الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

العدد (197)

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

1430/6/24هـ الموافق 2009/6/17م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	20
أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية	95

قدمن جهوداً ومشاركات فعالة بالاستشارات والرأي

المستشارات نورة اليوسف ونورة العدوان وأميمة الجلاهمة يتلقين شكر الشورى

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 19 جمادي الأخر 1430هـ - 12 يونيو 2009م - العدد 14963
http://www.alriyadh.com/2009/06/12/article437146.html

د/بندر الحجار

الرياض - محمد الشيباني:

ثمّن معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور/ بندر بن محمد حمزة حجار، الجهود والأعمال والاستشارات، التي قام بها عددٌ من مستشارات مجلس الشورى اللاتي أنهين مدة عملهن والاستعانة بهن كمستشارات غير متفرغات بالمجلس خلال دورة أعماله السابقة، متمنياً لهن في الوقت ذاته التوفيق والنجاح في حياتهن العلمية والعملية.

جاء ذلك في خطاب بعثه معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار إلى كل من: الدكتورة نورة بنت عبد الرحمن اليوسف أستاذة الاقتصاد بجامعة الملك سعود، والدكتورة نورة بنت عبد الله بن عدوان أستاذة المناهج وطرق التدريس بجامعة الملك سعود، والدكتورة أميمة بنت أحمد الجلاهمة أستاذة العقيدة ومقارنة الأديان بجامعة الملك فيصل. وضمّنَ معالي نائب رئيس المجلس خطابه إلى مستشارات المجلس اللاتي انهين فترة الاستعانة بهن الشكر والتقدير الخالصين نظير الجهد المتميز من خلال ما قدمن من استشارات ومرئيات في كثير من الموضوعات والتقارير ومشروعات الأنظمة، إضافة إلى ما يدرسه ويناقشه المجلس في مختلف شؤون المجتمع، بجانب ما قدمن من إسهامات فاعلة أثناء مشاركاتهن في عدد من الوفود الخارجية الممثلة للمجلس في العديد من المناسبات والمؤتمرات البرلمانية، مشيراً إلى أن تلك المشاركات التي قاموا بها كان لها أبلغ الأثر في عكس الصورة الحقيقة للمرأة السعودية.

ونوه معالي نائب رئيس المجلس بأن الجهود والأعمال والإسهامات الفاعلة التي قدمنها خلال فترة عملهن كانت ولازالت محل تقدير المجلس، متمنياً لهن التوفيق والنجاح في الحياة العملية والعلمية لهن. يذكر أن مستشارات المجلس الدكتورة نورة اليوسف، والدكتورة نورة العدوان، والدكتورة أميمة الجلاهمة، قد سبق لهن المشاركة في مؤتمرات خارجية للمجلس من بينها اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، وعدد من المؤتمرات النسوية على الصعيد العربي والخليجي للنساء البرلمانيات التي تنظم تحت مظلة الاتحاد البرلماني العربي، أو بالتنسيق مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وذلك ضمن برامج المجلس المعدة لمشاركات مستشاراته البرلمانية خارجياً.

منسيون على سرر بيضاء:

عائلات تسجن أبناءها بين أسوار المصحات

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-06-21هـ الموافق 2009-06-14م العدد 13148 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13148&P=39

محمد الزهراني - علياء الهاجري - الدمام

يتعامل بعض الناس من خلال نظرة قاصرة تجاه ذويهم وأقاربهم الذين يعانون أمراضا مزمنة أو إعاقة دائمة، ففي منظورهم الأناني يشكل المريض أو المعاق حملا ثقيلا على ذويه أو ذوي القربى من حوله، وهم بذلك يتهربون عن إيواء مريضهم أو حتى معاملته لأنهم يجهلون كيفية التعامل الأمثل معه، وليس من المستغرب أن يسوغ أولئك مبرراتهم لقطعهم الرحم والتهرب من المسؤولية تجاه ذويهم ممن يحتاجون إلى رعاية في أنهم يفضلون أن يكون مريضهم في المستشفى الذي يعرف حالته ويستطيع التعامل معها بشكل جيد، ولا يتبين الاختلاف فيما بين الحقيقة وبين حد زعمهم إلا عندما تنتهي فترة علاج المريض ويرفض ذووه استلامه، وقتئذ فقط يكشف الستار عن الأسباب الحقيقية لتهربهم من المرض / القريب والتي تعترف بأن المريض أو المعاق حمل ثقيل على ولي أمره وأقاربه، كما أنه مصدر فيه غير قليل من القلق.
(اليوم) فتحت هذا الملف من زاوية المرضى نفسيا في حلقتنا الأولى هذه، وكذلك من جهة المعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة في الحلقة القادمة بإذن الله، والذين يعانون تجاهل ذوي القربى وخاصتهم إضافة إلى ما ابتلاهم به ربهم، وكانت حلقتنا الأولى على نحو مما يلي :

ما بين النفسية والسجن

يقول ر.م أحد المتعافين من برامج الصحة النفسية بالطائف: «كنت أعاني مشاكل نفسية لم تكن معقدة، ولكن أسرتي فضلت عرضي على طبيب نفسي وبالتالي الدخول في برامج الصحة النفسية وبالفعل تابعت علاجي في مستشفى الصحة النفسية فترة معينة وأثناء وجودي في المستشفى كنت أحلم بالعودة إلى أسرتي خصوصاً أن وضعي النفسي تحسن كثيراً وعندما أنهيت فترة العلاج طلب المسؤول في المستشفى من أسرتي الحضور لاستلامي حيث إنني أصبحت معافى ولا أعاني أي أعراض نفسية ولكن أسرتي أخذت تؤجل وتعتذر بالمشاغل وعدم وجود وقت للفراغ، وعندما طالت المدة شعرت أن في الأمر شيئاً ما، فاتصلت أنا بأحد إخواني وإذا به يرد علي برد جارح ويذكرني بأيام المرض إذ يقول لي (الظاهر إنك باقي مجنون) عندها علمت أن أسرتي تتهرب من عودتي إليها، ويضيف ر.م قائلاً: «لقد علمت أن أسرتي لم تعد ترغب في وجودي بينهم ولكنني أصررت على الذهاب إليهم وخصوصاً وأن أمي كبيرة في السن ومريضة، وبالفعل ذهبت إلى أسرتي وجلست بينهم قرابة الثلاثة أيام وجدت منهم الكره والبغض، وكأني لست من أحد أفراد الأسرة، وعلى العموم اتضح فيما بعد أن أخي الأكبر كان يختلق الكثير من المشاكل معي لكي انفعل وأعود إلى مرضي السابق ولكني تحملت فترة إلى أن جاء ذلك اليوم الذي علمت أنه كان يريد إيقاعي في قضية أخلاقية، عندها لم أتمالك نفسي وقمت بضربه ودخلت معه في صراع عنيف الأمر الذي جعلني أفقد السيطرة على نفسي وأطعنه بسكين في ظهره، بعدها هربت من المنزل، وأصبحت بعد ذلك أعيش في منطقة الصناعية لأنني لا أملك شهادة، فقد عملت في إحدى الورش في تحميل وتنزيل البضائع ولكنني لم أرتح لهذا العمل حيث إن أسرتي من الأسر الغنية في المنطقة، الأمر الذي جعلني أبحث عن المال بأي طريقة وفي نهاية المطاف سوّل لي الشيطان وأوقعني في حبائل المخدرات مما جعلني أقضي عدة سنوات في السجن وللأسف الشديد فإن أسرتي لم تزرني طيلة فترة مكوثي في السجن».

عائلتي سر بقائي هنا

أما ف.ع (نزيلة إحدى المصحات النفسية) فتذكر أن أسرتها رفضت استقبالها بحجة إنها مجنونة ومن غير المناسب أن تجلس في المنزل لعدم وجود العناية اللازمة لها .

وتذكر أيضاً أن والدتها تزوجت بعد وفاة والدها وإخوتها أيضاً تزوجوا ولم يبق لها سوى أخيها المريض الذي لا يستطيع استقبالها في المنزل، وتضيف قائلة: لقد كنت أتمنى أن أعود إلى أسرتي قبل أن تتزوج أمي وكنت أتمنى أيضاً ألا تخبر أسرتي أحداً بأني أتعالج في مستشفى الصحة النفسية، لأني جميلة ولله الحمد ومتعلمة، وعندما يعلم الناس بوجودي في المستشفى سيكون هذا سبباً في حرماني من الزواج، ولكن للأسف الشديد لقد علم المجتمع من حولي وأصبحت منبوذة جداً، وقد كانت أمي ترفض فكرة خروجي من المستشفى لأنني على حد قولها سأجلب العار لهم.
وتضيف ف . ع : أذكر أنني كنت في إحدى المناسبات الكبيرة وكنت أرقص كبقية الفتيات فرحة بزواج أحد الأقارب، وعندما نزلت من المنصة سمعت الكثير من الكلام الجارح مما جعلني فعلاً أحس بالنقص والدونية وكل ذلك بسبب أسرتي التي أخذت تشهّر بسمعتي في كل مجلس، وفي إحدى الليالي هربت من المنزل ولجأت إلى منزل صديقة سابقة ولم أكن أعلم أن هذه الصديقة كانت تنتظر هذه الفرصة منذ فترة حيث اتضح أنها تسعى لأغراض سيئة من خلفي، وبعد ذلك لا أعلم كيف جئت إلى حيث أمكث هنا».
المصحات ليست نزلا للمرضى
من جهة أخرى ذكر لنا استشاري الطب النفسي ورئيس برنامج الصحة النفسية بمجمع الأمل بالدمام د.محمد شعبان بعض أسباب رفض ذوي المرضى نفسيا استلام مريضهم إذ يقول د شعبان: إن أسباب رفض أهل المرضى النفسيين استلامهم بعد استقرار حالتهم المرضية تعود لعدة أسباب منها الجهل بطبيعة هذه الحالات المرضية وخاصة فيما يتعلق باستجابة هذه الحالات المرضية لمختلف الوسائل العلاجية المتوفرة وخاصة الجيل الجديد من العقاقير الطبية التي استخدمت في السنوات الأخيرة وتأثيرها الايجابي على الأمراض النفسية بالإضافة إلى الجهل بحقيقة طبية هامة وهي الأثر الايجابي لخروج المريض من المستشفى بعد تحسنه وإعادته لأسرته ومجتمعه وما لذلك من اثر ايجابي في علاج حالته النفسية، أضف إلى ذلك الاعتقاد السائد عند العامة بأن مستشفيات الأمراض النفسية هي بحد ذاتها مكان للإيواء، وهذا خطأ جسيم، فهذه المستشفات كغيرها من المستشفيات العامة هي للعلاج فقط، وأيضا هنالك ظروف عائلية واجتماعية متعلقة بظروف الأسرة قد تدفع الأهل لترك مرضاهم في المستشفى.
وحول أهمية إنشاء مراكز للإيواء للمرضى النفسيين قال د. شعبان : «هنالك توصية بإنشاء مركز للإيواء مخصص للمرضى النفسيين والذين لا تسمح ظروفهم العائلية بخروجهم من المستشفى كمركز الإخاء الذي تم إنشاؤه في الرياض».

حلول الجهات المختصة

ذكر مصدر في (حقوق الإنسان) أن مثل هذه القضايا تعد قضايا إصلاح ذات البين وهنا يتم من خلال لجنة حقوق الإنسان استدعاء الأسرة ونصحها وخلق نوع من الصلح، وإذا لم تجد لجنة حقوق الإنسان التجاوب فإنها ترفع الأمر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وهي بدورها كذلك تقوم بالنصح والتوجيه للأسرة، وإذا لم تجد حلاً مناسباً يتم تدخل الجهات التنفيذية وهي المحاكم والشرطة وغيرها، وأشار إلى أنه ليس من حق الأسرة أن ترفض أحد أفرادها، بل وعليها استقباله إذا ثبت صلاحه ، وله أن يتقدم للجهات ذات الاختصاص مثل المحاكم ويشرح شكواه وهم بدورهم سيتبعون سبل ما ينفعه.

50 في الرياض

ارتفاع درجات الحرارة بالعاصمة يلزم الناس بيوتهم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 21 جمادى الآخرة 1430 - 14 يونيو 2009 العدد 3180 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3180&id=106103

الرياض: الوطن

اجتاحت أمس موجة حرارة شديدة العاصمة الرياض بلغت 50 درجة مئوية، وتخوف عدد من المواطنين من ارتفاع درجات الحرارة خاصة إن الأشهر المشهورة بارتفاع درجات الحرارة لم تأت بعد "يوليو وأغسطس".

ورصدت الشاشة الإلكترونية بالممشى الواقع على طريق الملك عبدالله في الرياض أمس درجة الحرارة التي وصلت إلى 50 درجة مئوية، ولم يشر موقع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في عرضه لدرجة الحرارة إلى ذلك، ونشر درجة الحرارة العظمى في الرياض 44 درجة مئوية، وسجل أعلى درجة حرارة ليوم أمس في الدمام 46 درجة.

وتتوقع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة على موقعها أن تبلغ درجات الحرارة لليوم في الرياض ومكة وبريدة 44 درجة مئوية و 46 درجة في الدمام. وتشهد العاصمة عزوفاً من المواطنين والمقيمين في أوقات النهار للخروج من منازلهم، نظراً للارتفاع الشديد في درجة الحرارة. وكانت وزارة العمل وجمعية حقوق الإنسان قد أصدرتا العام الماضي بياناً أوضحت فيه، أنه في حال تجاوزت درجات الحرارة 45 درجة مئوية يوقف العمل خاصة في المباني المكشوفة.

ورشة عن "تعليم حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 15 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148844

المدينة - الرياض

تنظم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان غدًا الثلاثاء ورشة عمل بعنوان «تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام»، وذلك في مركز سعود البابطين للتراث والثقافة بالرياض.وسيشارك في الورشة عدد من الجهات الأكاديمية والبحثية والشخصيات المتخصصة في هذا المجال وبعض الجمعيات ذات الصلة، حيث ستركز الورشة على المحاور المتعلقة بتشخيص واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام وكذلك تحديد أفضل سبل تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها.

ورشة عمل عن تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام..غداً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 جمادي الأخر 1430هـ - 15 يونيو 2009م - العدد 14966
http://www.alriyadh.com/2009/06/15/article437837.html

الرياض- بندر الناصر

تقيم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان غدا ورشة عمل بعنوان تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام وسيشارك فيها عدد من الجهات الأكاديمية والبحثية والشخصيات المتخصصة في هذا المجال وبعض الجمعيات ذات الصلة وستركز الورشة على المحاور المتعلقة بتشخيص واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام وكذلك تحديد أفضل سبل تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها. وسوف تقام الورشة بمركز سعود البابطين للتراث والثقافة من الساعة 9 صباحاً إلى الساعة 2 ظهراً.

ورشة عمل عن واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام

المصدر: جريدة الجزيرة 13409 الأثنين 22 جمادىالآخرة 1430 العدد 13409
http://www.al-jazirah.com/167001/ln52.htm

الجزيرة» - عبدالكريم الشمالي

تقيم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم غد الثلاثاء ورشة عمل بعنوان تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام، وسيشارك فيها عدد من الجهات الأكاديمية والبحثية والشخصيات المتخصصة في هذا المجال وبعض الجمعيات ذات الصلة وستركز الورشة على المحاور المتعلقة بتشخيص واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام وكذلك تحديد أفضل سبل تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها. وسوف تقام الورشة بمركز سعود البابطين للتراث والثقافة من الساعة 9 صباحاً إلى الساعة 2 ظهراً .

منسيون على سرر بيضاء

قهر الجحود رغم معاناة الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-06-22هـ الموافق 2009-06-15مالعدد 13149 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13149&P=39

الطائف – سعود الحارثي

كنا معك في الحلقة الأولى، نتحدث عن معاناة شريحة من مجتمعنا ـ وهم المرضى نفسيا - في تجاهل ذويهم صلة قراباتهم وما يترتب لها من حقوق وما عليها من واجبات، واليوم تسلط (اليوم) ضوءها على شريحة أخرى من بني جلدتنا ومن عمق مجتمعنا تعاني تناسي ذوي القربى وتجاهل الأهل .. فقط لأن العزيز القدير ابتلاهم بالإعاقة الجسدية، وبذلك أصبحوا عالة ثقيلة على أهلهم وأقاربهم، وباتوا يعانون المرارة من جهتين أولاهما الإعاقة وثانيهما أنهم منسيون.!!

في مركز التأهيل الشامل بالطائف يعيش أكثر من 200 نزيل، أكثر من 30% منهم يعانون من مشكلة تجاهل الأهل ونسيانهم في زحمة الحياة.

اليوم زارت المركز والتقت بعدد من المنسيين والذين كانت ترتسم على وجوههم أسئلة الحيرة والحزن..

المركز أهلي

يقول (م . أ) وهو نزيل قديم في المركز يتلعثم قبل أن ينطق بكلماته سألته عن أهله فبكى، وقال : «ليس لي سوى إخوة وأخوات فأبي وأمي متوفيان منذ فترة وإخوتي لا يتذكروني سوى كل ستة أو سبعة أشهر» وعن أسباب الإعاقة قال :» ولدت معاقا ولضيق ذات اليد استمرت حالتي في السوء حتى كبرت وأصبت بتصلب المفاصل والذي أقعدني تماما وكان والداي يهتمان بي و بعد كبرهما في السن اضطرا إلى إدخالي إلى هذا المركز والذي أشعر فيه بأنني بين أهلي وفيه عناية فائقة جدا (وتنهمر دموعه فلا نستطيع تكملة الحوار.(

مرة كل 3 أشهر

وغير بعيد عنه (س ، ي) والذي يختلف وضعه كثيرا عن صديقه حيث يعاني تخلفا عقليا ومع ذلك فهو يحس بزيارة أهله وترتاح نفسه كلما زاره أهله ولكن متى يحدث ذلك؟ زيارة أهله لا تتجاوز الثلاث مرات في السنة بأكملها.

منظر أبكانا

ويعبر (ن .ع) عن وضعه بطريقة محزنة جدا لم نفهمها لولا ترجمة مدير المركز الذي كان يرافقنا في الجولة وكان يردد (لماذا لم تأتوا بأهلي معكم ؟) هذا المنظر أبكى بعضنا وأحزننا جميعا، ثم انتقلنا إلى مكان آخر من المركز لنلتقي بـ(و ، ر) والذي قدم من خارج الطائف ومع ذلك فهو في صمت دائم لا يتكلم إلا إذا شاهد والديه وإخوته فهو يبوح لهم بشيء من همومه بلغته التي يفهمونها ومع ذلك فزيارتهم محدودة له .

اختلاف نسبة التواصل

وفي ثنايا الجولة التقينا بمدير مركز التأهيل الشامل بالطائف حسين العبادي والذي قال : «نعاني كثيرا من تواصل الأهالي مع أبنائهم، وهذا الأمر ينعكس على سلوك المعاقين داخل المركز وتعاملهم مع العاملين فيه، فالأهالي ينقسمون إلى ثلاث فئات، فئة متواصلة بشكل كبير جدا ويكاد يكون تواصلهم معنا في المركز ومع أبنائهم يوميا أو أسبوعيا وهؤلاء نسبتهم لا تتجاوز 30 % من أهالي النزلاء وهؤلاء لهم منا الشكر والتقدير، والفئة الثانية فئة تتواصل بشكل متوسط ونسبتهم 40% تقريبا وهؤلاء تواصلهم من مرة في الشهر إلى مرتين، وهؤلاء دائما نحاول تحفيزهم وحثهم على بذل جهد أكبر، والفئة الثالثة فئة لا تتواصل نهائيا وهم الذين نعاني معهم كثيرا بسبب عدم تجاوبهم وتعاونهم معنا، وأنا هنا أرى أن الأسرة القادرة على العناية بابنها المعاق وتأتي به للمركز هي أسرة قاسية لا تريد القيام بدورها في علاج هذا الابن المعاق، وحكومتنا الرشيدة تقدم مساعدات سخية لأهالي المعاقين وخصوصا شديدي الإعاقة تصل إلى عشرين ألف ريال سنويا/ شخص، كي يتمكنوا من الاهتمام بهم ويحرصوا على نفسياتهم، لأن ذلك هو الأهم في علاج المعاقين.

تجاهله تعيق علاجه

الباحث الاجتماعي عدنان المالكي يقول في هذا الموضوع : «المعاق من الفئات الخاصة يجب أن نهتم فيه ونوليه رعاية خاصة جدا، وتجاهلهم يؤثر على مراحل علاجهم، كما أني أرى أن دمج هذه الفئات مع الأسوياء هو أفضل حل ليشعر المعاق بوجوده داخل محيطه الذي يعيش فيه.«

الشكر مع الصبر

الشيخ سعيد الزائري إمام وخطيب جامع معاذ بن جبل بالطائف يقول في هذا الصدد: «الأولاد نعمة من نعم الله على الإنسان فعليه شكرها وإن رزقه الله بأبناء معاقين فعليه أن يصبر ويحتسب فإن الله سبحان لا يضيع أجره، كما أنه ملزم في الوقت نفسه برعاية هذا الابن المعاق لأنه مسؤولية سيسأل عنها فكلكم راع وكل مسؤول عن رعيته. «

رصد وتوصيات

الدكتور حسين الشريف المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة يقول: «من خلال جولاتنا التي قمنا بها على بعض المنشآت الصحية ومنها مستشفى الصحة النفسية بالطائف ومركز التأهيل الشامل بجدة، وجدنا بعض الحالات المنسية فيها من قبل ذويها الذين فضلوا بقاء ذويهم المنسيين داخل هذه المستشفيات رغم عدم حاجتهم لأي تدخل علاجي، وقد رصدنا تلك الحالات ورفعنا بأمرها إلى الجهات المختصة لاتخاذ اللازم حيالها، وطالبنا أيضا بتوفير دور إيواء لمثل هذه الحالات بدلا من بقائهم داخل المستشفيات، الأمر الذي قد يعيق استفادة بعض المرضى من الخدمات الصحية لعدم توفر الأسرّة فيها، فنحن كجمعية لحقوق الإنسان دورنا فقط ينحصر في رصد مثل هذه الحالات وتدوين التقارير بحقها مع التوصية بالطرق العلاجية لها لأننا لسنا جهازا يملك أي سلطة ولسنا جهة تنفيذية حتى نجبر ذوي هذه الحالات على استلامها. ومن الدراسات التي قامت بها لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى دراسة تتعلق بالفئة المنسية داخل المستشفيات والدُور الاجتماعية ونحاول من خلال هذه الدراسة أن نراعي الكثير من حقوق هؤلاء المنسيين من قبل بعض فئات المجتمع وبالذات الأقربون منهم وتحديد مسؤولية الدولة تجاه هذه الفئة رغم أن الأولية يفترض أن تبدأ من أفراد المجتمع بأهمية التمسك بأواصر صلة الرحم والقربى وبالذات بر الوالدين والذي للأسف مع التغيرات التي بدأت تزحف إلى مجتمعنا بدأت تلك الأواصر تقل تدريجيا وباتت المجتمعات الإسلامية تتأثر بما هو موجود في المجتمع الغربي وبالذات فيما يتعلق بتخلي الابن عن أبيه والتي رغم إنها حتى الآن حالات فردية لكنها مع مرور الوقت ومع تجميع أعدادها من كافة مناطق المملكة سنجد أنفسنا أمام ظاهرة لابد من التصدي لها وبشكل عاجل.

القضاء العمالي وليس الكفالة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 جمادى الآخرة 1430 - 16 يونيو 2009 العدد 3182 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3182&id=12204

ماجد محمد قاروب

تطرح هيئة حقوق الإنسان وكذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهذه المرة بتناغم ملحوظ مع وزارة العمل ضرورة إصدار لائحة خاصة بخدم المنازل الذين تجاوز عددهم 1.300.000 وتحديداً الخادمات والسائقين وحراس المنازل بحجة عدم وجود غطاء تشريعي لحقوقهم، الأمر الذي جعل منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الحقوقية والعماليه توجه انتقادات للمملكة بما في ذلك تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بزعم غياب التشريع من خلال إصدار لائحة خاصة جعل المجتمع يستبيح حقوق تلك الفئة من العمالة بشكل سلبي ومؤسف لا يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث وصلت بعض التجاوزات مستوى مرفوضاً من بعض الأطياف والشرائح.وقد أتفق مع الطرح القاضي بسد هذه الثغرة التشريعية في نظام العمل، ولكن يجب أن أذكر بأن السلطة القضائية هي ميزان المجتمع من أي خلل في السلطة التشريعية أو في السلطة التنفيذية وأقصد بالسلطة القضائية هنا القضاء العمالي الذي يعاني من البطء الشديد والتراخي والترهل ومركزية الاستئناف في الرياض واستمرار القضايا لسنوات طويلة عوضاً من أن تكون أياماً معدودة وقد أدى هذا بالمتاجرين بحقوق البشر إلى أن يزيدوا من استغلالهم للعمالة المنزلية وتعالت على أثره بعض الأصوات للمطالبة بإلغاء مبدأ الكفالة وجعل العمالة الوافدة حرة في العمل.وهنا يجب أن نذكر بأن لكل دولة ذات سيادة الحق بل كل الحق في تقنين دخول غير المواطنين لأراضيها، فدخول المعتمرين يجب أن يتم وفق نظام العمرة والحج ودخول العمال يجب أن يتم وفق نظام العمل والقول بغير ذلك خروج عن المنطق والواقع.وفي بلادنا ثبت وبالدليل القاطع أن كثيراً ممن حضروا بتأشيرة الحج أو العمرة تخلفوا لسنوات وعملوا لدى مواطنين تستروا عليهم وخالفوا نظام الإقامة، بل إن بعض من حصلوا على تأشيرات باعوا التأشيرات وخالفوا أنظمة العمل، مما ولد أحياناً اعتقاداً بأن هناك ما يمسى بالفيزا الحرة التي يعتقد من حصل عليها بإمكانية قيامه بأي عمل لدى أي مؤسسة أو شركة والتنقل دون أي مانع للنظام. إنني أطلب من معالي وزير العمل وجميع العاملين في الوزارة الالتفات الفوري والسريع والعاجل إلى إنشاء اللجان العمالية في كل مدينة ومحافظة وأن تكون اللجان العليا في جميع المناطق وكذلك المدن الكبرى وأن توفر لها كامل الاحتياجات البشرية والمالية حتى لو بالاستعانة بأساتذة الشريعة أو القانون من مختلف الجامعات وإعطائهم مكافآت مجزية لأن هذا فقط هو السبيل الوحيد لحماية العمالة الوافدة ومن ضمنهم خدم المنازل وكذلك المواطنون العاملون في القطاع الخاص، عندما تثور منازعات بين العامل (المكفول) وصاحب العمل (الكفيل) فيلجأ أي منهما إلى القضاء لاقتضاء حقه فيجد قضاء ناجزاً عادلاً.وكلمة حق هي أنه يجب علينا احترام دور الأجانب التاريخي والمستمر في نهضة بلادنا واستمرارهم في أعمال النهضة فهم يديرون وبنسبة تصل إلى 100% أعمالاً هامة وضرورية مثل مياه الصرف والنظافة والتشغيل والبناء والأفران وإلى 90% من قطاع الطب والصيدلة والتمريض وبنسبة أقل في الأعمال المهنية والتعليم وغيرها من الأعمال الشاقة مثل النقليات البرية والبحرية.وأرجو أن نتوقف عن تكرار عبارة الأموال المحولة للخارج بسبب العمالة أولا: لأنهم لم يأتوا لحفظ أموالهم لدينا، ثانياً: أنهم أتوا لحاجة إرسال هذه الأموال لأسرهم وأوطانهم، ثالثاً: يجب ألا يحملوا ضريبة فشل المؤسسات الحكومية في استثمارها. رابعاً: أن حصولهم على هذه الأموال كان نتيجة جهودهم في جعل الحياة لدينا مستقرة في جميع المنشآت والميادين وجعلت الناتج الوطني يتخطى تريليون ريال. ولنتخيل معاً للحظات أو ليوم واحد فقط كيف يكون الحال لو توقف السائقون الأجانب في المنازل والمؤسسات الخاصة والعامة عن العمل.وأخيراً لماذا ننظر إلى هؤلاء المغتربين المجتهدين ولا نحاسب أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين الذين يستثمرون في الخارج بمبالغ تفوق مبالغ تحويلات العمالة الأجنبية بعدة أضعاف. إن الوطن يحتاج منا العدالة في التفكير والطرح لنكون مجتمعاً عادلاً آمناً وسطياً ولذلك نقول لو أن القضاء العمالي أدرك الزمان وسارع إلى الفصل في المنازعات العمالية بموجب نظام العمل والأنظمة المرتبطة لما وجدت مشاكل تخلف معتمرين أو زوار ولما كان هناك استغلال للعمالة الأجنبية ومنها خدم المنازل ولم تكن هناك حاجة إلى المطالبة إلى إلغاء مبدأ الكفالة.ومن زاوية أخرى ليبق مبدأ الكفالة ولكن يجب أن تصاحبه ثقافة المواطنين بأنهم مكلفون بموجبه بحماية الأجانب ورعايتهم.

حقوق الإنسان تتدخل لوقف إزالة منزل أرملة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/06/24هـ) 17/ يونيو/2009 العدد : 2922
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090617/Con20090617285264.htm?kw

فهد الرياعي ـ أبها

أكد ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عسير الدكتور علي بن عيسى الشعبي أن الجمعية تتابع شكوى تقدم بها ستة إخوة من قرية لغصان أشاروا فيها إلى أن أمانة منطقة عسير قررت إزالة منزل شقيقهم المتوفى والذي خلف أرملة وستة أيتام ليس لهم مأوى غيره ، مشيرا إلى أن الشكوى أخذت طابعا رسميا، وأن الجمعية تتابعها من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للوقوف على الحقائق في القضية.

وكان المتضررون تقدموا بشكوى للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطالبين حسبما ما يدعون بإنصافهم من لجنة التعديات والتي أزالت حسب الشكوى ممتلكات تعود لهم بإثباتات قبلية منذ عام 1344هـ موقعة من مشايخ وأعيان قبائل قريتهم، مشيرين إلى أن الأمانة سلمت الشؤون الصحية أرضا تخصهم لإقامة مشروع صحي عليها، بالرغم من وجود منزل مكون من طابقين شيد قبل أكثر من خمسة عشر عاما، ومنزل آخر بني قبل أكثر من خمسة وعشرين عاما، ومزارع تضم أكثر من عشرة آلاف شجرة مثمرة زرعها والدهم الذي ورث الأرض أبا عن جد.

وأضاف الشاكون: المنزل الذي تنوي الأمانة إزالته منزل شقيق لنا، توفي وخلف أرملة وأربعة أيتام ليس لهم مأوى غير هذا المنزل، وهو قائم منذ أكثر من خمسة عشر عاما، وبني على مرأى ومسمع الأمانة وجميع الجهات الحكومية، ولم يوقفه أحد أثناء بنائه، وبعد هذه المدة تدعي الأمانة أن هذه الأملاك لا تخصنا وأنها محدثة ومعتدى عليها، بالرغم من أننا نسكنها منذ عهد آبائنا وأجدادنا وهي كغيرها من المواريث، التي تشهدها المنطقة عموما بدون ما يثبت ملكيتها.

وناشد المشتكون حقوق الإنسان التدخل لوقف هدم ما تبقى من هذا الموقع، الذي أزيلت أجزاء كبيرة منه دون وجه حق ـ على حد تعبيرهم ـ بعد أن فشلت مساعيهم في ثني الأمانة عن الإزالة، وخاصة هدم المنزل وما تبقى من مزارع وممتلكات.

مطالبات بإدراج مقرر دراسي يُعنى بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة 13411 الاربعاء 24 جمادىالآخرة 1430 العدد 13411
http://www.al-jazirah.com/147499/fr4.htm

الجزيرة ـ عبدالكريم الشمالي

طالب عدد من المختصين بحقوق الإنسان بإدراج مقرر جديد يُعنى بحقوق الإنسان، والابتعاد عن الهيكل التعليمي الجامد الذي حال دون إدراج مثل هذه المقررات، وأنه لا بد من اتخاذ قرار حاسم حول هذا الموضوع؛ حتى لا تتكرر مشكلة التربية الوطنية من حيث المحتوى أو مَن يقوم بتدريسها.

جاء ذلك خلال ورشة عمل أقامتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العامة، والتي استمرت خمس ساعات اتسمت بالشفافية والوضوح.

في ورشة عمل لحقوق الإنسان يوم أمس

الرومي: مسئولية تعليم حقوق الإنسان ليست قاصرة على وزارة التربية والتعليم

المصدر: جريدة الجزيرة 13411 الاربعاء 24 جمادىالآخرة 1430 العدد 13411
http://www.al-jazirah.com/147499/ln63.htm

الجزيرة - عبدالكريم الشمالي

أقامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم أمس الثلاثاء بمركز سعود البابطين للتراث والثقافة ورشة عمل بعنوان تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام والتي شارك فيها عدد من الجهات الأكاديمية والبحثية والشخصيات المتخصصة في هذا المجال وبعض الجمعيات ذات الصلة. وقد ركزت الورشة على عدد من المحاور المتعلقة بتشخيص واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام وكذلك تحديد أفضل سبل تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها، وقد جاء من أبرز المناقشات التي اتسمت بالصراحة والشفافية على أهمية حق الطالب في تعليم عالي الجودة، مشيرين إلى أن ذلك غير محقق. كما أشار البعض إلى أن الهيكل التعليمي جامد ويجعل من الصعوبة إدراج مقر جديد يعنى بحقوق الإنسان، مؤكدين عدم الرغبة في تكرار مشكلة التربية الوطنية من حيث المحتوى أو من يقوم بالتدريس أو التقويم، مؤكدين أهمية إعادة صياغة المقرر وتطويره وتضمينه حقوق الإنسان كما تمت الإشارة إلى أهمية حق الطلاب وولي الأمر في المشاركة في الإدارة المدرسية، كما قدم البعض مقترحات بإفراد حقوق الإنسان بمقرر مستقل وأخرى بإدماجها في المناهج القائمة كما تم تقديم مقترح بأن تشمل مادة التربية الوطنية لمفاهيم حقوق الإنسان لتصبح (التربية الوطنية وحقوق الإنسان)، مشيرين إلى أن الأنسب لتعليم حقوق الإنسان هو النشاط المدرسي. كما أكد المشاركون أهمية اتخاذ قرار سياسي لتعليم حقوق الإنسان واعتماد خطة وطنية لتدريسها، مشددين على أهمية العناية بحقوق المعلمين وبأن حال البيئة المدرسية الراهنة لا يتناسب مع تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها. وقد أوضح وكيل وزارة التربية والتعليم للتطوير التربوي الدكتور نايف الرومي، الذي كان أحد المشاركين في الورشة بأن مسئولية تعليم حقوق الإنسان ليست قاصرة على وزارة التربية والتعليم بل يشارك فيها عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية، مشيراً إلى قيام الوزارة بعمل دراسة عن حقوق الإنسان في الإسلام في الكتب الدراسية في مراحل التعليم العام. وفي نهاية الورشة التي استمرت 5 ساعات تناول الجميع طعام الغداء.

مجلس جامعة طيبة يناقش ابتعاث المعيدين ومنهج حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/06/24هـ) 17/ يونيو/2009 العدد : 2922
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090617/Con20090617285440.htm?kw

حسن النجراني ـ المدينة المنورة

يناقش مجلس جامعة طيبة اليوم الأربعاء، بعض القرارات المعنية بالمعيدين والمعيدات وابتعاثهم خارج المملكة وتوصيات ورشة العمل التي عقدتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي، كذلك إقرار مشروع الخطة الدراسية لبرنامج الدبلوم التربوي في المناهج وطرق تدريس الحاسوب التعليمي، بالإضافة إلى إنشاء قسم للبصريات في كلية العلوم الطبية التطبيقية، كما يناقش الاجتماع الذي يرأسه نيابة عن وزير التعليم العالي مدير جامعة طيبة الدكتور منصور بن محمد النزهة العديد من القرارات التي تهم العملية التعليمية.

الجمعية والأكاديميون يطالبون بمادة مستقلة لـ"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 24 جمادى الآخرة 1430 - 17 يونيو 2009 العدد 3183 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3183&id=106521

الرياض: محمد آل ماطر

شهدت ورشة عمل لتعليم مفاهيم حقوق الإنسان في مدارس التعليم العام، جدلاً حادا حول إدراج مادة مستقلة لحقوق الإنسان في التعليم، طالب بها أعضاء من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من الأكاديميين، فيما رفض مسؤولو التعليم الفكرة وطالبوا بإدراج بعض الأساسيات لحقوق الإنسان ضمن المناهج الموجودة.

ودعا عدد من الحضور من مسؤولي التربية تنفيذ التوصيات التي خلصت لها ورشة العمل دون تأجيل وعدم إحالتها إلى بيروقراطية اللجان، فيما تمسك مسؤولو التربية بعدم رفع التوصيات الا بعد الاطلاع على التوصيات المسبقة الموجودة لدى وزارة التربية.من جانبه أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أنه تم اعتماد تدريس مقررات حقوق الإنسان داخل أروقة المؤسسات الجامعية بالتعليم العالي " بنين وبنات "، مضيفاً أن آلية التدريس ترجع إلى ما تراه إدارة الجامعة، فمنها ما اعتمدت تدريسها كمقررات مستقلة، وأخرى ضمنتها في مناهجها المعتمدة مسبقاً.جاء ذلك في حديث القحطاني لـ"الوطن" على هامش انعقاد ورشة عمل بعنوان تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام والتربية عليها، بمركز سعود البابطين للتراث والثقافة صباح أمس، بمشاركة وكيل وزارة التربية والتعليم للتطوير الدكتور نايف بن هشال الرومي وعدد من المتخصصين من أكاديميين وتربويين.

وأضاف القحطاني أن الجمعية أكدت على أن التعليم حق مشروع لكل طالب وذلك ردا على منع بعض مديري المدارس الطلاب الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية من التعليم، ودفعت الجمعية وزارة التربية والتعليم لإصدار قرار لجميع إدارات المدارس بقبول الطلاب الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية والرفع للحاكم الإداري بالمنطقة للنظر في موضوعه لاحقاً.وأشار القحطاني إلى أهمية إدراج مفردات ومفهوم حقوق الإنسان ضمن المناهج بشكل "مقصود"، لافتاً إلى أنه يمكن تعديل منهج التربية الوطنية بالمدارس وتضمينه مفردات حقوق الإنسان، منوهاً إلى أهمية تعلم الطالب حقوق الإنسان في الصغر لتظهر على سلوكياته في الكبر.وبين القحطاني أن توصيات الورشة سوف تستخلص وتناقش ما توصي به وزارة التربية والتعليم، للخروج بتوصيات شاملة ومتعمقة تخدم الهدف المنشود، وبين أن وزارة التربية والتعليم تساهم في آلية إدراج مبادئ حقوق الإنسان بمقررات مستقلة أو ضمن مقرراتها القائمة، بعد الحصول على الموافقة الرسمية.بدأت ورشة العمل بطرح ورقة عمل لعضو هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك سعود الدكتور محمد عبد الخالق مدبولي، أوضح فيها واقع تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في مؤسسات التعليم العام من خلال النقاشات واللقاءات والاستقراء لواقع الميدان التربوي، وقال مدبولي إن هناك نصوصاً تنظم العلاقات بين أطراف المنظومة المدرسية لا يلم بها إلا القلة من أعضاء المجتمع المدرسي، وقليل من المديرين والمديرات للمدارس من يدركون مفهوم شراكة المتعلم في العملية التعليمية، وقليل آخر من مصممي المباني المدرسية يدركون حق الطفل والمراهق في حرية الحركة والتمتع ببيئة صحية.وأكد ممثل مكتب التربية العربي لدول الخليج مدير التربية والتعليم " بنين" بالخرج الدكتور سعود بن حسين الزهراني خلال طرحه ورقة العمل أنه يجب النظر في البيئة المدرسية التي نتطلع لتدريس حقوق الإنسان فيها، حيث إنه مازال 50% من مدارس البنين مباني مستأجرة و 70% أخرى بمدارس البنات، مضيفاً عدم تأييده لإيجاد مادة مستقلة متخصصة في حقوق الإنسان بالمدارس، كون الطالب يعاني حالياً من كثرة المقررات المدرسية، مطالبا بسرعة رفع توصيات الورشة والاعتراض على تأجيلها.ولم ينف الزهراني أن الوزارة في السابق كانت تعتمد على مؤلفات أشخاص وتراجعها وتعتمدها كمواد دراسية وخاصة (العلوم الشرعية)، نافياً أن يكون هذا النهج متبع في وزارة التربية والتعليم حالياً، حيث يتم إخضاع المقرر المدرسي لعدد كبير من المتخصصين ويتم تنقيحه ومراجعته قبل البدء في طباعته.

هيئة حقوق الإنسان

وفد المملكة يرفض عدداً من التوصيات أبرزها إلغاء عقوبة الإعدام و العقوبات البدنية

مجلس حقوق الإنسان يعتمد التقرير السعودي بعد حوار تفاعلي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 جمادي الأخر 1430هـ - 14 يونيو 2009م - العدد 14965
http://www.alriyadh.com/2009/06/14/article437424.html

الرياض - نايف آل زاحم :

اعتمد مجلس حقوق الإنسان أمس نتائج استعراض تقرير المملكة في ضوء آلية الاستعراض الدوري الشامل بعد حوارٍ تفاعلي بدأ بكلمةٍ ألقاها الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس الوفد استهلها بشكر الدول الأعضاء التي انتخبت المملكة لشغل عضوية جديدة في مجلس حقوق الإنسان مؤكداً على إيمان المملكة بأهمية الاستعراض الدوري الشامل .

و قرن آل حسين فاعلية نتائج هذه الآلية بمدى مراعاتها لمراحل نمو وتطور المجتمعات وخصوصياتها من منظورٍ عملي مشيراً إلى انه إيماناً من المملكة بهذا التوجه فقد جاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله للحوار بين أتباع الأديان التي تهدف إلى الفهم المتبادل بين جميع الثقافات السائدة في العالم ، واستثمار ما لهذه الثقافات من خصوصيات تثري الحياة الإنسانية، وأن الحوار هو السبيل الناجع لتلافي النزاعات والخلافات المؤدية إلى العنف والصراع بين البشر .

وأضاف آل حسين أن المملكة راعت مبدأ إنسانية هذه الحقوق لتشمل الجميع دون استثناء بل إنها امتدت إلى من ينتسبون إلى الفكر الضال في محاولةٍ لإعادتهم إلى الطريق السوي والأسلوب الفكري الذي انتهجته في محاربة الإرهاب بعد انتشالهم من دوائر الانحراف من خلال برنامجي المناصحة وإعادة التأهيل مما جعل التجربة الأمنية الفكرية السعودية في مواجهة هذا الفكر الضال رائدةً طالبت الكثير من الدول في توصياتها بتعميمها.

وفيما يتعلق بالتوصيات المُقدمة للمملكة ذكر الدكتور زيد آل حسين أنه قد تمت مراجعتها مع الجهات المعنية الرسمية والأهلية باهتمام وأنه قد تم قبول معظم هذه التوصيات مؤكداً أن المملكة ستواصل جهودها في هذا المجال وفاءً بحقوق الإنسان التي هي جزءٌ لا يتجزأ من الالتزامات التي تنص عليها الشريعة الإسلامية .

كما أكد على أن الإرادة التطويرية التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ويتابعها باهتمامٍ بالغ سمو ولي العهد وسمو النائب الثاني قد تُرجمت إلى برامج تطويريةٍ مستمرة تعزز وتحمي حقوق الإنسان، وذكر بعض الأمثلة التي توضح ما تحقق في الفترة التي تلت مناقشة تقرير المملكة وفق الاستعراض الدوري الشامل في دورة الرابعة للاستعراض ومنها الأوامر السامية الكريمة التي صدرت بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة العليا، ومجلس القضاء الإداري، والمحكمة الإدارية العليا. وأضاف أن هذه التطورات تأتي في إطار نظام القضاء الجديد ، الذي عزز استقلال السلطة القضائية ، وإنشاء قضاء متخصص يتمثل في المحاكم العمالة ، ومحاكم الأحوال الشخصية ، والمحاكم الجزائية ، والمحاكم التجارية ، وكرس مبدأ تعدد درجات التقاضي كما أشار إلى المشروع الجديد لنظام المجالس البلدية الذي يأخذ في الاعتبار تجربة المجالس البلدية الحالية ، ويهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية .

وذكر الدكتور آل حسين بأن مجلس الشورى قد أقر نظام مكافحة الاتجار بالبشر الذي يستوفي المعايير الدولية لمنع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه .

وفيما يخص المستوى الثقافي والعلمي ذكر أن الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ، أنشأت كراسٍ للبحث في مجالاتٍ عدة ومنها حقوق الإنسان، والدراسات المتعلقة بالمرأة ، والأمن الفكري.
وفي ختام كلمته أكد أن تعزيز حقوق الإنسان يتطلب جهداً متواصلاً ، من المهم أن يكون متوازناً، يأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والثقافية انسجاماً مع سنن التغيير والنمو .
عقب ذلك أتيح المجال للدول والمنظمات غير الحكومية للإدلاء بمداخلاتها حيال تقرير المملكة حيث أثنت جميع الدول على التطور المستمر الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان وانتخابها للمرة الثانية للمجلس.
ورحبت بتعاون المملكة مع آلية الاستعراض الدوري الشامل مشيدة بمساهمات المملكة الإنسانية المتمثلة في تقديمها الدعم المالي للدول الأشد فقراً ، ومبادرتها للحوار بين أتباع الأديان والحضارات ، كما رحبت بإصدار نظام القضاء الجديد وتوسيع مشاركة المرأة . وأوصت باعتماد تقرير المملكة.
وقبيل اعتماد التقرير أُتيح المجال للدكتور زيد آل حسين للرد على بعض الملاحظات التي أُثيرت خلال الحوار التفاعلي حيث ذكر أن بعض الملاحظات التي طُرحت تؤكد حقيقة ما أشار إليه في كلمته وهو عدم الإدراك الحقيقي للواقع المُعاش أو الاستناد إلى معلومات غير دقيقة .
وذكر أن الإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم الكبرى التي توجب الإعدام محكومة بنظام الإجراءات الجزائية الذي يستوفي المعايير الدولية ، وكذلك نظام المرافعات الشرعية ، وتلك القضايا تنظر من قبل ثلاثة عشر قاضياً في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا ولا يحكم بهذه العقوبة إلا في الجرائم الجسيمة جداً وبعد ثبوتها بأدلةٍ قاطعة .
وفيما يخص العمال الأجانب ذكر بأنه لو كان هناك تمييز ضد هذه الفئة لما تزاحم للحصول على فرص عمل في المملكة أكثر من سبعة ملايين عامل .
بعد ذلك أُعتمد تقرير المملكة، وهنأت الكثير من وفود الدول والمنظمات غير الحكومية المملكة على اعتماد نتائج استعراض تقريرها ، الذي وصفه الكثيرون بأنه كان وافياً وموضوعياً .
الجدير بالذكر أن المملكة رفضت عدداً من التوصيات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها: إلغاء عقوبة الإعدام، وإلغاء العقوبات البدنية، ومن التوصيات التي قبلتها : الانضمام إلى بعض الصكوك الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان ، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها مع مراعاة الشريعة الإسلامية وخصوصيات المملكة الثقافية ، وتعزيز الحوار فيما بين الأديان والحضارات ، وأن تطلع البلدان الأخرى على تجربتها في مكافحة الإرهاب ، وأن تواصل جهودها لإصلاح النظامين القانوني والقضائي .
وقد مثّل المملكة في هذا الدورة وفدٌ يرأسه الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، والدكتور/ هادي اليامي عضو مجلس الهيئة، والدكتور/ سعيد الزهراني عضو مجلس الهيئة والأستاذ/ محمد العجاجي الخبير النظامي بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، والدكتور/ عبدالله الأنصاري مدير عام إدارة الشؤون القانونية والتعاون الدولي بوزارة الداخلية ، والدكتور/ ناصر الشهراني أمين اللجنة الإدارية بهيئة التحقيق والادعاء العام، والأستاذ/ عبد الرحمن الرسي مدير إدارة المنظمات غير الحكومية بوزارة الخارجية وعدد من المختصين من هيئة حقوق الإنسان.

آل حسين: التزاحم على العمل في السعودية يدحض مزاعم "التمييز"

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 14 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/27380

قبيل اعتماد التقرير السعودي، رد رئيس الوفد الدكتور زيد آل حسين، على بعض الملاحظات، التي أثيرت خلال الحوار التفاعلي، بالقول: «إن بعض الملاحظات التي طُرحت تؤكد حقيقة عدم الإدراك الحقيقي للواقع المُعاش، أو الاستناد إلى معلومات غير دقيقة». وحول العمال الأجانب، أوضح أنه «لو كان هناك تمييز ضد هذه الفئة، لما تزاحم للحصول على فرص عمل في المملكة أكثر من سبعة ملايين عامل».
وأثنت دول ومنظمات غير حكومية، قدمت مداخلات حول تقرير المملكة، على «التطور المستمر الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان، وانتخابها للمرة الثانية لمجلس حقوق الإنسان».
ورحبت بتعاون المملكة مع آلية الاستعراض الدوري الشامل. كما أشادت بمساهمات المملكة الإنسانية المتمثلة في تقديمها الدعم المالي للدول الأشد فقراً، ومبادرتها للحوار بين أتباع الأديان والحضارات. كما رحبت بإصدار نظام القضاء الجديد، وتوسيع مشاركة المرأة، وأوصت باعتماد تقرير المملكة.

أمير الشرقية يلتقي العيبان والربيعان

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/06/23هـ) 16/ يونيو/2009 العدد : 2921
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090616/Con20090616285199.htm

عكاظ ـ الدمام
التقى أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز في مكتبه أمس، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، يرافقه نائبه الدكتور زيد الحسين. وناقشا بعض الأمور المتعلقة بأعمال الهيئة.
حضر اللقاء مدير عام مكتب أمير المنطقة حسن بن علي الجاسر. كما التقى الأمير محمد في مكتبه أمس، قائد المنطقة اللواء ركن متقاعد أحمد الربيعان، بمناسبة إحالته للتقاعد.
وشكره على ما بذله من جهود خلال فترة عمله، متمنيا له التوفيق في حياته.
وقدم اللواء الربيعان تقديره للأمير محمد على دعمه له خلال الفترة التي تولى فيها قيادة المنطقة.
من جهة أخرى، يكرم الأمير محمد اليوم، الفائزين بجائزته لأعمال البر في دورتها التاسعة في قاعة المؤتمرات في أمانة المنطقة.

حقوق الإنسان تبحث التعاون مع جامعة"البترول"

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/06/23هـ) 16/ يونيو/2009 العدد : 2921
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090616/Con20090616285014.htm

واس ـ الظهران

بحث رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، مع مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور خالد بن صالح السلطان، أمس، سبل التعاون المشترك. واطلع العيبان خلال زيارته للجامعة على برامجها العلمية والأكاديمية والبحثية، ومشاريعها التطويرية، وتعاونها مع المراكز العلمية المرموقة إقليمياً ودولياً، إضافة إلى إنجازاتها للمشاريع والخطط الاستراتيجية، التي تقدمها لصالح عدد من الوزارات، والهيئات، والمؤسسات في القطاعين الحكومي والأهلي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تناشد بسكن يؤويها وعمل يكفيها المذلة

إيذاء جسدي وجنسي يحيل حياة فتاة في القنفذة إلى جحيم

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 19 جمادي الأخر 1430هـ - 12 يونيو 2009م - العدد 14963
http://www.alriyadh.com/2009/06/12/article436985.html

الطائف - مكتب الرياض:

الفتاة أ.خ.ص البالغة من العمر خمسة وعشرين عاماً منذ صغرها تلقت ألوانا عديدة من الإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي من خلال القهر الأسري الذي عاشته ففي الحادية عشر اغتصبت من قبل أقاربها وهي طفلة وتعرضت للضرب المبرح والحرق من القريب ذاته حتى لا تكشف أمره ثم تعرضت للعنف النفسي وإيداعها من قبل القريب أيضا بمستشفى الصحة النفسية (شهار) ثم مؤسسة رعاية الفتيات أمام ذلك كله لم تستطع الصمود فعمدت إلى الهروب من المنزل خوفاً من تعذيب هذا القريب لها بعد أن فقدت والدتها التي كانت تحتضنها وتخفف من معاناتها بانتقالها إلى رحمة الله وهي في السادسة من العمر فلجأت إلى أختها الكبيرة التي رفضت مساعدتها مما أدى الى استمرارية هروبها والسكن بمفردها لدى المحسنين ثم لجأت كما تقول هذه الفتاة المكلومة لعمها لطلب مساعدتها وإنقاذها وقابلها هو الآخر بالصدود.كبرت هذه الفتاة وكبر معها همها ثم وفقت في لحظة بعد اليأس بقريب يتقدم لخطبتها فتزوجت وظنت أن حالتها قد استقرت ولكن الفرحة لم تدم إذ إن الزوج كان متزوجا بأخرى وله أبناء منها لقيت منهم المضايقة والإيذاء أيضا فلم تستمر هذه الحياة الزوجية سوى ستة أشهر فلجأت إلى الجمعيات الخيرية لتجد سكناً يأويها فلم توفق في ذلك كما تقول وبحثت في الأربطة فلم تجد من يستقبلها للحياة بمفردها وهي شابة في هذا السن الصغير وظلت على حسنات المحسنين بعد أن تخلى عنها الأهل والأقارب كما أن الحماية الاجتماعية هي الأخرى لا تؤمن لها السكن الدائم وبعد هذا المشوار الطويل من المعاناة وحياة القهر والتشرد تقول: فقد تعاطفت معي إحدى زميلاتي فتكفل والدها جزاه الله خيراً بسكني مع أسرته وتحت مضلة أسرته وبناته في إحدى قرى القنفذة على بعد أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر عن أهلها وذويها.تقول الفتاة: حصلت على مخصصات الضمان الاجتماعي بعد أن أصبحت مطلقة لا مأوى لي ولا قريب بمبلغ ٨٦٠ ريالا شهرياً لا تكفي مصروفي من أكل وشرب وقد تدينت من عدد من زميلاتي ومعارفي مبالغ كبيرة وكثيرة وصلت إلى ستة وثلاثين ألفا لا أستطيع سدادها وكلهن يمنعهن الحياء والتعاطف مع حالتي فلم يطلبنني حتى الآن ولكن زاد ألمي لكوني لا أستطيع الوفاء لمن وقفن معي في شدتي ولا زلن.

وهذه الفتاة تناشد أصحاب القلوب الرحيمة وهم كثر بإيجاد سكن منزل شعبي أو شقة متواضعة حتى ولو في القرية التي تعيش فيها الآن بالقنفذة وإيجاد عمل يسدها حاجتها عن مذلة السؤال وسداد ديونها البالغة ستة وثلاثون ألف ريال.

القضاء ينظر دعوى مواطن ضد جهاز الآثار في الشرقية

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/06/19هـ) 12/ يونيو/2009 العدد : 2917
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090612/Con20090612284311.htm

محمد العنزي ـ الدمام

تنظر المحكمة الإدارية في المنطقة الشرقية دعوى مواطن ضد جهاز السياحة والآثار في المنطقة الشرقية، في قضية نزع ملكية أرض يملكها وتحتوي على مواقع أثرية، رافضاً مبلغ التعويض الذي سيتم صرفه له. وقال لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في المحكمة الإدارية، إن هذه القضية تعتبر أول دعوى من نوعها ضد جهاز السياحة والآثار. مضيفاً أن المحكمة ستستمع لوجهة نظر الطرفين لإصدار الحكم المناسب، خصوصاً أن أساس الدعوى فيها الاختلاف على تقييم الأرض وتحديد المبلغ المستحق.

22 عاماً "بلا هوية" لخلاف عائلي

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/06/19هـ) 12/ يونيو/2009 العدد : 2917
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090612/Con20090612284310.htm

فاطمة آل عمرو ـ جدة

تسبب خلاف عائلي في حرمان مواطن من هويته، ما أدى بدوره لحرمانه من التعليم والعلاج، حتى إنه يتلقى العلاج من مرض الفشل الكلوي الذي أصيب به قبل عامين بهوية والده زاهر عسيري. ويعود الخلاف الذي حرم المواطن إبراهيم عسيري من هويته إلى (22) سنة، عندما أرادت عائلة والده في ذلك الوقت الاستيلاء عـــــــــــــلى أرض تـــمـــــــتـــلـــكـها والدته في منطقة عسير، ونجم عن هذا الخلاف التخلص من جميع أوراقه الثبوتية واعتباره وافدا من اليمن وترحيله قبل سنوات إلى هناك، ما جعله يعيش بلا هوية الأمر الذي لم يستطع معه إكمال تعليمه، وكذا الحال بالنسبة لأطفاله الثلاثة من زوجته المقعدة بسبب شلل الأطفال. وأبدى المتحدث الإعلامي في شرطة جدة العقيد مسفر الجعيد، الاستعداد لمساعدة المواطن متى ما تقدم بأوراقه الثبوتية إلى الحاكم الإداري للاطلاع عليها، قبل إحالتها على الشرطة لإيجاد حل لمشكلته.

ناشدا "التمييز"الإفراج عنهما بعد توقيفهما 15 شهرا

والدا سارقي الخروفين يطالبان بالبت في القضية

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/06/19هـ) 12/ يونيو/2009 العدد : 2917
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090612/Con20090612284311.htm

سعيد الزهراني ـ أبها

ناشد والدا سارقي الخروفين الموقوفين على ذمة القضية في سجن بيشة العام في لائحة اعتراضية جديدة، قضاة محكمة التمييز في مكة المكرمة النظر في الإفراج عن ابنيهما والاكتفاء بمدة إيقافهما التي تجاوزت حتى الآن 15 شهرا، أو إعادة النظر في القضية والحكم عليهما بما يناسبها. واعتبرا أن سرقة خروفين لا تستوجب الحكم الذي أصدرته محكمة بيشة بسجن ابنيهما ستة أعوام والجلد أربعة آلاف جلدة، نصيب كل واحد منهما ثلاثة أعوام سجنا وألفا جلدة.

وطالبا في اللائحة الجديدة بسرعة إنهاء القضية، بعد أن أصرت محكمة بيشة على الحكم الذي أصدرته والذي لا يزال متداولا بينها وبين محكمة التمييز. ولم يبت فيه بشكل نهائي، بينما المحكومان في القضية يقبعان خلف قضبان السجن العام في محافظة بيشة مع موقوفين على ذمة قضايا قتل وأخرى بشعة مما قد تؤثر في سلوكياتهما. وناشدا قضاة التمييز الرأفة بالمحكومين وإنزال الحكم المناسب لحجم جرمهما الذي لم يتجاوز سرقة خروفين بدافع الحاجة والجهل.

ومن جهته قال رئيس محكمة بيشة القاضي محمد العمري إن القضية لا تزال متداولة بين محكمتي بيشة والتمييز بعد أن أعيدت في المرة الأخيرة باعتراض الأكثرية في محكمة التمييز للحكم الصادر، وتمسكت محكمة بيشة به. وأوضح أنه لم يصدر بعد حكم نهائي في هذه القضية من قبل محكمة التمييز.

وبرر العمري الحكم بسجن كل واحد من المتهمين ثلاث سنوات وجلده ألفا جلدة بأن القضية عبارة عن سرقتين من حرزين مختلفين. وقال إن من المعلوم أن تعزير كل ذنب مستنبط من حده المشروع فيه، وذلك راجع لنظر الحاكم بما يراه محققا للزجر والردع، مشيرا إلى أن من أغراض العقوبة عموما الرحمة بالمجتمع حتى لا تتقوض دعائمه.

قضية المولودين التركي والسعودي تظهر من جديد

دعوى قضائية تطالب وزارة الصحة بتعويض يفوق ال١٠٠ مليون في قضية طفلي نجران

المصدر: جريدة الرياض الجمعه 19 جمادي الأخر 1430هـ - 12 يونيو 2009م - العدد 14963
http://www.alriyadh.com/2009/06/12/article436893.html

الرياض - خالد العوفي:

رفع فريق قانوني يضم خبراء ومستشارين سعوديين وأجانب دعوى قضائية ضد وزارة الصحة كوكلاء شرعيين عن المواطن محمد بن سالم آل منجم وزوجته على خلفية تسليمهما مولوداً عن طريق الخطأ في مستشفى الملك خالد في منطقة نجران بدلا عن طفلهما الحقيقي قبل خمسة اعوام.. وأوضح المحامي والمستشار القانوني عبدالله رجب آل مشرف الذي سيقود فريق المحامين ان الدعوى القضائية تتضمن المطالبة بتعويض مادي بنحو ١٠٠ مليون ريال نتيجة الخطأ الطبي الجسيم المتمثل في قيام العاملين في قسم الولادة في المستشفى بتسليمهما مولودا بدلا من مولودهما الحقيقي، لافتا النظر الى انه سيتم تحديد موعد النظر في القضية في غضون أسبوع من تاريخ تقديم الدعوى. وكان مستشفى الملك خالد في نجران قد شهد تبديل طفلين على سبيل الخطأ بين مولودين أحدهما تركي وآخر سعودي ولم يدر بخلد الأسرتين بعد مرور الأعوام الخمسة ان الطفلين اللذين يعيشان معهما ينتسبان لهما.

وبعد ذهاب المواطن التركي يوسف حوجا الذي يعمل في ورشة للسيارات في نجران لقضاء اجازته في تركيا لاحظ اقارب الأسرة ان ملامح الطفل وتحركاته تختلف تماما عن طباع اشقائه، وبعد تحر وفحوصات في المستشفيات التركية اتضح ان الطفل لا ينتسب للأب التركي مما دفع جوجا الى رفع مذكرة الى السلطات التركية التي بدورها احالت المذكرة الى السلطات المختصة في السعودية التي فتحت ملفا شاملا للتحقق من ادعاء المواطن التركي، وبعد وصول المعاملة الى امارة منطقة نجران جرى الاتصال بالمواطن محمد آل منجم وابلاغه بضرورة اجراء فحص الحمض النووي من أجل التأكد من حقيقة انتساب الطفل التركي الذي يعيش في كنفه من عدمها. وأظهرت فحوصات الحمض النووي صدقية ادعاء جوجا وجرى اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل اعادة كل طفل لوالده الحقيقي، وكان آل منجم قد ذكر في تصريحات سابقة ان عشرة من المحامين ابدوا تعاطفهم مع القضية وطلبوا موافقة لتمكينهم من استلامها. وطالب آل منجم منسوبي وزارة الصحة حينها بضرورة تحملهم هذه الكارثة. ولفت الى أن تجاهل مسؤولي الصحة اصابته بالإحباط الشديد، مشدداً على أن تفاعل أبناء المجتمع السعودي مع القضية يدل بالدرجة الأولى على حسن النية ما خفف عنه المصيبة، وأضاف أن المجتمع يرفض بشدة التسامح أو اغفال هذه القضية مفيداً انه يتلقى يوميا اتصالات من مواطني جميع أنحاء المملكة والوطن العربي يؤكدون ان هذه القضية لابد أن يكون فيها قرار صارم من قبل وزارة الصحة ويكون معلنا وواضحا وشفافا.

العيسى: "العدل" حريصة على تطوير آلية المحاماة في مختلف المناطق

تطبيق برنامج "نظام عدل" الإلكتروني في محاكم تبوك قريبا

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 19 جمادى الآخرة 1430 - 12 يونيو 2009 العدد 3178 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3178&id=105791&groupID=0

تبوك: سعد الشهراني، عبدالله الحجيري

طالب وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى من رئيس وقضاة المحكمة الجزئية في تبوك مضاعفة الجهود لإنهاء القضايا التي ترد إلى المحكمة بأسرع ما يمكن.

جاء ذلك خلال جولته أول من أمس لمنطقة تبوك والتي تضمنت المحكمة الجزئية حيث التقى برئيس المحكمة الشيخ عبدالله الغامدي وعدد من قضاة المحكمة.

كما التقى وزير العدل ببعض المواطنين في المحكمة العامة واستمع إلى شكواهم وملاحظاتهم حول تأخر بعض القضايا، واستمع الوزير لبعض المحامين الذين طرحوا فكرة إنشاء صالة أو موقع في محاكم تبوك تخص المحامين أثناء تواجدهم في المحكمة، وقد رحب الوزير بهذا الطرح مؤكداً اهتمام الوزارة بكافة شؤون المحامين وتطوير آلية المحاماة في مختلف مناطق المملكة.

وكان وزير العدل قد قام بزيارة تفقدية أول من أمس لأفرع وزارة العدل ومحاكم تبوك المختلفة، استهلها بزيارة المحكمة الجزئية، تلا ذلك زيارة مجمع فرع وزارة العدل وكتابتي العدل في تبوك حيث التقى بمدير فرع الوزارة الشيخ إبراهيم اللاحم وكتاب العدل. وقال الشيخ إبراهيم اللاحم إن زيارة وزير العدل لمنطقة تبوك تأتي في الفترة التطويرية التي تشهدها أفرع الوزارة والمحاكم حيث سيتم استخدام التقنية الإلكترونية من خلال برنامج (نظام عدل) الإلكتروني الذي سيفعل قريباً، مؤكداً أن مشروع مجمع الدوائر الشرعية في تبوك يمضي حسب ما خطط له وفي طريقه للانتهاء.

وفي ختام جولته لمنطقة تبوك قال وزير العدل إنه مسرور لما شاهده على الطبيعة من أعمال تقوم بها الدوائر الشرعية في تبوك مثنياً على ما يقوم به القضاة وكتاب العدل من أعمال جليلة وجهود تشكر في أداء الأعمال وخدمة المواطنين والفصل في القضايا المعروضة عليهم.

وعن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء قال وزير العدل إنه يتقدم بالشكر نيابة عن القضاء وكتاب العدل وجميع منسوبي المرافق العدلية لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على ما قدم من بذل وعطاء وما نجده من اهتمام وعناية ورعاية شاملة للمرافق العدلية، موضحا أن هذا الدعم السخي من القيادة الرشيدة يعني ما تؤكده دائما من أهمية المرفق العدلي ومكانته كونه ركناً أساساً من أركان الدولة.

أمانة المدينة تحيل موظفي بند الأجور للتحقيق والشاكون يتمسكون "بمؤهلاتهم"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 12 يونيو 2009
http://al-madina.com/node/147618

عبدالرحيم الحدادي - فايز سليهم - المدينة المنورة

أخذت قضية موظفى بند الأجور بالمدينة المنورة منعطفا جديدا بعدما قامت الأمانة بإحالة الشاكين للتحقيق مؤكدة على لسان مدير العلاقات العامة خالد بن متعب أن موظفي بندر الأجور -مراقبين صحيين ومراقبي أسواق ومساحين ومراقبين إنشاءات ومراقبين نظافة- لا يحملون شهادات علمية تتوافق مع مطالب التعيين فيما أكد الشاكون أن لديهم مؤهلات علمية تتباين بين الثانوية والدبلوم والدبلوم العالي والبكالوريوس وانهم يطالبون بإنصافهم بمنحهم حق التثبيت والترسيم على الوظائف.يذكر أن المدينة كانت قد نشرت فى عدد سابق شكوى 150 عاملا على بند الأجور من عدم الترسيم كما نشرت رد الأمانة الذى يؤكد أن المؤهلات العلمية وراء عدم ترسيم الموظفين .

المملكة بين 139 دولة صادقت على حقوق ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 19 جمادى الآخرة 1430 العدد 13406
http://www.al-jazirah.com/208443/ln44d.htm

الدمام - خالد المرشود

صادقت 139 دولة، بينها المملكة، على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بين المصادقين على الاتفاقية 16 دولة عربية هي بالإضافة إلى المملكة: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، جزر القمر، عمان، قطر، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

وحسب المديرة العامة للمنظمة العربية للمعوقين جهدة أبو خليل، ومقرها بيروت، فإن 82 دولة وقعت على البروتوكول الاختياري من بينها 10 دول عربية هي: الجزائر، الأردن، لبنان، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

وزير العدل: مشكلتنا في الكوادر غير المؤهلة

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/06/18هـ) 11/ يونيو/2009 العدد : 2916
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090611/Con20090611283876.htm

محمد الساعد، محمد سداد ـ تبوك

كشف وزير العدل الدكتور محمد العيسى عن عزم الوزارة تنظيم ندوة كبرى للتعريف بنظام القضاء وشرح آليته التنفيذية وعرض مكوناته لإيضاح أهم ملامحه وإثرائها بالنقاش. وأكد عقب تفقده أمس الدوائر الشرعية في منطقة تبوك، لا يحق لأحد التدخل في القضاء، مشيرا إلى الضمانات الواضحة في نظام القضاء الجديد، حيث هناك التظلم من الحكم القضائي المكفول بدرجات التقاضي، وهناك التظلم من المرافعة القضائية المكفول بعلانيتها وشفافيتها وإشراف رئيس المحكمة.
وأوضح الدكتور العيسى، أن نظام القضاء الجديد جعل من المحكمة العليا رأس الهرم القضائي ورأس السلطة القضائية، معتبرا ذلك صمام أمان لأي حكم يرفع إليها وفق الترتيب، مشيرا إلى أن الصلاحيات القضائية للمجلس الأعلى للقضاء قد انتقلت إليها وأنها بذلك أصبحت الجهة المختصة بإثبات رؤية الأهلة بحكم انتقال أعمال الهيئة الدائمة إليها. وأوضح أن الوزارة معنية بالتحقق من تطبيق النظام القضائي والسياسة العدلية والإشراف الإداري والمالي في حين يختص المجلس الأعلى للقضاء بالشؤون الوظيفية للقضاة. وفيما يخص التفتيش على أعمال القضاه قال الوزير العيسى: إن هذا من مهمة التفتيش القضائي وهو قياس الأداء الفني للعمل القضائي وليس كما يتصوره البعض من أنه يعني التعقب على أحكام القضاة، فهذا الأمر له أدواته وضمانته المتمثلة في درجات التقاضي. ونوه إلى ما يتسم به نظام القضاء الجديد من وضوح، وقال إنه لا يحتاج إلى التفسير، مشيرا إلى أن المنظومة العدلية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: شؤون وظيفية للقضاة مرتبطة بالمجلس الأعلى للقضاء، الرقابة القضائية مرتبطة بالمحكمة العليا، والشأن الإداري والمالي والتنفيذي مرتبط بالوزارة. وعن مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء قال الوزير العيسى: إن الدعم السخي من القيادة يؤكد دائما أهمية المرفق العدلي ومكانته، كونه ركنا أساس من أركان الدولة، مشيرا إلى أنه تم ضخ ميزانية كبيرة للمشروع، ضمت وظائف مفتوحة وفق ما تضمنته آلية العمل التنفيذية بالنظام منوها بتعاطي وزارة المالية الإيجابي مع متطلبات المرفق العدلي وأوضح أن وزارة العدل لا تعاني من أية إشكالية في هذا الجانب، مشيرا إلى أن الإشكالية الحقيقية التي تعاني منها الوزارة هي في نقص الكوادر البشرية المؤهلة، التي يتعين على الوزارة احتضان واستقطاب من يناسب منها وصقلها بالبرامج التدريبيه والتأهيلية المستمرة.وحول سؤال عن تفاوت الأحكام التعزيريه قال وزير العدل: إن التفاوت يكون غالبا في تصور البعض في حين أن الوقائع تختلف من قضية إلى أخرى، وطالب بأن يتحقق كل شخص عما يسمع في هذا الصدد كون ما يثار في بعض وسائل الإعلام يعتبر وجهة نظر أحادية الجانب وقال إنه يخرج من المحكمة شخصان أحدهما راض والآخر ساخط، وبطبيعة الحال فإن الثاني لن يألو جهدا في إثارة الضجيج إذا ما أتيحت له الفرصة، لذلك تعتزم الوزارة عقد مؤتمر يناقش محاور مهمة في الأحكام الجنائية، مبينا أن ندوة رؤساء المحاكم المقبلة، ستكون شاملة بذلك.وكشف الوزير العيسى عن أن الوزارة قد تلقت العديد من طلبات المشاركة في المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية للقضاة ومعاونيهم من نظرائها في وزارات العدل في بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي، لافتا إلى أن القضاء في المملكة ووفقا للمعايير الدولية فإن المملكة في طليعة الدول إنجازا على المستوى القضائي والتوثيقي، رغم الأعباء الكبيرة على القاضي في المحكمة، وخصوصا الأعباء الإدارية التي لا تتعلق في طبيعة عمله، ووعد الوزير العيسى بحل هذه المشكلة.

لجأت إلى "حقوق الإنسان" لنقض الحكم

80 جلدة لإمرأة اتهمت زوجها المخلوع التحرش بابنته

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/06/18هـ) 11/ يونيو/2009 العدد : 2916
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090611/Con20090611283876.htm

محمد داوود ـ جدة

صادقت هيئة التمييز في منطقة مكة المكرمة، أخيرا، على قرار المحكمة الجزئية في جدة، بجلد امرأة عربية الجنسية 80 جلدة، اتهمت زوجها المخلوع على التحرش بابنته، البالغة من العمر 3 سنوات. وكانت المرأة، رفعت شكوى إلى المحكمة ضد زوجها المخلوع، مفادها أنه اعتدى على ابنته جنسيا، وبررت الاتهام بملاحظتها وجود بعض الإفرازات واحمرار المنطقة الخاصة، بعد عودة الطفلة من زيارة والدها كل خميس، الأمر الذي دعاها إلى رفع الشكوى للشرطة ومن ثم الادعاء العام، ولكن التقارير الطبية الصادرة من المستشفيات في هذا الخصوص، أثبتت سلامة غشاء البكارة، وعدم وجود كدمات أو خدوش أو نزيف أو إفرازات غير طبيعية. ودافع الزوج المخلوع أمام القاضي في المحكمة، أن ما ذهبت إليه زوجته السابقة في كلامها، ليس غير مجرد شكوى كيدية، الهدف منها حرمانه من رؤية ابنته، موضحا أن لديه طفلين من زوجة أخرى، ووالدة واخوات يعشن معه تحت سقف واحد، وطالب بتنفيذ حد القذف على زوجته السابقة، لقاء تشويهها لسمعته واتهامها له بأنه شاذ جنسيا، وقال إن الزوجة سبق أن تقدمت بشكوى تضمنت نفس التهم في وقت سابق، وتم أخذ التعهد عليها بعدم التعرض له بأية أذية، وافهمت شفهيا عدة مرات بأنه سبق النظر في ادعائها، وعدم ثبوت شكواها شرعيا وطبيا إلا أنها أصرت على اتهامه. إلى ذلك، تقدمت السيدة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، التي بدورها أوكلت المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز صالح نقلي، لدراسة قضيتها والترافع عنها في الجهات المختصة، وأفاد نقلي لـ «عكاظ»، أن موكلته رفعت الدعوى ضد زوجها المخلوع من باب خوفها الطبيعي، مثل أي أم تريد أن تطمئن على سلامة ابنتها، كما أنها أدت اليمين لإثبات أنها لم تقم الدعوى من باب الكيد بالمدعى عليه، خاصة أن هناك بعض التقارير النفسية، أوضحت أن الطفلة تعاني انطوائية وخوفا من الرجال، يتطلب التدخل والعلاجي النفسي لها، وطالب نقلي، بإعادة النظر في حكم الجلد الصادر ضد موكلته، لما سيترتب عليه من انعكاسات نفسية واجتماعية على والدة الطفلة.

الأميرة عادلة تطالب باعتماد الرياضة البدنية في مدارس البنات لمواجهة خطر السمنة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 جمادي الأخر 1430هـ - 11 يونيو 2009م - العدد 14962
http://www.alriyadh.com/2009/06/11/article436727.html

الرياض – شريفة الأسمري :

طالبت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بضرورة الإسراع باعتماد الرياضة البدنية في مدارس البنات بالتعليم الأهلي والعام ، وذلك من خلال الرياضات الإحمائية اليومية الخفيفة واللياقية البعيدة عن الخشونة .

وقالت في تصريح خاص ل"الرياض": انه حان الوقت للنظر بشكل واقعي وجدي في تطبيق الرياضة في مدارس البنات في التعليم العام والأهلي نتيجة تزايد الأمراض المرتبطة بالسمنة وعدم الحركة والتي أصبحت خطرا محدقا بفتيات اليوم وأمهات المستقبل، وأن تكون ممارستها في إطار الشريعة الإسلامية والخصوصية للفتاة السعودية.

جاء ذلك خلال زيارتها لتدشين البرنامج الصحي بحي الفيصلية وإطلاعها على شرح وافٍ من الأخصائيات عن مخاطر السمنة المحدقة بالمرأة السعودية والتي يستتر وراءها العديد من الأمراض العصرية .

وفي السياق ذاته فقد قدم باحثون من كلية الطب في جامعة الملك فيصل في الدمام دراسة تهدف إلى تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بانتشار السمنة بين طالبات المدارس في المرحلتين المتوسطة والثانوية. حيث تألفت عينة الدراسة من 2339 فتاة تراوحت أعمارهن ما بين 16 و17 سنة، وجميعهن من طالبات المدارس الثانوية والمتوسطة، وقد شملت العينة مشاركات من ثلاثين مدرسة من القطاعين الحكومي والخاص في منطقة الخبر.وتضمنت الدراسة - التي أجريت خلال الفترة الواقعة ما بين شهر يناير 2003 وحتى شهر مارس من العام نفسه- ملء استبيانات بهدف جمع معلومات حول كل من المشاركات لأغراض البحث، بالإضافة إلى قياس معامل الكتلة للجسم عند الفتيات.وتشير نتائج الدراسة التي نشرت في شهر فبراير من العام 2007 إلى أن نسبة انتشار السمنة بين طالبات المدارس من تلك الفئة العمرية كانت مرتفعة.وعليه فقد ارتفعت نسبة انتشار "زيادة الوزن" بين الفتيات اللاتي يعمل آباؤهن في القطاع الخاص، وذلك مقارنة مع الفتيات الأخريات، كما تبين أن نسبة انتشار "زيادة الوزن" والسمنة هي الأعلى بين الفتيات اللاتي حصلت أمهاتهن على تعليم عال.

بواقع 15 ألف ريال لكل أسرة

مساعدات عاجلة للمحتاجين في الخرخير

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 جمادي الأخر 1430هـ - 11 يونيو 2009م - العدد 14962
http://www.alriyadh.com/2009/06/11/article436744.html

نجران- علي عون اليامي:

صرفت وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات مالية عاجلة ل 244 أسرة من أهالي محافظة الخرخير بمنطقة نجران بواقع 15000 ريال لكل أسرة بعد دراسة أوضاعها من قبل فريق من وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي وبالتنسيق مع امارة منطقة نجران.

وتأتي هذه المساعدات تنفيذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام حفظهما الله بالحرص على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وبالاخص مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي بمحافظة الخرخير في منطقة نجران وبناء على توجيهات صاحب السمو الملكى الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وبمتابعة دقيقة ومستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة نجران.

ورفع صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة نجران بالغ شكره وعرفانه للقيادة الرشيدة على ما توليه من اهتمام بالمواطنين وتلمس احتياجاتهم وتقديم كل مساعدة يحتاجونها.

من جهة أخرى أوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد العقلا أنه تم تشكيل لجنة من امارة منطقة نجران والجهات المعنية لدراسة احتياجات محافظة الخرير بصورة عاجلة والرفع بها لاتخاذ ما يلزم حيالها

وأوصى الباحثون من الضمان الاجتماعي الذين باشروا صرف المساعدات الفورية العاجلة للأسر المستفيدة وذلك في مقر محافظة الخرخير بضم العديد من الاسر المحتاجة في المحافظة الى معاش الضمان الاجتماعي مشيرا الى أن هناك تنسيقا بين وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية والصندوق الخيري الوطني لدعم الشباب وصغار السن لتقديم الدعم والمساعدة لأفراد تلك الاسر.

الحكم على حائز مخدرات بغسل 7 سيارات

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/06/18هـ) 11/ يونيو/2009 العدد : 2916
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090611/Con20090611284103.htm

عبد الله آل قمشة ـ بيشة

عاقبت محكمة بيشة العامة مواطناً متهماً بحيازة حبوب مخدرة، بغسل سبع سيارات يومياً لمدة ثلاثة أشهر عدا يومي الخميس والجمعة، تحت إشراف إدارة مكافحة المخدرات في المحافظة. ورأى القاضي الذي أصدر الحكم أن هذه العقوبة تناسب المتهم، وأنها رادعة لتأثيرها النفسي. ومن جهته، اعترض المحكوم على العقوبة، مقرراً تقديم لائحة اعتراضية.

مراجعو "اللحظات الأخيرة" يزدحمون في صالات التقديم

"الأحوال المدنية" تنتقد جهات حكومية بالضغط على المواطنين لتجديد بطاقاتهم إلى "الجيل الثالث" قبل انتهائها

المصدر: جريدة الرياض السبت 20 جمادي الأخر 1430هـ - 13 يونيو 2009م - العدد 14964
http://www.alriyadh.com/2009/06/13/article437289.html

الأحوال المدنية بالرياض مواطنون يزدحمون أمام كاونترات التقديم في

تحقيق - محمد السهلي:

شهدت الأحوال المدنية بمنطقة الرياض زحاماً من قبل المواطنين الراغبين في استخراج البطاقة الشخصية الجديدة وغصت الصالات بالمراجعين، مما أحدث ربكة في أداء العمل.

«الرياض» عاشت يوماً مع المراجعين الذين اختصروا معاناتهم مع الأحوال المدنية في رفضها لاستخراج بطاقات جديدة ما لم تنته البطاقات الحالية (الجيل الثاني) فيما تطالبهم البنوك والضمان الاجتماعي والمرور والعديد من الجهات الحكومية بوجوب استخراج البطاقة الجديدة (الجيل الثالث) لإكمال متطلباتهم عند مراجعتهم لتلك القطاعات.

ورغم إعلان الأحوال المدنية المتكرر في الصحف المحلية التي سبقت استقبال طلبات إصدار البطاقات الجديدة (الجيل الثالث) والتي أوضحت فيها أن البطاقات الحالية سارية المفعول حتى انتهاء صلاحيتها وإنها تفي بنفس الأغراض التي تفي بها البطاقة الجديدة.

ولخصت (الرياض) أسباب الزحام الشديد إلى قيام العديد من الجهات الحكومية بالضغط على المواطنين بتجديد بطاقاتهم رغم عدم انتهائها وبدون داع لهذا الإجراء ما لم تكن البطاقة (منتهية)، حيث لم يرد لتلك القطاعات ما يفيد بعد التعاطي مع البطاقة الحالية (الجيل الثاني) كذلك عملية التحول إلى نظام البصمة والطباعة المركزية وما صاحبها من إعادة البرمجة الأمر الذي جعل هناك طولاً في الإجراءات، والذي بدوره سبب بعض التأخير عند إجراءات التنفيذ للمواطنين والذي بموجبه يستغرق استخراج البطاقة الشخصية بالبصمة ١٤ يوماً في حين كان في السابق يحصل عليها المواطن في نفس اليوم، وكذلك دفتر العائلة الذي يحتاج تجديده إلى ٣ أيام بدلاً من اليوم الواحد، وعلمت (الرياض) أن هناك مراجعة شاملة لهذه الإجراءات لتجزئتها واختزال الكثير منها وهذا لا يتأتى إلا مع التطبيق العملي للطباعة المركزية لهويات المواطنين وحتى لا نحمل الأحوال المدنية وحدها المسؤولية في التأخير أو نحمل الطباعة المركزية التأخير والتي يتم إنتاجها بطريقة حفر الاسم والصورة (ابيض وأسود) وفق تقنية متقدمة أيضاً المواطن مازال عديم التخطيط لنفسه ولمتطلباته، حيث انه لا يراجع لأي أمر من أموره الشخصية رغم أهمية بعضها إلا متأخراً ولا يأخذ حساباً للإجراءات المطلوبة من الجهات الحكومية وخاصة مثل إدارة الأحوال المدنية التي لديها الكثير من الأمور الإجرائية والجوانب

الأمنية التي لا بد من التأكد منها قبل صرف أي بطاقة سواء كانت جديدة أو تجديد أو بدل تالف أو مفقودة، مع العلم أن الطباعة المركزية تعني طباعة كافة البطاقات في المملكة في موقع واحد بمدينة الرياض (مركز المعلومات الوطني) وطلب البطاقة الشخصية والتصوير لها يتم في فروع ومكاتب الأحوال المدنية المنتشرة بالمملكة ثم ترسل المعلومات إلكترونياً من خلال شبكة الحاسب إلى الموقع المركزي للطباعة وبعد ذلك ترسل البطاقات إلى فرع ومكاتب الأحوال لتسليمها أصحابها بعد طباعتها في الرياض بعد مرور أسبوعين من تاريخ طباعة الإيصال.

وحسب معلومات توفرت ل(الرياض) فإن الأحوال المدنية تخطط مستقبلاً بتسليم البطاقة للمواطن حسب المواقع التي يطلب تسليمها فيها، من خلال تحديد الموقع في استمارة طلب استخراج البطاقة، وتكمن أهمية الطباعة للبطاقة بالبصمة في مركز واحد لضمان جودتها ودقتها لأن تعدد مواقع الطباعة يقلل من الفوائد المرجوة من استخدامها ومن جودتها، وهذه الطريقة تعتمد على تقنيات الطباعة بالليزر والتي تعني حفر وحرق للصورة والمعلومات على البطاقة البلاستيكية لتوفير أعلى درجات الحماية ضد التزوير ولحفظ حقوق المواطن، ومن خصائص الحرق بالليزر إنتاج صورة بدرجات اللون الرمادي التي تجعل النظر يتمركز على ملامح الوجه دون تشتت الانتباه الذي قد تسببه التغيرات في الألوان للبطاقات الملونة.

وتؤكد (الرياض) من خلال معلومات حصلت عليها أن البطاقة الحالية (الجيل الثاني) تغني عن بطاقة البصمة (الجيل الثالث) ما دامت سارية المفعول وفي جميع الجهات الحكومية.

وبدأت الأحوال المدنية بالرياض في فتح فرعين جديدين لتخفيف العبء على المواطنين الأول في حي المروج بالرياض بجوار وكالة الأحوال المدنية والفرع الثاني في محافظة الدرعية، بالإضافة إلى مكتب المواليد بالناصرية.

وحول المدة الزمنية ١٤ يوماً والتي تعتبر طويلة. فحسب معلوماتنا أن المدة ١٤ يوماً وضعت لضمان وصول البطاقات للفروع وعدم تردد المواطن للعودة مرات متعددة وهناك مراجعة لهذه المدة ويمكن تخفيضها حسب قدرة أنظمة النقل والشحن على توصيلها وتسليمها في وقت أقصر من هذه المدة وتصدر إدارة أحوال منطقة الرياض يومياً (١٠٠٠) بطاقة رجال ونساء بالإضافة إلى قرابة ٤٠٠ دفتر عائلة وسجل أسرة وبما يتبع ذلك من استخراج بيانات المواطنين وتعديل الأسماء والألقاب وتواريخ الميلاد وعمليات التعديل والإضافة وغيرها من أعمال الأحوال اليومية.

وبهذا نخلص لأسباب ومسببات الزحام والتدافع لدى الأحوال المدنية بالرياض إلى أن المواطن لايزال لا يقوم بالتخطيط لمتطلباته ووثائقه إلا في آخر لحظة ويأتي إلى الأحوال باندفاع واستعجال مما يسبب حرجاً لنفسه والإدارة، إلى جانب أن البنوك وإدارات الضمان والمرور والجوازات وعدد من الجهات الحكومية الأخرى وعدم وعي المواطن وراء الزحام الشديد في أحوال الرياض طلباً للبطاقة الشخصية الجديدة رغم أن البطاقة الحالية صالحة لجميع الاستخدامات حتى نهاية صلاحيتها.

توفر جميع التسهيلات للقائهم ذويهم..

استعادة ٣ مواطنين كانوا موقوفين في غوانتانامو

المصدر: جريدة الرياض السبت 20 جمادي الأخر 1430هـ - 13 يونيو 2009م - العدد 14964
http://www.alriyadh.com/2009/06/13/article437289.html

الرياض - واس:

أعلن المتحدث الأمني بوزارة الداخلية أن الجهود المستمرة لاستعادة المواطنين الموقوفين في خليج غوانتنامو قد أسفرت بتوفيق الله عن استعادة (3) مواطنين هم: أحمد زيد سالم زهير، خالد سعد محمد السيف، عبدالعزيز كديم سالم العيلي.

وبين في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أن المواطنين الثلاثة وصلوا إلى أرض الوطن فجر اليوم (السبت) الموافق (1430/6/20ه)، وسيخضعون للأنظمة المعمول بها في المملكة.

وأوضح المتحدث الأمني أنه تم إبلاغ ذوي العائدين بوصولهم كما جرى توفير كافة التسهيلات لأسرهم للالتقاء بهم، مؤكدا أن المملكة ماضية في جهودها لاستعادة من تبقى من السعوديين الموقوفين في خليج جوانتنامو بإذن الله، وذلك على الرغم من المصاعب التي تعرضت لها هذه الجهود نتيجة لمخالفة بعض ممن سبق استعادتهم للأنظمة والتعليمات.

ونوه المتحدث الأمني بالدور الأساس الذي يمثله استمرار التزام من سبق استعادتهم بالأنظمة والتعليمات وذلك في دعم الجهود لاستعادة كافة المواطنين الموقوفين خارج المملكة. وأعرب عن ارتياح وتقدير المملكة لمستوى التعاون الذي تبديه السلطات المختصة بالولايات المتحدة الأمريكية مع الجهود الرامية إلى استعادة كافة الموقوفين في خليج غوانتنامو من المواطنين السعوديين.

قاضيان لكل 100 ألف في مكة

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/06/20هـ) 13/ يونيو/2009 العدد : 2918
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090613/Con20090613284524.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

كشف كتاب إحصائي للعام 1428هـ، صدر عن وزارة العدل أخيرا، عن أن لكل 100 ألف إنسان في منطقة مكة المكرمة قاضيين يحكمان قضاياهم، بواقع نحو 50 ألف مراجع. ووفقا للكتاب الإحصائي، فقد احتلت المحكمة العامة في مكة المكرمة أعلى نسبة عمل بين جميع محاكم المنطقة، بنسبة 15,35 في المائة من عمل هذه المحاكم، فيما جاءت محكمة العرضية الجنوبية أقل معدل عمل بنسبة 0,19 في المائة. وفي مناطق شمال الطائف تصدر مركز المويه نسبة العمل بنسبة 1,94 في المائة، تلته محكمة ظلم بـ 0,75 في المائة، ثم محكمة أم الدوم بنسبة 0,33 في المائة. كما تصدرت المويه ـ حسب الكتاب الإحصائي ـ قائمتي الزواج والطلاق، إذ بلغت حالات الزواج 162 مقابل 22 حالة طلاق.

حرمان أكاديمية يقود الجامعة إلى المظالم

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/06/20هـ) 13/ يونيو/2009 العدد : 2918
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090613/Con20090613284479.htm?kw

علي بن غرسان ـ مكة المكرمة

عاشت معاملة توظيف خاصة بأكاديمية سعودية رحلة الظهور والاختفاء طوال ثلاث سنوات مضت، قبل أن تتحول من أوراق للبحث عن العمل إلى قضية ينظر فيها ديوان المظالم أقامتها الأكاديمية ضد جامعة أم القرى. وقدمت الأكاديمية (ل.ص) شكوى تظلم ضد جامعة أم القرى لتسببها في حرمانها من العمل في وظيفة أستاذ مساعد، ومماطلتها في الحصول عليها في الجامعة ـ على حد قولها. وقالت الأكاديمية، التي تشغل وظيفة مشرفة تربوية في إدارة التربية والتعليم بالعاصمة المقدسة، إنها تقدمت بطلب لنقل خدماتها إلى هذه الوظيفة مع عدد من زميلاتها قبل ثلاث سنوات.

وأضافت أنه وفق النظام المعتاد في نقل الخدمات والمنافسات الوظيفية، تم إجراء المقابلات اللازمة للتعيين ووقع اختيار لجنة القبول عليها إلا أنها فوجئت باختفاء للمعاملة دام سبعة أشهر.

وبعد مرحلة الاختفاء هذه، عادت المعاملة مجددا للظهور حيث طالبت إدارة الجامعة الأكاديمية بضرورة وجود بحثين معتمدين ومنشورين.

وبعد تسليمها للبحوث اللازمة، واصلت الجامعة، ممثلة في كلية التربية، مماطلتها للتعيين دون وجود مبررات منطقية أو مقنعة ـ بحسب تعبيرها. وتؤكد الأكاديمية السعودية، التي فضلت عدم الإفصاح عن هويتها، أن كافة الشروط المحددة للمنصب الذي ترغب في شغله متوفرة فيها، إضافة إلى أنها قبل ثلاث سنوات نجحت في تجاوز الاختبار التحريري والمقابلة الشخصية للوظيفة. وأوضحت الأكاديمية أن قسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية في الجامعة أكد كفاءتها وجدارتها بالوظيفة التي تقدمت للحصول عليها خمس أكاديميات، خاصة أنها تحمل مؤهل الدكتوراه في طرق تدريس الرياضيات بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف.

ومن المفارقات أن مجلس القسم بكلية التربية في الجامعة أصدر بيانا خلال العام 1428هـ، يوضح فيه حاجة قسم المناهج وطرق التدريس إلى خدماتها، وذلك باتخاذ قرار من قرارات المجلس في تلك الفترة يحمل الرقم ثمانية.

وناشدت الأكاديمية، التي أنهت مرحلتي الماجستير والدكتوراه في زمن قياسي (سبع سنوات) وقبل انتهاء المدة المقررة لها، حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة إنصافها وعدم تجاهل قدراتها وإمكاناتها العلمية والعملية بغير وجه حق.

من جهة أخرى، أكد مصدر مسؤول في كلية التربية بجامعة أم القرى أن الكلية طالبت إدارة الجامعة بتعيين الأكاديمية منذ سنتين وذلك للحاجة إلى خدماتها في القسم النسائي ووجود شاغر وتوفر كافة الشروط اللازمة والمنطبقة عليها ولكن لا نعلم عن أسباب تأخير التعيين.

سيدات يعانين من العنف الخفي

يتحملن في صمت ولا يستطعن التظلم لعدم وجود دليل ملموس

المصدر: جريدة الوطن لسبت 20 جمادى الآخرة 1430 - 13 يونيو 2009 العدد 3179 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3179&id=105985&groupID=0

مكة المكرمة: صباح مبارك

هناك نوع من العنف بدأ يبرز، ولا يقل وطأة عن العنف الجسدي، وهو العنف النفسي، وكلا النوعين له آثار سلبية على أفراد الأسرة. بعض السيدات اللاتي تعرضن للعنف الخفي كما يطلقن عليه يقلن إنهن يتجرعنه كل يوم دون أن يكون له أثر مادي كي يتمكن من الشكوى ومن التظلم، كالجريمة التي ليس عليها دليل.

تقول مريم فلاتة "بعد إصرار وتودد وتحايل ومحاولات إقناع طويلة كثير منها عقيم وبعض منها ينتهي بسباب وبكاء ودموع رضخ زوجي ووافق على أن امتلك جهاز جوال، وأحصل على رقم خاص بي، لكي تكون لي اتصالاتي الخاصة بصديقاتي وأخواتي، ولكن فرحتي لم تتم، فقد بدأ يتدخل في اتصالاتي ومدتها ووقتها، ويتفقد رسائلي. ليس شكاً في، ولكن حتى في نوعية الرسائل التي أرسلها له تدخل ورأي، وليس ذلك فحسب. بل منعني من الرد أو التحدث به في السيارة أو بالسوق. بصراحة لقد سئمت هذا العنف الخفي، والذي يتراكم في نفسيتي برغم معاملتي الحسنة له".

وتضيف فلاتة "أعاني من العنف الخفي، وهو نوع من أنواع العنف تتجرعه المرأة في صمت، وذلك حتى تعيش تحت سقف واحد مع أطفالها".

عدد من الزوجات يتعرضن لأسوأ أنواع العنف، ولكنه لا يترك معالماً على الجسد لتشتكي الضحية، وإنما معالمه تظل محفورة على النفس. تقول م . المحضر "زوجي شديد العصبية، ولا يتلفظ بألفاظ حسنة أبدا، فلو طلبت منه مثلاً أن يزيد في درجة التكييف دعا علي بأسوأ الأمراض، وإن سمعني أتحدث لأحد أبنائي بصوت عال لأنهرهم عن أمر ما أنهال علي بالسباب والشتائم أمامهم، ورغم ذلك فإنني أتغاضى عن هذه الكلمات والألفاظ البذيئة من أجل أبنائي"

وتقول أم عبد الله (ربة بيت) إن زوجها كان شديد العصبية وكثير السباب والشتم في أمور تستحق، ولا تستحق حتى فاض بها الكيل ووجدت أنها تمشي معه في طريق ربما لا تحمد عقباه، فاتخذت منه موقفاً حازماً جعله يتراجع عن هذا السلوك المشين ويتردد في كل لفظ يقوله لها، وكان عقابها له أن قاطعته شهرا كاملا في البيت، فكان يأكل بمفرده، وينام بمفرده، ولا يجد من يتحدث معه، وبرغم مرور أكثر من 12 عاماً متزوجين، وتلك العقوبة - كما تقول أم عبد الله - جعلته يسير على خطى مستقيمة ويكف عن تلك الألفاظ.

وتقول إحدى السيدات "زوجي لا يرحم، فبمجرد أن أتأخر في الرد عليه بالجوال أو فتح باب الشقة حتى يخاطبني بكل عصبية، ويسمعني شتى أنواع السباب، ولا يراعي أنها تكون على مسمع من أطفالي"، مشيرة إلى أن العنف الخفي إحدى المشكلات الشائعة في العصر الحديث ، وكثير من حالات هذا العنف تظل قيد الكتمان، ولا يعلم بها إلا الزوجين.

وتقول اختصاصية العلاقات الزوجية الخاصة الدكتورة هويدا الحاج إن "هناك درجات للعنف تبدأ من السباب والشتائم والنظرات الدونية، والتي يهدف من خلالها الزوج إلى احتقار زوجته. أو يلجأ في بعض الأحيان إلى حرمانها من أبسط حقوقها الزوجية، ويصل الأمر للحرمان المادي الذي هو واجب الزوج كشحن شريحة الجوال أو شراء مستلزماتها الشخصية. إلى أن يتطور الموضوع ويصل إلى الحرمان الجنسي، والذي قد تطول مدته، وهو من مسلمات الحياة الزوجية".وتوضح الدكتورة الحاج بأن "الشخصية الاندفاعية التي يتمتع بها الأزواج هي أميل للعنف الزوجي، وهناك الشخصية الشكاكة والعدوانية، ويلعب الكحول والمواد المخدرة والإدمان في إذكاء العنف الخفي. كما أن نقص الذكاء لدى الزوج أو الزوجة يلعب دورا مهما في استثارة العنف، والقيام به".وأوضحت أن "العنف يؤدي إلى المشاعر السلبية عند

الضحية، والتي غالبا ما تكون الزوجة، والتي يمكن أن تقود إلى الخوف المزمن والقلق والاكتئاب والأعراض النفسية والجسمية والبرود الجنسي وغير ذلك" وتضيف الدكتورة الحاج بأن هذه الأنواع من العنف بدأت تتطور وتتضح في ظل ظهور الوعي وانتشار وسئل الاتصالات والفضائيات والإعلام الذي له الدور الأكبر في إيضاح ما كان مخفياً، وتقول: "وصلتني في الفترة الأخيرة عشرات الاتصالات، وقابلت في العيادة نسبة لا يستهان بها تكاد تتجاوز نصف الحالات التي أسمعها أو أراها والتي تدور حول هذا الإطار".

وتنصح الدكتورة الحاج الزوجات واللواتي تعرضن لهذا العنف الخفي بأنه لابد أن يقمن بمراجعة النفس وضبطها وتهذيبها، وتعديل أساليب التفاهم واستعمال الأساليب المفيدة والصحيحة، والالتزام بذلك دون تفريط أو تقصير، ولا بد من الاهتمام بمشكلات العنف ودراستها وتسليط الأضواء عليها. حيث أن ذلك يساهم في الحد منها وتخدم الزوجة والأبناء والمجتمع.وترى الأخصائية الاجتماعية وعضو في الفريق التنفيذي بلجنة الحماية الاجتماعية منى الأحمدي بأن "العنف الخفي أمر منتشر في بعض من الأسر، وللأسف لا يكتشف بسبب صمت الزوجة خوفا من هدم استقرار أسرتها وتشتتها، ولكن الصمت يعتبر أكبر مساعد على استمرار هذا العنف، وكما أن هذا الصمت أكبر مانع للحصول على عدد أو إحصائية بذلك.وتنصح الأحمدي المرأة التي تتعرض لهذا السلوك والتعامل الجاف من الزوج بأن لا تصمت على هذا التعامل حتى لا يتطور ويصل للعنف الفعلي والظاهر، وذلك بالبحث عن حل وعلاج، ولو بتوضيح ذلك لأهل الزوج. كما أن لهذا النوع من العنف تأثير على الأسرة على المدى البعيد، والذي ايتجلى بوضوح على النواحي النفسية والبدنية والاجتماعية.

تسجيل 90 قضية أخلاقية في دور رعاية الفتيات

المصدر: جريدة الحياة السبت، 13 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/27112

الرياض - فاطمة العصيمي

تقيم في دور الرعاية في المملكة 18 فتاة متورطة في قضايا قتل من بين 201 نزيلة، 7 منهن في المؤسسة في الرياض، و6 في منطقة أبها، و5 في منطقة مكة المكرمة، بحسب ما ذكره التقرير الإحصائي الرسمي السنوي الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية.وأوضح التقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن عدد الفتيات اللاتي طوي قيدهن وتم خروجهن من مؤسسات دور رعاية في المملكة بعد انتهاء محكوميتهن نحو 927 حالة، نقلت 11 منهن إلى مؤسسات رعاية أخرى، وأعيدت 26 فتاة إلى أسرهن، في حين وزعت الأخريات إلى جهات حكومية عدة، مشيراً إلى أن 7 فتيات خرجن بسبب بلوغهن، وأطلق سراح 718 حالة بالكفالة، و12 بسبب زواجهن، فيما تم العفو عن 53 فتاة، وطبقت عقوبة التغريب على 7 نزيلات.وأضاف: «رصدت في مؤسسة رعاية الفتيات في الرياض 41 حالة انحراف بين الفتيات، وحالتا تعاطي مخدرات، وأربع حالات للحمل سفاحاً، وفي مكة المكرمة 22 حالة انحراف، وحالة تعاطي مواد مخدرة، وسجلت حالة دعارة واحدة في الرياض ومكة المكرمة وأبها»، لافتاً إلى أن مؤسسة رعاية الفتيات في أبها سجلت 51 قضية أخلاقية، تليها الرياض بـ17 قضية، ومكة المكرمة بـ16 قضية، وأخيراً الأحساء بـ 6 قضايا.وذكر أن من بين المقيمات في دور الرعاية 6 فتيات مؤهلهن التعليمي جامعي، اثنتان في الرياض، وأربع في مكة المكرمة، و 41 منهن حاصلات على شهادة الثانوية العامة، مشيراً إلى أن عدد الفتيات غير المتزوجات، اللاتي تجاوزن سن البلوغ بلغ 132 فتاة، و 35 مطلقة، و 28 متزوجة، و6 أرامل. وأكد أن الوزارة نظمت برامج خاصة للرعاية اللاحقة والتأهيل في المجتمع للفتيات بعد خروجهن من المؤسسات، اللاتي بلغ عددهن 503 فتيات، وتوزعت في 52 زيارة ميدانية، و 135 اتصالاً هاتفياً، و 248 رفض الأسرة للتواصل، و65 خارج المنطقة. وأشار التقرير إلى أن دور رعاية الأحداث الذكور استقبلت خلال العام الماضي 1641 حالة في مختلف الجرائم، منها 76 حالة اعتداء على ممتلكات الغير، و 36 جريمة قتل، و 316 أخلاقيات، و 247 عقوبة سجن، و151 تعاطي مخدرات، و54 مخالفة مرورية، و649 حالة سرقة، و92 حالات أخرى.

"إنكار النسب".. الحقيقة الغائبة

شباب وأطفال بلا "هوية" يدفعون "أعمارهم" ثمنا لأوهام الآباء وعنادهم وأخطائهم

المصدر: جريدة الوطن لسبت 20 جمادى الآخرة 1430 - 13 يونيو 2009 العدد 3179 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3179&id=105985&groupID=0

جدة: سامية العيسى

كثيرون اختلفوا في اختيار وصف دقيق لقضايا "إنكار النسب".. البعض اعتبرها "فتنة" تهدد المجتمع.. وآخرون يرونها "مصيبة" تحل بالأسرة، وتنتهي بانهيارها تماما.

فريق ثالث يؤكد أنها "مصيدة" ينصبها بعض الأزواج للإيقاع بالزوجات، وتحويل حياتهن إلى "جحيم". ويحلو لآخرين أن يعتبروها "حالات مرضية نفسية" سرعان ما تتكشف حقيقتها أمام القاضي.

ولكنهم جميعا يتفقون على أنها لم تصل حتى الآن إلى درجة "الظاهرة" بالرغم من تكرارها بصورة لافتة.

أسوأ ما في هذا النوع من القضايا أنه يُهدر حقوق الأبناء، ويُعطّل حياتهم، ويضيع أعمارهم، ويُحمّلهم تبعات أوزار لم يرتكبوها، وأخطاء لم يُحرّضوا على فِعلها، وأوهاماً وظنوناً لم يعتقدوها، وعنادا لم يكونوا أبدا طرفا فيه.

علماء الدين والطب والاجتماع والتربية ورجال القانون يلفتون إلى أن وراء تلك القضايا أسبابا عديدة، منها الشك في الزوجة، والرغبة في الانتقام منها، والسعي لحرمان بعض الأبناء والأشقاء من الميراث، والأوهام والظنون، والأمراض النفسية، والهروب من الواجبات المالية بالضغط على مستحقيها بهذه القضايا.

ويطالبون بإصدار فتوى رسمية من أعلى الهيئات الشرعية والقضائية في المملكة، لبيان مدى إمكانية الأخذ بالتقنيات الحديثة، والاستفادة بنتائج الحمض النووي في مثل هذه القضايا.

وأشاروا إلى أن هناك نتائج عالية الدقة لتحاليل الحمض النووي في العديد من المجالات، وخاصة إثبات البنوة، وجرائم العرض، والسطو، والقتل.. وغيرها.

ويُشددون على أنه لا يجوز إغفال حق الطفل في الانتساب إلى أب يرعاه، وأسرة تحفظه من الضياع والانحراف.

بعض العلماء يصف إنكار النسب بأنه من الفتن التي تحل بالأسرة والمجتمع، وينصح بعدم الخوض في مسائل العرض والشرف، وتركها لأهل الاختصاص من العلماء والقضاة.

وفي السطور التالية نتوقف أمام المزيد من آراء العلماء والخبراء، ونتعرف على معالجاتهم لمخاطر تلك القضية.

فعلى الرغم من مراعاة القواعد الشرعية عند الزواج، واكتمال أركانه وشروطه وأطرافه، إلا أن البعض يتنكر لفلذات كبده، وهناك قضايا كثيرة تحمل على الأسى لما تكشف عنه من ظلم لأطراف عديدة.

قضية "أم فهد" مثال واضح على ظلم الأهل لطفلتهم التي بلغت 7 أعوام، وتعيش بلا هوية، ولا دراسة، ودون أي حل لمشكلتها التي لا تزال تدور بين مكة وجدة.

الأم قالت - في أكثر من مناسبة - إن زوجها هو ابن عمها، وإن زواجها منه يعد الثاني، حيث سبق أن أنجبت من زوجها الأول ثلاثة أولاد. وأشارت إلى أن القضاء لم يتخذ أي إجراء، بسبب امتناع الأب عن الحضور، وتهديده الدائم لها بقوله: "لو تموتين لن أثبت ابنتك على اسمي".

القضية تُبرز الدور السلبي لأهل الزوج، خاصة الجد والجدة، حيث إنهما لم يحركا ساكنا، لحل مشكلة نسب حفيدتهما.

قضية "أم فيصل" تشبه إلى حد كبير قضية "أم فهد"، ولكن باختلاف الأدوار، فالإخوة - في قضية "أم فيصل" هم الذين يرفضون إثبات نسب شقيقهم، طمعا في الميراث.

الشقيق "فاقد الهوية" بلغ من العمر 19 عاما، ولا يقدر على الخروج من منزله، ولا يستطيع العمل.

"أم فيصل" تؤكد وجود قضايا إثبات نسب عديدة تراوح بين الحين والآخر مدينتي جيزان وجدة.

اختبارات الحمض النووي

الدكتور خالد الرديعان أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود يلفت إلى أنه عند حدوث قضية إنكار نسب فإنها لابد أن تصل إلى المحاكم، ويترتب عليها مسائل مهمة، منها الطلاق الذي يسبقه "اللعان"، حيث يفرق بين الزوجين، وتحتفظ المطلقة بالابن أو الأبناء الذين أنكر والدهم أبوتهم.

ويتساءل: لماذا يلجأ رجل ما إلى إنكار أبوة أبنائه؟. ويجيب عن تساؤله قائلا: هناك احتمالان لتفسير هذا الأمر: الأول أن هذا الرجل ربما كان يعاني من مشكلات، وعقد نفسية، وشك دائم في سلوك زوجته، الأمر الذي دفعه إلى ذلك، والثاني هو أن يكون سلوك الزوجة مشينا كما يدّعي الزوج، وأنها تمارس الخيانة الزوجية إلا أن المحكمة لا تستطيع التأكد من ذلك بقرائن مادية، كحد الزنا الذي يدرأ بالشبهة.

وفي هذه الحالة ليس أمام القاضي – في رأيي – سوى خيار اللجوء إلى اختبارات الحمض النووي " DNA" وإحالة أطراف القضية إلى مستشفى متخصص لعمل الفحوصات اللازمة عدة مرات، للتأكد من صحة الفحص، وربما إجراء الاختبارات في أكثر من مستشفى للتأكد من سلامة النتائج. ويتوقف الدكتور الرديعان أمام تساؤل جديد: هل المحاكم مستعدة لإصدار الأحكام في ضوء نتائج وفحوصات الحمض النووي؟.

ويقول: إن هذا الأمر متروك لوزارة العدل، لأن الأخذ بنتائج الحمض النووي كقرينة قضائية، وجعلها متطلبا في قضايا اللعان سوف يقلب المفاهيم المتعارف عليها في تلك المسألة.

يُشدد على أن هذا الأمر يحتاج إلى فتوى رسمية من أعلى هيئة شرعية وقضائية في المملكة، وبالتالي فإن حسم هذه القضية بيد وزارة العدل، تبعا لموقفها من الأخذ بأساليب التقنية الحديثة قبل إصدار الأحكام القضائية.

حالات نفي النسب

أما نايف المنسي المستشار القانوني فيؤكد أن الأصل في اللعان أو إنكار النسب هو أن يتهم الرجل زوجته بالزنا ولا يكون عنده الشهود على ذلك.

يوضح أنه عند حدوث ذلك يُصبح هذان الزوجان بين أمرين.. الأول: أن تطلب زوجته إقامة "حدّ القذف" عليه لأنه اتهمها بالزنا بدون بيّنة، وهنا يجب على الزوج أن يُلاعن، ليدرأ عن نفسه حد القذف.

أما الأمر الثاني فيتلخص في أن تكون المرأة حاملا، ويريد الزوج أن ينفي نسب الولد عنه، لاعتقاده أن هذا الولد ليس منه، مشيرا إلى أن اللعان لا يجوز إلا بأحد هذين الأمرين، وصفته مذكورة في القرآن.

يشدد على أن اللعان ليس السبيل الوحيد لنفي الولد، فقد اتفق العلماء على أن المولود لو تحقق أنه ولد زنا عقلا فإنه يحق للزوج أن ينفيه بدون لعان، لأن الزوج هنا لم يشاهد الزنا فلا يستطيع أن يلاعن عليه، وفي ذات الوقت يستحيل أن يكون الولد له.

يشير إلى أن العلماء ذكروا لذلك أمثلة منها أن يولد الطفل لأقل من ستة أشهر، أخذا بقولهم في أن هذه المدة هي أقل مدة حمل، أو أن يكون الرجل مقطوع الآلة، ونحو ذلك، فهذا ينفي النسب بدون لعان.

حقوق الطفل

الدكتورة عزيزة المانع الأديبة والكاتبة ووكيلة كلية التربية جامعة الملك سعود تقول: إن نظام الأحوال المدنية نظر إلى حق الأب في ألا ينسب إليه طفلا إلا بعلمه، لكنه أغفل حق الطفل في ألا يحرم من الانتساب إلى أبيه.

تتساءل: ما ذنب هذا الصغير في أن يغيب عنه أبوه بضع سنين لا يتصل خلالها بأسرته، ولا يدرون عنه شيئا؟ وما ذنبه في أن يترك ضائعا فلا يضاف إلى سجل العائلة؟ ولماذا تحرص الأحوال المدنية على حفظ حق الأب وتغفل حق الابن؟ وهل حق الأب في هذه المسألة أكبر من حق الابن؟.

وتؤكد أن مجتمعنا يعيش في هذه الآونة حركة كبيرة نحو تأمين حقوق الأطفال، وغيرهم من الفئات التي تكون ـ عادة ـ عرضة لأن تنتهك حقوقها.

وتلفت إلى ظهور أعداد من الجمعيات التي تتبنى حماية تلك الحقوق، سواء بدافع إنساني محض، أو من قبيل الالتزام بالاتفاقيات الإنسانية التي وقعت عليها المملكة.

وتضيف أن هذا كله يجعلنا نشعر بالتفاؤل والاطمئنان إلى أنّ كثيرا من حالات انتهاكات الحقوق سوف تتلاشى، لتحل محلها العدالة التي تكفل لكل الناس حياة آمنة مستقرة، مشيرة إلى أن هذا لا يمكن أن يتحقق ما لم تكن هناك أنظمة قوية تدعم حركة حفظ الحقوق، وتساندها.

وتقول: إذا كان الشائع أن انتهاكات الحقوق تأتي عادة من جهات لا تكترث بتأمين الحقوق لأصحابها، فإن آخر ما يخطر بالبال أن تأتي انتهاكات الحقوق من الأنظمة التي يفترض أنها تحميها، وتدافع عنها، وتعمل على تأمينها.

"مزيج" وراثي

الدكتور حسين باحشوان مدير عام الطب الشرعي بجدة يؤكد أن "الشفرة الوراثية" تكمن في منطقة "الإنترون" حيث يتفرد ـ على أساس تلك الشفرة ـ كل شخص عن غيره تماما، وذلك حسب اختلاف التركيب الوراثي لمنطقة "الإنترون".
يوضح أن الطفل يحصل على نصف تلك الاختلافات من الأم، بينما يحصل على النصف الآخر من الأب، ليكوّنا معا مزيجا وراثيا جديدا يجمع بين خصائص الوالدين.
ويشير إلى أنه بعد أخذ العينة من الشخص، يتم تحريزها بالطرق العلمية السليمة، وإرسالها إلى خبراء الحمض النووي بالأدلة الجنائية لمعالجتها، وتحليلها، ومن ثم مطابقتها ومقارنتها على الحالة المعنية بالاستقصاء.
ويلفت إلى أن نسبة الدقة العالية في نتائج تحليل الحمض النووي دعت إلى تطبيقه في قضايا شرعية كثيرة، مثل إثبات البنوة، في حالة ظهور ابن متغيب بعد زمن بعيد، أو تبديل الأطفال في المستشفيات، أو الطلاق ونفي النسب، أو زنا المحارم، إضافة إلى حالات الحمل الناتجة عن الاعتداء الجنسي، وجرائم العرض والسطو والقتل، وفي حالات التعرف اليقيني على ضحايا الكوارث، والعديد من القضايا المدنية والجنائية الأخرى.

درء الفتن

أما الشيخ عازب آل مسبل عضو مجلس الشورى فيصف قضايا إنكار النسب بأنها "فتن".. ويدعو إلى إقفال البسط فيها، درءا للفتن، وللحد منها. ويُوضّح أن الله جل وعلا جعل لهذا الأمر عقوبة مشددة على الزوجين الرجل والمرأة. ويقول ما يحدث في هذا النوع من القضايا هو نفسه الذي يحدث في غيرها، لكن من باب أولى عدم البسط في مسائل العرض والشرف. ويشدد على ضرورة ترك الحديث في هذه القضايا لذوي الشأن، وإرجاعه إلى هيئة كبار العلماء، ودار الإفتاء، فهم أهل الاختصاص، فهم الذين حملهم الله مسؤولية الفتوى والإصلاح بين الناس، مشيرا إلى أن هذه القضايا لا تصلح للنقاش من العامة.

والد "المعنفة أشواق" لـ"الحياة": أدّبتها ولم "أعذبها" ... وسأقاضي من "جردني من إنسانيتي"

المصدر: جريدة الحياة السبت، 13 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/27112

الطائف - عائض عمران

كشف والد الطفلة المعنفة «أشواق» في حديث إلى «الحياة» تعليقاً على حادثة العنف التي تعرضت لها الطفلة في الطائف، أخيراً، إن دافعه إلى معاقبتها هو التأديب وليس الإيذاء، جراء خروجها من المنزل من دون إذن مسبق منه.

وأضاف: «كان ذلك حرصاً مني عليها من الضياع والوقـــوع في أيدي الشر التي تتـــبرص بالأطـــفال، خصوصاً وأنها تبلغ 12 عاماً»، متوعداً في الوقت ذاته «محـــاكمة كل من أساء وعمـــد إلى نشـر صورة ابنتي والتشهير بها، وتجريدي من إنســـانيتي وتحويلي إلى وحش مفتـــرس في أعين الآخرين، التي أخذت تـطاردني في مجتمع يعـــد مرتعاً خصباً لانتشـــار الشـــائعات وحب الاستطلاع، ما دفعني إلى لزوم المنـــزل وعدم مغادرته الا للضـــرورة القصوى، هرباً من النظرات المريبة».

واتهم زوجته المنفصلة عنه منذ 10 سنوات وخال الطـــفلة اللذين يقـــطنان مدينة جدة، بالـــوقوف وراء مشـــكلاته مع أطـــفاله والسعي إلى إثارتها وزعزعة استقرار منزله الذي يقيـــم فيه برفقة أبـــنائه الأربعة (بنتان وولدان).

وقـــال: «انفصلت عن زوجتي قبل 10 سنوات، وبقيت معلقة لمدة ثلاث سنوات تخللتها مطالبتها بحق حضانة الأطفال الذين لم يبلغ أصغرهم السنة من عمره آنذاك».

مشيراً إلى أن زوجته عندما أعطيت حق الحضانة احتفظت بأطفاله لمدة 10 أيام فقط، ثم ألقت بهم برفقة شقيقها أمام باب منزله في حي العقيق.

ولفت إلى مطالبتها بالطلاق فيما بعد من المحكمة الجـزئية التي أصدرت بدورها الصك المتعلق بهذا الشـان والمتضـمن تنازلها عن المطـالبة بحضانة الأطفال. وقال: «رعيت أطفالي طيلة المدة المذكورة، من خلال توفـــير الوجبات الغذائية لهم، وإلحاقهـــم بالتعليم العام، وأدرت جميع شؤون المنزل».

ولفت إلي أن سكان الحي الذي يقطنه على علم بالتفاصيل التي ذكرها، ومستعدون للإدلاء بشهادتهم لدى الجهات المختصة متى ماطلب منهم ذلك. كاشفاً عن إحضاره هاتف «جوال» لأطفاله لتسهيل اتصالهم بوالدتهم، «فاستغلت الثقة، وتلاعبت بمشاعر الصغار، وأخذت في تحريضهم ضدي، وحقنهم بالعدوانية تجاهي، ما أعاق تطلعي إلى زيارة ابنتي المقيمة في دار الحماية الاجتماعية».

وأضاف «إن في تصرفات طليقتي وشقيقها نوع من العنف الأسري الذي يتطلب وقفة جادة من جهات الاختصاص».

الجزيرة
Al-JAZIRAH
للصحافة والطباعة والنشر
أول صحيفة سعودية على الإنترنت

والدتهم وخالهم يرفضان ويبحثان نقلهم لحماية جدة

إجراءات لتسليم الطفلة المُعنفة (أشواق) وأشقائها لعمهُم ونجاح تأهيلها نفسياً بالطائف

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 20 جمادى الآخرة 1430 العدد 13407
http://www.al-jazirah.com/192504/ln63d.htm

لطائف - فهد سالم الثبيتي

أبدى عم الطفلة المُعنفة (أشواق) استعداده لتولي رعايتها بعد أن يتم تأهيلها نفسياً وفق الإجراءات التي تُنفذ حيالها بدار الحماية الاجتماعية بالطائف، فيما كان عمها (شقيق والدها المُعنف) قد نقل للسكن بمحافظة الطائف بعد أن كان قد تقاعد من عمله في جدة وسكن بنفس العمارة التي يسكنها والد الطفلة.

وطلب عمها من دار الحماية تسهيل كامل الإجراءات لتوليه رعاية الطفلة وأشقائها الثلاثة وتكفله بما يحتاجونه دون تطوير للمُشكلة وللخلاف.

إلى ذلك وافق والد الطفلة على ما أبداه أخوه في سبيل تولي رعاية أبنائه بعد أن حُرم منهُم إثر ما ارتكبه من تعذيب وعنف ضد أبنائه في ظل الخلاف الذي تجدد مع والدتهم (طليقته) التي كانت تُطالب بالحضانة بمُساعدة من شقيقها (خال الأطفال) والذي كان يُطالب بإحالة ورفع أوراق الأب للتحقيق والادعاء العام بعد أن كان قد أبدى ندمه على ما اقترفه في حق أطفاله بعد ثبوت التعذيب على أجسادهُم.

وأبدى الأبناء الأربعة رغبتهم القوية في البقاء مع عمهم وتحت رعايته إلا ان والدتهم وشقيقها يحاولون نقلهم لدار الحماية في جدة ليكونوا قريبين منها.

وتبذل الدار حالياً جهودا كبيرة في سبيل تقريب وجهات النظر ومن المتوقع أن يتم تسليم الأطفال لعمهم وهو الأقرب لوالدهُم خلال الأيام القادمة بعد الانتهاء من فترة التهيئة النفسية الكاملة للطفلة أشواق كونها الحالة الأخيرة التي تعرضت للعنف الأسري القاسي والانتهاء من الإجراءات الرسمية.

توجُّه المحكمة العليا لضم 50 جهة قضائية "غير مباشرة"... تحت إدارتها

المصدر: جريدة الحياة السبت، 13 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/27112

جدة - أحمد الهلالي

علمت «الحياة» من مصادر موثوقة أن المحكمة العليا تتجه إلى ضم جميع الجهات القضائية «غير المباشرة» في السعودية، وتوحيدها تحت مظلتها، متوقعة عدد تلك الجهات بـ«أكثر من 50 جهة قضائية غير مباشرة». وأكدت المصادر «أن هذا التوجه يهدف إلى توحيد جميع الجهات شبه القضائية التي من مهماتها الفصل في المنازعات من خلال توحيد إجراءاتها، خصوصاً في ظل وجود رغبة سابقة تدعم هذا التوجه».

يذكر أن وجود عدد كبير من الجهات شبه القضائية في السعودية، تتولى الفصل في الكثير من المنازعات، منها: هيئة حسم المنازعات التجارية، واللجان المركزية لقضايا الغش التجاري، ولجان الأوراق التجارية، واللجان القضائية للتموين، ولجان تسوية خلافات العمل، واللجان الجمركية، والمحاكم العسكرية، وإدارة الجوازات، وغيرها من اللجان وهيئات الفصل في عدد من الجهات الحكومية.

وحول هذا التوجه من المحكمة العليا قال المحامي والمستشار القانوني هشام حنبولي لـ«الحياة»: «إن هذا التوجه في حال تم تطبيقه سيثمر في وحدة العمل القضائي في السعودية، وسيسهم في توحيد الإجراءات القضائية ووحدة أشكال التظلم والاستئناف، إضافة إلى فوائد كثيرة ستتم من هذا التوجه».

وقال المستشار القانوني مشعل الحمياني لـ«الحياة»: «أستطيع تسمية 50 لجنة شبه قضائية تفصل في المنازعات في السعودية»، مشيراً إلى وجود دراسة سابقة لآلية نقلها إلى «مجلس القضاء» سابقاً، وبعض هذه اللجان إدارية ويكون التظلم من قراراتها أمام ديوان المظالم». وأشار الحمياني إلى أن النظام القضائي الجديد جعل المحكمة العليا سلطة إشرافية، موضحاً في الوقت ذاته أن ضم تلك الجهات القضائية تحت مظلتها سيسهم في توحيد الإجراءات، خصوصاً مع عيش «نظام القضاء السعودي مرحلة انتقالية».

"دُور الرعاية الاجتماعية" تحتضن 18 فتاة متورطة في قضايا قتل

المصدر: جريدة الحياة السبت، 13 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/27175

الرياض - فاطمة العصيمي
تقيم في دور الرعاية في المملكة 18 فتاة متورطة في قضايا قتل، 7 منهن في المؤسسة في الرياض، و6 في منطقة أبها، و5 في منطقة مكة المكرمة، بحسب ما ذكره التقرير الإحصائي الرسمي السنوي الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية. وكشف تقرير صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية عن تسجيل 64 حالة انحراف، و 90 قضية أخلاقية، وأربع حالات حمل سفاح، وثلاث حالات دعارة، في مؤسسة رعاية الفتيات في الرياض ومكة المكرمة والاحساء وأبها. (راجع ص6)
وذكر التقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أنه رصدت في مؤسسة رعاية الفتيات في الرياض 41 حالة انحراف بين الفتيات، وحالتي تعاطي مخدرات، وأربع حالات للحمل السفاح، وفي مكة المكرمة 22 حالة انحراف، وحالة تعاطي مواد مخدرة، وسجلت حالة دعارة واحدة في الرياض ومكة المكرمة وأبها، لافتاً إلى أن مؤسسة رعاية الفتيات في أبها سجلت 51 قضية أخلاقية، تليها الرياض بـ 17 حالة، ومكة المكرمة بـ 16 حالة، وأخيراً الأحساء بـ 6حالات. وأكد أن اللاتي طوي قيدهن وأخرجن من مؤسسات دور رعاية في المملكة بعد انتهاء محكومتيهن 927 فتاة، نقل 11 منهن إلى مؤسسات رعاية أخرى، وأعيدت 26 فتاة إلى أسرهن، في حين وزعن الأخريات إلى جهات حكومية عدة.

وزير العدل: إعلامنا واعٍ وموثوق به ولا تشكيك فيه

المصدر: جريدة المدينة السبت، 13 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148227

ناعم الشهري - تبوك تصوير - ابراهيم البلوي
أكد معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أنه يرفض ما تطرق له بعض القضاة أو المنتسبون لجهاز وزارة العدل والقضاء والمحاكم، بأن ما ينشر في بعض الصحف السعودية تتطرق للقضايا التي يحكم بها أو يكون القضاء طرفا بها بأنها محاولة للتدخل في القضاء.
وقال معاليه إن إعلامنا واع وموثوق به وينطلق من نظرة بعيدة النظر وأسس سليمة ولا نقبل التشكيك به. وأضاف أن من النقاط الهامة التي حفظها النظام والتي يقع فيها بعض الإعلاميين من خلال صحفهم، هو نشر بعض القضايا التي مازالت تتداول، على الرغم أن النظام نص بعدم نشر أي قضية اثناء تداولها من الجهات الاختصاص سواء في التحقيق أو أثناء النظر في الحكم إلا بعد إصدار الأحكام .

الحارثي: تبنّي الجوانب التربوية بالأحكام يعزز العدالة والاستقرار الاجتماعي

المصدر: جريدة المدينة السبت، 13 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148227

جدة - المدينة

دعت دراسة سعودية القضاة الى تبنّي الجوانب التربوية في الاحكام لمساعدتهم على تحقيق العدالة باعتبارها السبيل لتكوين الانسان واعادة بناء ما يعيش فيه من انظمة اجتماعية وسياسية وقضائية. واوضحت الدراسة التي حصل بها الباحث صبحي بن يحيى الحارثي على درجة الدكتوراة عن رسالته بعنوان دور القضاء السعودي في الاصلاح التربوي بالمملكة ان تدخل القضاة في شؤون الاحداث والشباب لم يعد تدخلا جزئياً صرفا بل اصبح اصلاحياً ووقائياً لحماية ابناء الامة عن عوامل السوء المهيئة للانحراف داعياً القضاة الى الجمع بين النظرة التربوية الاصلاحية مع التوجه الجزائي العقابي لتحقيق أخف الضررين ودرء المفاسد قبل جلب المصالح ووصف ذلك بأنه "الدور الذي ينتظر القضاة وهم أهل له". واستعرض دور القضاة في مختلف المجالات موضحاً ان في الاصلاح التربوي لمعالجة مشكلة الفقر يتمثل في حث الناس على مد يد العون الى الجمعيات الخيرية المنتشرة في المملكة مع ايضاح اسباب فرض الزكاة وكيف تكون مورداً اقتصادياً لعلاج الفقر الأمر الذي يقطع الطريق على السرقات وقطع الطرق والتعدي على حقوق الآخرين.

القضاة صمام أمان

واوضح ان القضاة في المملكة بيدهم صمام أمان حفظ هذه البلاد من خلال قيامهم على مؤسسات العدالة (المحاكم الشرعية) التي يرتبط بها كل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بالاحكام موضحاً ان رجال القضاء والعلماء مطالبون بالحفاظ على الدولة ونظامها من خلال تقديم المشورة الصادقة للحكام. وأكد الباحث ان القاضي يقف دائما في مقدمة العمل التربوي الذي يعتبر الاساس للسلوك الاجتماعي مشيراً الى تأثر القضاء في مسيرته بالخلل السلوكي في المجتمع الذي ينتج عن التدهور الاخلاقي او العجز الاقتصادي وكثرة الفقر والفقراء في مجتمع استهلاكي.

الاستقرار الاجتماعي

وحول دور القضاة في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي اوضح الباحث ان التعاون بين التربية والقضاء يسهم في تأمين سلامة الحياة الاجتماعية وحمايتها من كل عبث او خلل يمكن ان يعتريها لسبب داخلي او خارجي. ورأى في هذا السياق ان الأمن الاجتماعي لا يتحقق ضمن عملية فوقية تفرض منهجاً او سلوكاً معيناً وانما عملية مشتركة بين ابناء المجتمع الواحد. وقال: إن بعض القضاة قد يتجاوزون في أحكام التعزير ويمارسون عملاً فيه روح الانتقام ويبثون في النفوس الخوف من القضاة والريبة، كما يقيمون أنفسهم جلادين لا قضاة . واستعرض هذه النقطة بالتفصيل (الشريعة أتت لتحبب الناس في الدين والقضاء والأحكام لا لإرهابهم وبث الرعب في صدورهم. إن القضاة من هذا النوع يفسدون ذلك الجمال الرفيع للقضاء، وكل قبح يطال هذا الجمال يحتاج إلى تعرية حتى ينبذه الناس وإلى فضح حتى لا يجد له مكاناً في حياتهم).

دور الإدعاء العام

وأشار إلى دور الادعاء العام مؤكداً أنه على قدر كبير من الأهمية في الإسلام كسبب يؤدي إلى إقامة شرع الله ومن خلاله يتحقق ايقاع العقوبة على مرتكبي الجرائم وممارسي المنكرات ممن يتعدون على حدود الله ويعيثون في الأرض فساداً. ويتولى هذا الجهاز هذه المهمة لأن ارتكاب الجرائم في المجتمع يعد مساساً بالحريات واعتداء على الحقوق. ورأى الباحث أن القضاء من أبرز مجالات تطبيق الشريعة في الدولة وأهم مرفق تقوم عليه مقومات حياة المجتمع لقيامه بالفصل بين المتداعين وإيصال الحقوق إلى أصحابها والنظر في شؤون الأوقاف والمواريث والحجر على السفهاء لكنه رأى في المقابل أن التذبذب في الأحكام لا يتفق مع العدالة التي يعمل القضاء على تحقيقها في كل قضية ولا يتمشى مع منطقية القناعة لدى جمهور الناس في عدالة الأحكام كما لا يؤدي إلى إنهاء القضية وإعطاء كل ذي حق حقه. وحول الأسس

التطبيقية في القضاء قال إن فقهاء الشريعة قرروا أن العقوبة ضرورة اجتماعية هدفها حماية المجتمع من الإجرام وأن الضرورة تقررها بدون إفراط أو تفريط، ومن ثم فلا ينبغي أن تقل أو تزيد عن الحد اللازم لحماية المجتمع. وأشار إلى أن الدعوات لتخفيف عقوبة التعزير تنطلق من مبدأ تربوي إصلاحي يحفظ للإنسان كرامته وإنسانيته ويدفعه إلى لوم نفسه مما ارتكب من ذنب.وخلص إلى أن الهدف الأساسي في التربية عند المسلمين هو تحقيق العبودية لله تعالى كي يصبح الإنسان مؤمناً صالحاً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أحكام الاعتراض على الأحكام

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 20/6/1430 هـ الموافق 13 يونيو 2009 العدد 5724
http://www.aleqt.com/2009/06/13/article_239512.html

يوسف الفراج

حدد نظام المرافعات الشرعية أن الاعتراض على الأحكام يكون بطريقين إما التمييز أو التماس إعادة النظر ، وورد في النظام ولائحته التنفيذية بعض الأحكام التي من المناسب إبرازها لأنها قد تخفى على غير المختصين ، فمن ذلك : أنه لا يجوز الاعتراض على الحكم إلا من المحكوم عليه ، وفي حال كان الحكم صادراً ضد عدة أشخاص كالشركاء والورثة فيحق لبعضهم الاعتراض ولو قنع الآخرون ، وللمعترض أن يقدم أكثر من مذكرة اعتراض على الحكم نفسه متى قدمت خلال ميعاد الاعتراض ولو أمام محكمة التمييز ، وأن للمحكوم عليه الرجوع عن قناعته بالحكم خلال الجلسة قبل التوقيع على الضبط .

ومن المسائل المهمة في هذا الخصوص أنه لا يجوز الاعتراض على الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا مع الاعتراض على الحكم الصادر في الموضوع ، إلا الاعتراض على الحكم الصادر بوقف الدعوى وعلى الأحكام الوقتية والمستعجلة ، فيجوز الاعتراض عليها قبل الحكم في الموضوع ، وقد بينت اللائحة أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة هي مثل: رفض الإدخال والتدخل والطلبات العارضة ، وأن الأحكام الوقتية والمستعجلة التي تصدر قبل الفصل في الدعوى هي الصادرة وفقا للقضاء المستعجل مثل: المنع من السفر وإثبات الحالة والحراسة .

مدة الاعتراض على الأحكام هي ثلاثون يوما- وليست شهرا وبينهما فرق - ، ولكن متى تبدأ هذه المدة – وهذه من أهم المسائل ويحصل فيها خطأ حتى من المختصين - ، حدد نظام المرافعات ثلاث حالات في تحديد المدة فنص على أن ميعاد الاعتراض على الحكم يبدأ إما من تاريخ تسليم إعلام الحكم للمحكوم عليه وأخذ توقيعه في دفتر الضبط ، أو من التاريخ المحدد لتسلمه إذا لم يحضر ، وأما الحكم الغيابي فيبدأ ميعاد الاعتراض عليه من تاريخ تبليغه إلى الشخص المحكوم عليه أو وكيله ، وبهذا فإن من الأخطاء الشائعة وللأسف حتى لدى بعض القضاة أن المدة تبدأ من تاريخ الحكم أو من تاريخ تسجيل الصك في السجلات وهو غير صحيح ويختلف كليا عما ورد في نص النظام.

وفيما يتعلق بالحكم الغيابي فإذا تم تبليغ المحكوم عليه أو وكيله ولم يقدم اعتراضه خلال المدة المقررة نظاماً فيكتسب الحكم القطعية ، وإذا تعذر تسليم نسخة صك الحكم الغيابي إلى المحكوم عليه أو وكيله رفع الحكم إلى محكمة التمييز دون لائحة اعتراضية ، ولا يمنع ذلك من التماس إعادة النظر وفق أحكامه المقررة في هذا النظام .

قاض في وزارة العدل

عودة معتقلين سعوديين من السجون السورية

الحربي لـ"الوطن": التقيت ابني العائد وأخبرني بعودة21 آخرين

المصدر: جريدة الوطن لسبت 20 جمادى الآخرة 1430 - 13 يونيو 2009 العدد 3179 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3179&id=105939&groupID=0

الرياض: عبدالعزيز العطر، فداء البديوي

تسلمت السلطات السعودية عددا من المعتقلين السعوديين في سوريا. وقال ذوو بعض المعتقلين لـ"الوطن" إن وزارة الداخلية أتاحت لهم فرصة زيارة أبنائهم العائدين والاطمئنان عليهم.

وفيما لفت المتحدث الرسمي للوزارة اللواء منصور التركي لـ"الوطن" إلى اشتراك أكثر من جهة رسمية مع الداخلية في العمل على كل ما يختص بالسعوديين العائدين من سوريا، قال إن الوزارة ستصدر بيانا رسميا حال توافر المعلومات بهذا الشأن.

ويقول شعوي الحربي، إنه التقى ابنه "محمد" بعد فراق دام عامين، معربا عن شكره وامتنانه لوزارة الداخلية التي هيأت له ولأسرته لقاء ابنهم والاطمئنان عليه. ويضيف شعوي أن ابنه أكد له عودة 21 معتقلاً سعودياً كانوا محتجزين معه في سجن "فرع فلسطين" بسوريا. وبين أن محمد هو الأصغر بين أشقائه ويبلغ من العمر حاليا 22 عاما، وغادر الوطن عندما كان في المستوى الأول في دراسته الجامعية وتم اعتقاله في سوريا على الحدود السعودية. ووصفت والدة الحربي عودة ابنها محمد بالسعادة التي لم تذق مثلها في حياتها وقالت لـ"الوطن" إنها كانت تنتظر عودته بفارغ الصبر.

تسلمت السلطات السعودية دفعة من المعتقلين السعوديين في سوريا، وصل عددهم وفقا لمصادر غير رسمية 22 سعودياً وصلوا إلى الرياض مساء الأربعاء الماضي.

وأتاحت وزارة الداخلية الفرصة لأهالي العائدين لزيارة أبنائهم العائدين والاطمئنان عليهم. وقال والد أحد العائدين شعوي الحربي، إنه التقى بابنه محمد بعد فراق دام أكثر من عامين وذلك عقب ساعتين فقط من تلقيه بشرى عودته إلى أرض الوطن. وأضاف أنه تلقى اتصالا قبيل أذان صلاة الظهر من ابنه محمد، يؤكد أنه وصل للأراضي السعودية وتحديداً لمدينة الرياض ضمن دفعة عددها 22 عائداً من سجن "فرع فلسطين" السوري، وأنه يتواجد حالياً في سجن الحائر جنوب الرياض.وأشار الحربي إلى أنه رغم حرارة الأجواء إلا أن الفرحة مسحت أحزاناً استمرت عامين، منذ أن تلقى نبأ اعتقال محمد ونقله إلى أحد السجون السياسية بسوريا وهو في العشرين من العمر آنذاك، وأعرب الحربي عن شكره وامتنانه لوزارة الداخلية التي هيأت كل السبل من أجل الالتقاء بأبنائهم العائدين إلى أحضان الوطن، بالإضافة إلى حسن المعاملة التي حظوا بها لحظة التقائهم بابنهم في سجن الحائر وهو ما أنعكس على نفسية ابنهم بالإيجاب. كما رفع الشكر لحكومة خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، للجهود الكبيرة التي بذلت من أجل استعادة هؤلاء العائدين إلى المملكة.وبين أن محمد هو الأصغر بين أشقائه ويبلغ من العمر حاليا 22 عاما، وغادر الوطن عندما كان في المستوى الأول في دراسته الجامعية وتم اعتقاله في سوريا على الحدود السعودية.ووصفت والدة الحربي عودة ابنها محمد بالسعادة التي لم تذق مثلها في حياتها وقالت لـ"الوطن" إنها كانت تنتظر عودته بفارغ الصبر، رافعة أسمى آيات الشكر والتقدير.من جهته أشار المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي في تصريح لـ " الوطن " أمس إلى اشتراك أكثر من جهة رسمية مع وزارة الداخلية في العمل على كل ما يختص بشأن السعوديين العائدين من سوريا.ولفت التركي إلى أن وزارة الداخلية سوف تصدر بيانا رسميا حال توافر المعلومات عن كل ما يتعلق بالعائدين.

38 حالة عنف أسري سجلتها مستشفيات عسير خلال ثلاثة أشهر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 جمادي الأخر 1430هـ - 14 يونيو 2009م - العدد 14965
http://www.alriyadh.com/2009/06/14/article437424.html

أبها – جمال البشري

سجلت مستشفيات عسير خلال الثلاثة الاشهر الماضية 38 حالة عنف أسري.

وأوضح الدكتور عبد العزيز سعيد سالم آل حبشان المشرف على الطب الشرعي وشؤون الوفيات ورئيس فريق الحماية من العنف الأسري بأن فريق الحماية من العنف الأسري بالمستشفيات الصحية بمنطقة عسير تعامل مع 38 حالة عنف خلال ثلاثة أشهر بلغ عدد الإناث اللواتي تعرضن لحالات عنف أسري ب 30 حالة منهن 6 حالات غير سعودية .. وأشار الحبشان بأن فريق الحماية لم يسجل أي حالات عنف أسري لذكور غير سعوديين . وأضاف الدكتور الحبشان بأن فريق الحماية بالمستشفيات الصحية يتابع وباهتمام بالغ الحالات المرضية التي تصل إلى المستشفيات وملاحظ عليها حالات عنف حيث يتم التعامل معها حسب الأنظمة المتبعة في العلاج واتخاذ الإجراء اللازم حيال تسجيلها كحالة عنف وإبلاغ الجهات ذات الاختصاص .

استعادة زهير والسيف والعيلي من جوانتانامو

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/06/21هـ) 14/ يونيو/2009 العدد : 2919
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090614/Con20090614284558.htm

منصور الشهري ـ الرياض

أكد المتحدث الأمني في وزارة الداخلية اللواء منصور التركي أن المملكة استعادت ثلاثة مواطنين من المعتقلين في جوانتانامو في كوبا، وذلك على الرغم من المصاعب التي تعرضت لها هذه الجهود نتيجة لمخالفة بعض من سبقت استعادتهم للأنظمة والتعليمات، مشيرا إلى أن الجهود المستمرة لاستعادة المواطنين الموقوفين في جوانتانامو أسفرت عن استعادة كل من المواطن أحمد زيد سالم زهير، خالد سعد محمد السيف، وعبد العزيز كديم سالم العيلي، والذين وصلوا إلى أرض الوطن فجر أمس.

وأوضح التركي أن العائدين سيخضعون للأنظمة المعمول بها في المملكة، مضيفا أنه تم إبلاغ ذوي العائدين بوصولهم، كما جرى توفير كافة التسهيلات لأسرهم للالتقاء بهم، مؤكدا أن المملكة ماضية في جهودها لاستعادة من تبقى من السعوديين الموقوفين في خليج جوانتانامو، وذلك على الرغم من المصاعب التي تعرضت لها هذه الجهود نتيجة لمخالفة بعض من سبقت استعادتهم للأنظمة والتعليمات، ونوه المتحدث الأمني بالدور الأساسي الذي يمثله استمرار التزام من سبقت استعادتهم بالأنظمة والتعليمات، وذلك في دعم الجهود لاستعادة كافة المواطنين الموقوفين خارج المملكة.

وعبر اللواء التركي عن ارتياح وتقدير المملكة لمستوى التعاون الذي تبديه السلطات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية مع الجهود الرامية إلى استعادة كافة الموقوفين في خليج جوانتانامو من المواطنين السعوديين.

ويشكل العائدون الثلاثة الدفعة الـ 12 التي تتسلمها المملكة، حيث سبق أن تسلمت 121 عائدا من إجمالي 130 معتقلا على 11 دفعة ابتداء من شهر ربيع الأول 1424هـ، حيث لا يزال في معتقل جوانتانامو تسعة مواطنين، وهم: جبران سعد وازع آل ناشط القحطاني، سعد محمد حسين آل مفلح القحطاني، شاكر عبد الرحيم محمد عامر، عبد الرحمن شلبي عيسى عويضة، غسان عبد الله غازي الشربي، محمد عبد الرحمن عون الشمراني، محمد مانع آل شعلان القحطاني، محمد مرضي عيسى المفضلي الزهراني، وأحمد محمد الدربي.

يشار إلى أنه توفي ثلاثة معتقلين داخل المعتقل، وهم: مانع بن شامان العتيبي، ياسر طلال الزهراني وعبد الرحمن معاضة ظافر العمري، بينما هرب 11 شخصا من العائدين من معتقل جوانتانامو إلى عدد من مناطق الصراع للانضمام إلى تنظيم القاعدة.

وزير العدل : انتقال صلاحيات مجلس القضاء للمحكمة العليا

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-06-21هـ الموافق 2009-06-14م العدد 13148 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13148&P=1

فائز التمامي ـ تبوك

كشف وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن نيه الوزارة تنظيم ندوة كبرى للتعريف بنظام القضاء وشرح آليته التنفيذية وعرض مكوناتها لايضاح خصائص النظام خاصة أهم الملامح ولإثرائها بالنقاش العلمي باعتبار أن من أهم هذه الملامح اختصاص المرافق العدلية المختلفة وهي المحكمة العليا التي تعتبر بالاصطلاح الحديث محكمة المبادئ وتختص بالرقابة القضائية على الأحكام وفق ترتيب مبين في النظام بحيث لن يكون لأحد الحق في التدخل في القضاء .. فهناك ضمانات واضحة في كافة مراحل القضية، فالتظلم من الحكم القضائي مكفول بدرجات التقاضي والتظلم من المرافعة القضائية مكفول بعلانيتها وشفافيتها وإشراف رئيس المحكمة.

واكد الوزير أن النظام الجديد جعل المحكمة العليا رأس الهرم القضائي ورأس السلطة القضائية وأنها بذلك صمام الأمان لأي حكم يرفع إليها وفق الترتيب النظامي فإنها في الحقيقة تمثل الاشراف القضائي في عمله الفني البحت مشيراً إلى أن الصلاحيات القضائية للمجلس الأعلى للقضاء قد انتقلت إليها وأنها بذلك اصبحت الجهة المختصة بإثبات رؤية الاهلة بحكم انتقال اعمال الهيئة الدائمة اليها.

وأوضح الدكتور العيسى أن الوزارة معنية بالتحقق من تطبيق النظام القضائي والسياسة العدلية والاشراف الاداري والمالي في حين يختص المجلس الأعلى للقضاء بالشئون الوظيفية للقضاة موضحا أن الرقابة القضائية من اختصاص المحكمة العليا والشأن الاداري والتنفيذي منوط بالوزارة.

وأضاف إن من مهام الشأن التنفيذي إضافة إلى ما ذُكر يكون بإصدار القرارات التنفيذية المتعلقة بما قضت به الأوامر الملكية الكريمة من تعيين القضاة وترقيتهم بحكم الاختصاص.

استعادة 3 مواطنين موقوفين في معتقل جوانتانامو

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-06-21هـ الموافق 2009-06-14م العدد 13148 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13148&P=1

اليوم ـ الرياض

أعلن المتحدث الأمني بوزارة الداخلية أن الجهود المستمرة لاستعادة المواطنين الموقوفين في خليج جوانتانامو قد أسفرت عن استعادة (3) مواطنين هم : أحمد زيد سالم زهير، خالد سعد محمد السيف، وعبدالعزيز كديم سالم العيلي. وبيّن أن المواطنين الثلاثة وصلوا إلى أرض الوطن فجر أمس (السبت) وسيخضعون للأنظمة المعمول بها في المملكة.

وأوضح المتحدث الأمني أنه تم إبلاغ ذوي العائدين بوصولهم، كما جرى توفير كافة التسهيلات لأسرهم للالتقاء بهم، مؤكدا أن المملكة ماضية في جهودها لاستعادة من تبقى من السعوديين الموقوفين في خليج جوانتانامو وذلك على الرغم من المصاعب التي تعرضت لها هذه الجهود نتيجة لمخالفة بعض ممن سبق استعادتهم للأنظمة والتعليمات.

ونوّه المتحدث الأمني بالدور الأساس الذي يمثله استمرار التزام من سبق استعادتهم بالأنظمة والتعليمات وذلك في دعم الجهود لاستعادة جميع المواطنين الموقوفين خارج المملكة.

وأعرب عن ارتياح وتقدير المملكة لمستوى التعاون الذي تبديه السلطات المختصة بالولايات المتحدة الأمريكية مع الجهود الرامية إلى استعادة جميع الموقوفين في خليج جوانتانامو من المواطنين السعوديين.

من جهة أخرى رحّب وكيل عوائل المعتقلين السعوديين في جوانتانامو بالافراج عن المعتقلين معتبرا أن هذا الافراج جاء نتيجة للجهود والمساعي التي بذلتها الجهات السعودية المختصة مع جهات امريكية، واعترافا أمريكيا بنجاح وفعالية برامج المناصحة وإعادة التأهيل التي يخضع لها المفرج عنهم من جوانتانامو داخل المملكة.

وقال الشمري إن خطوات الافراج ومعالجة قضية معتقلي جوانتانامو تأتي منسجمة مع وعد الرئيس أوباما بإغلاق المعتقل وطي هذه الصفحة المؤلمة والخارقة للشرائع والقوانين الانسانية، وبذلك يكون قد تبقّى 10 معتقلين سعوديين في سجن جوانتانامو..

يوسف يطالب بحضانة " ماما زكية "

ممرضة تناشد المسؤولين السماح لها برعاية طفل " مجهول النسب "

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 جمادي الأخر 1430هـ - 14 يونيو 2009م - العدد 14965
http://www.alriyadh.com/2009/06/14/article437424.html

كتبت / نوره الحويتي :

في كل مرة تزوره فيها يستفيق المستشفى على بكائه ونحيبها في مشهد ترق له القلوب القاسية وذلك حينما تحين لحظة الفراق وتتركه مغادرة غرفته وهو يصرخ يريد حضن "ماما زكية" الأم التي أحبته بعد أن رفضه الرحم الذي حمله وتبرأ منه الأهل والمجتمع . يوسف طفل لقيط دفع ومازال يدفع من عمره البريء ثمن جريمة شنعاء ضاع بسببها نسبه بين ثلاث جنسيات فلا يعلم أي المغتصبين الثلاثة والده قدره أن تتركه أمه الصومالية الصغيرة المغتصبة وتذهب لتعود إلى لعبها وسابق عهدها إذعاناً لرغبة والديها .. مؤلم حال ذلك الصغير الذي تجاوز عامه الثاني ببضعة أشهر ويصعب أن تتخيل مرارة وحدته في تلك الحجرة البعيدة عن الأنظار حيث لا جليس ، ولا أنيس غير أنفاس طفلين غائبين عن الوعي مستلقيين تحت الأجهزة. يقفز مبتهجاً لأي شخص يفتح بابه ويستجدي بنظراته فرصة الخروج لتتلقفه أيدي الممرضات والعاملات في المستشفى شفقة ورحمة وكانت ماما زكية الأحنى عليه والأكثر تعلقا به تقول: الممرضة السعودية زكية صالح ان الله لم يرزقني بأطفال ولكنه وهبني "يوسف" أشعر به وأتحرق شوقاً لرؤيته .. تحمل صوره في هاتفها النقال وتتبع رائحته في ملابسه التي تحتفظ ببعضها . حدثتنا بلوعة عن مرافقتها له خلال أشهره الأولى وهو يكبر تقول " كنت انتظر لحظة خروجه من المستشفى إلى دار الحضانة بالشؤون الاجتماعية لأستلمه من هناك كأم بديلة ولكن موضوعه يزداد تعقيدا فلم تنجز معاملته تابعت ومازلت أراجع في أوراقه وأتتبع معاملته ولكن لا جدوى ، دخلت قبل ستة أشهر تقريباً باكية إلى مدير المستشفى اطلب فيها حضانة الطفل بعد أن ساءت صحته نتيجة وجوده مع أطفال مرضى وافق مدير المستشفى مشكوراً وأخرجه معي ولكنه شدد على أن أحضره في أي وقت يطلب فيه ولم يكد يكمل الشهر حتى دعيت لتسليمه كتبت خطابا أطلب فيه حضانة الصغير من الجهات المعنية (الإمارة وأقسام الشرطة) وساعدني زوجي كثيراً بعد أن عاش "يوسف" معنا تلك المدة القصيرة لقد أحبه وأبدى استعداده لرعايته وانسجم مع أفراد أسرتي وكأنه واحد منا . ولن أنسى ذلك الموقف الذي أبكى صديقاتي الممرضات عندما قفز يوسف فزعاً خائفاً في أول يوم يخرج فيه من المستشفى عندما اصطحبته معي كان خائفاً من أن يطأ بقدميه على التراب مروعاً من الناس والأجواء عامة خارج المستشفى . وإلى اليوم لا جديد سوى أن الطفل تسوء حالته يوما عن يوم أصبح ضعيفاً هزيلاً لأنه لا يمارس اللعب والحركة بحرية كما يفعل من هم في عمره وهو بافتقاده الجو الأسري الطبيعي تزداد نفسيته سوءا ، فهو فاقد للحنان والأمان لا ينطق غير كلمة واحدة "أمه" يبحث عني في الوجوه وأنا أبحث عنه في رائحة ملابسه التي آخذها بشكل مستمر لأغسلها وأعيدها له في المستشفى ". وتتابع بعد أن أغرورقت عيناها بالدموع واحتبس صوتها : وأنا من هنا أناشد المسؤولين أضلاع العلاقة في هذه القضية ونخاطب فيهم ضمائرهم وإنسانيتهم بأن يعجلوا في إخراج الطفل من المستشفى بأسرع وقت ممكن لينقذوا بهذا حالته وصحته النفسية ثم أتوسل إليهم بأن أمنح مسؤولية رعايته وسأكون أمّاً حانية ومربية فاضلة بمشيئة الله . وتختم سائلة ما المانع في أن أرعاه في منزلي حتى تنقضي معاملته كل ما أطلبه أن يتخلص من العيش في المستشفى وأن أحتضنه بصورة نظامية ؟ .

القضاء يحكم بإلغاء فصل رجل أمن

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/06/21هـ) 14/ يونيو/2009 العدد : 2919
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090614/Con20090614284712.htm

سلمان السلمي، هاني اللحياني ـ مكة المكرمة

أصدر ديوان المظالم حكما (تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه) يقضي بإعادة رجل أمن إلى عمله في قوات الطوارئ في محافظة جدة وإلغاء القرار الذي صدر بفصله .

وتتلخص وقائع القضية عندما تقدم ماجد أحمد الجحدلي الذي يعمل برتبة جندي في قوات الطوارئ الخاصة في جدة باستدعاء إلى ديوان المظالم يطالب فيه بإلغاء فصله من عمله، مشيرا إلى أن هذا القرار بني على محاضر غياب سجلت ضده وهو حاضر- على حد ادعائه.

وذهب الجحدلي الى أن المحاضر «غير صحيحة» - على حد وصفه - بينما حضر مندوب الجهات المدعى عليها، والذي أشار إلى أن الجندي المفصول تغيب سبعة أيام متصلة، مطالبا برفض دعواه وتثبيت فصله من عمله.

واستند القاضي - من جهته - إلى ثلاثة شهود أحضرهم المدعي وهم زملاؤه في العمل، والذين شهدوا بأنه كان يحضر إلى مقر عمله خلال الأيام التي ادعت فيها إدارته غيابه.

ولم يطعن مندوب قوات الطوارئ في شهادة الشهود، فصدر الحكم بالغاء قرار الفصل وما ترتب عليه، والزام الطوارئ بإعادة رجل الأمن إلى العمل.

وأوضح الجحدلي أنه يعمل في الجهاز العسكري منذ 12 عاما، زاعما بأن خلافا بينه وضباط نشب أثناء عمله، ويدعي الجحدلي أن الضابط كان يطلب من رقيب السرية «عدم تحضيري وكنت أحضر إلى مقر عملي وزملائي بمعرفتهم، بينما كان يرفض تحضيري ويسجلني غائبا حتى بلغ الغياب سبعة ايام، رغم حضوري النظامي لعملي بشكل يومي» - على حد ادعاء الجحدلي.

وزاد الجندي المتضرر «ذهبت إلى القائد العام لكن بلا نتيجة، حتى اتجهت إلى ديوان المظالم الذي أنصفني ، والآن بعد أن صدر قرار ديوان المظالم تقدمت إلى الأمن العام بالقرار وتم توجيه خطاب إلى مقر عملي بإعادتي، ولكن عند مراجعتي لطوارئ جدة افادو بأن المعاملة لم تصل».

ويتهم الحجدلي جهة عمله بإخفاء المعاملة «كل يوم أراجع طوارئ جدة التي تفيد بعدم وجود المعاملة منذ ثلاثة أشهر على الرغم من أن الإدارة العامة في الرياض أكدت بأن المعاملة أرسلت إلى جدة ومنحتني رقم المعاملة» - على حد تعبيره .

ويشكو الجندي المفصول وضعه المادي والأسري «منذ ما يقارب عاما وثلاثة أشهر فصلت ، وأنا متزوج وأب لطفلة وأعول والدي ووالدتي وجميعنا في منزل مستأجر» - على حد وصفه.

حرم أمير حائل تبحث مع الفايز خطط تنمية برامج المرأة والطفل

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/06/21هـ) 14/ يونيو/2009 العدد : 2919
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090614/Con20090614284549.htm

سعود الرشود ـ حائل

بحثت حرم أمير منطقة حائل الأميرة هالة بنت عبدالله آل الشيخ رئيسة مركز تنمية المرأة والطفل في الهيئة العليا لتطوير المنطقة في حائل مع نائبة وزير التربية والتعليم للبنات نورة الفايز، خطط تنمية وتطوير برامج المرأة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة وجهود المركز واستراتيجياته التي أُعدت في هذه المجالات.

واستقبلت الأميرة نائبة وزير التعليم وعدداً من مسؤولات شؤون تعليم البنات في الوزارة، في مقر مركز تنمية المرأة والطفل في هيئة تطوير حائل. وتجولت الفايز والحضور في أرجاء مركز تنمية المرأة والطفل، شملت الإدارات التنفيذية في المركز إضافة إلى قاعات التدريب والاجتماعات. وعبرت الفايز عن إعجابها بالرؤية التنموية والتطويرية التي يقودها المركز في مجالات وحقول تنمية المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة حائل، مؤكدة أهمية التعاون والتنسيق والتواصل المستمر والشراكة الدائمة بين قطاعات تعليم البنات في حائل ومركز تنمية المرأة والطفل، لتفعيل وتشريع الخطط التنموية في مجالات تنمية المرأة والطفل.

بحث تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/06/21هـ) 14/ يونيو/2009 العدد : 2919
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090614/Con20090614284550.htm

واس ـ الرياض

يطلق صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية، في مقر الوزارة بالرياض اليوم، ورشة عمل عن «تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن»، بتنظيم من وكالة الوزارة للأراضي والمساحة.

وأوضح وكيل الوزارة للأراضي والمساحة الدكتور سليمان بن عبد الله الرويشد، أن الورشة تأتي تمهيدا للملتقى العلمي، الذي وافق مجلس الوزراء على عقده وإسناد مهمة الإعداد لهذا الملتقى لوزارة الشؤون البلدية والقروية، بالتعاون مع الأمانات والجهات ذات الصلة. وأشار إلى أن الورشة تهدف إلى مناقشة موضوع تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن، وآليات التطوير المتاحة، والمعوقات والصعوبات، التي توجه عملية تطوير مخططات منح الأراضي القائمة.

ولفت الرويشد إلى أن وكالة الوزارة للأراضي والمساحة وجهت الدعوة إلى عدد من أمانات المناطق، والجهات الحكومية ذات العلاقة، والمستثمرين في تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن، إضافة إلى المكاتب الاستشارية الهندسية، والشركات المنفذة لأعمال التطوير، للمشاركة في الورشة.

لمنع تسرب موظفيها.. وسعياً للحد من قضايا العنف "الشؤون الاجتماعية " تقترح بدلاً لموظفي الحماية بنسبة (50٪)

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 جمادي الأخر 1430هـ - 14 يونيو 2009م - العدد 14965
http://www.alriyadh.com/2009/06/14/article437494.html

الرياض عبدالسلام البلوي:

اقترحت وزارة الشؤون الاجتماعية بدل طبيعة عمل بنسبة (50%) لموظفي وموظفات الحماية الاجتماعية بالإدارة العامة ولجان الحماية، وأشار مندوب الوزارة في لجنة هيئة الخبراء بمجلس الوزراء التي عملت على مراجعة المشروع المقدم من الوزارة بشأن نظام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية إلى ماتعانيه الإدارة ولجان الحماية الاجتماعية في المناطق من نقص واضح في أعداد الموظفين والموظفات المؤهلين للتعامل مع قضايا العنف الأسري بسبب تسرب الموظفين العاملين وعدم الإقبال على العمل في الوظائف المرتبطة بتلك القضايا وذلك نتيجة صعوبة العمل الاجتماعي وانعدام الحوافز التي تساعد على وقف التسرب الوظيفي أو تشكل عوامل جذب للعمل الاجتماعي وهو ما رأت معه الوزارة أهمية إقرار البدل إضافة إلى أسباب تحتم طلبه منها كثرة الحالات المسجلة بالعنف الأسري التي يكون المتسبب فيها من مدمني المخدرات أو المرضى النفسيين أو من غير المكلفين اجتماعياً مما يزيد من صعوبة التعامل معهم.

ومن جملة الأسباب التي تستلزم بدل طبيعة عمل لموظفي الحماية الاجتماعية شمول قضايا العنف الأسري الموظفين والموظفات بتلقيهم عدد من الرسائل مثل رسائل التهديد أوالتعرض المباشر للخطر في أكثر من حادثة ، مما قلل رغبة الموظفين في البقاء في إدارات ولجان الحماية ، بالإضافة إلى أن كثيرا من مشكلات العنف تحتاج سرعة التحري والتدخل لرفع الإيذاء والعنف الموجه إلى الحالات حتى لا تتأزم المشكلات وتؤدي إلى فقدان حياة الحالات المعتدى عليها أو تضررها بحصول عاهة أو إعاقة أو إيذاء سواء كان جسدياً أو جنسياً أو نفسياً خارج أوقات الدوام الرسمي والإجازات والأعياد. وأكد مندوب الشؤون الاجتماعية على أن القضاء على التسرب لن يكون إلا بإيجاد مزايا للموظفين والموظفات ، وهو ما أيده مندوب وزارة الصحة الذي رأى أهمية شمول البدل للعاملين في لجان الحماية بالمنشآت الصحية.

أسرة طفلة السلاسل تناشد حقوق الإنسان التدخل

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/06/21هـ) 14/ يونيو/2009 العدد : 2919
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090614/Con20090614284581.htm

قايد آل جعرة، محمود الحارثي - نجران

لجأت أسرة مريم لظلال الأشجار هربا من حرارة الغرف بعد انقطاع خدمة الكهرباء عن منزلهم المتهالك، في حين ضاقت الغرف والظلال بمريم والتى كانت تركض بعيدا عن المنزل ما حدا بأشقائها الصغار لمتابعتها حتى لا تختفي عن أنظارهم وتتعرض للضياع، خصوصا أن والدتها تؤكد أن حالتها لم تتحسن، وتناشد حقوق الإنسان سرعة إنقاذ طفلتها البريئة من السلاسل الحديدية التي يهدد والدها بإعادة تكبيلها بها.والد مريم أشار إلى أن صحة نجران أجبرته على إخراج طفلته من مستشفى الصحة النفسية، وقال لـ«عكاظ»: أوهموني بأن حالتها تحسنت ولكن فوجئت أنهم غير صادقين معي، مشيرا إلى أن ابنته ما زالت تعاني من فرط في الحركة ويخشى عليها من الضياع، مؤكدا أنه لا خيار له مع طفلته للحفاظ عليها إلا تكبيلها مرة أخرى بالسلاسل الحديدية في حالة عدم إيوائها في دار الأطفال أو أي مستشفى متخصص لعلاجها.وتضيف والدة الطفلة مريم بصوت حزين: ابنتي لا تهدأ من الحركة ولا تعتمد على نفسها، وتحتاج من يرعاها كون تصرفاتها خارجة عن إرادتها، مشيرة إلى أنها مشغولة مع بقية أفراد أسرتها العشرة، إلى جانب رعاية والدة زوجها الطاعنة في السن، وأنه يصعب عليها التفرغ لرعاية مريم وسط هذه الظروف.

مشكِّلة أعلى نسبة بين مناطق المملكة

٧ آلاف صك طلاق في الرياض خلال عام

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 جمادي الأخر 1430هـ - 14 يونيو 2009م - العدد 14965
http://www.alriyadh.com/2009/06/14/article437494.html

كتب - حمد الجمهور:

تشكل نسبة الطلاق في منطقة الرياض ومكة المكرمة ما نسبته ٥٢٪ من حالات الطلاق المسجلة في المملكة في عام واحد فقط..

وبيَّن تقرير صادر من وزارة العدل أن منطقة الرياض تعد الأكثر من بين مناطق المملكة لتسجيل حالات الطلاق تليها منطقة مكة المكرمة. وبيَّن التقرير الصادر من وزارة العدل حصلت عليه «الرياض» أن منطقة الرياض شهدت أعلى نسبة لحالات الطلاق في المملكة خلال عام حيث وصل عدد حالات الطلاق في منطقة الرياض ٧٠٨٥ حالة طلاق تشكل ما نسبته ٢٩٪ من إجمالي حالات الطلاق بالمملكة تليها منطقة مكة المكرمة بإجمالي لحالات الطلاق بلغت ٥٧٤٩ صك طلاق تشكل ما نسبته ٢٣.٥٪ من حالات الطلاق بالمملكة..

ويوضح التقرير أن منطقة الباحة سجلت أقل منطقة تشهد حالات طلاق بلغت ٣٥٤ صك طلاق بنسبة ١.٤٪.

حراس أمن مستشفى السحن يطالبون بمستحقاتهم

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/06/21هـ) 14/ يونيو/2009 العدد : 2919
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090614/Con20090614284748.htm

عبد العزيز الربيعي ـ الطائف

تقدم صباح أمس، نحو 13 حارس أمن في مستشفى السحن بني سعد جنوبي الطائف، بشكوى لرئيس مركز بني سعد ضد الشركة المشغلة للمستشفى؛ طالبوا فيها بسرعة صرف مستحقاتهم ورواتبهم المتأخرة أربعة أشهر، ما تسبب في تراكم متطلباتهم الأسرية وعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم اليومية.

وأوضح العاملون أن الشركة تجاهلت مطالبهم السابقة بصرف المستحقات الشهرية التي مضى عليها أشهر عدة، مؤكدين عدم وفائها بالوعود. وأشاروا إلى أن معظمهم أصبح مهددا بالسجن؛ لتراكم الديون عليه وعجزه عن سدادها.

من جهتها حاولت «عكاظ» معرفة سبب عدم صرف الرواتب من مسؤول الشركة إلا أنه رفض التجاوب، وطلب إرسال فاكس للرد عليه، إلا أنه عاد واكتفى بقوله «تأخير الرواتب لمدة أربعة أشهر غير صحيح».

النجيمي : إجراءات طبية ونفسية للعائدين من جوانتانامو

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 14 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148416

جريدة المدينة

قال عضو لجان المناصحة الدكتور محمد النجيمي لـ"المدينة" إن السجناء السعوديين العائدين من السجون السورية الأربعاء الماضي سيخضعون للمناصحة .

كما سيخضع لبرنامج المناصحة ايضا السعوديون الثلاثة العائدين من جوانتانامو فجر امس السبت وسيخضعون للجان ذاتها ، مؤكداً أن خضوعهم في البداية سيتم للإجراءات الطبية والنفسية . ونفى النجيمي إيقاف عمل لجان المناصحة مؤكدا أنها ليست مرتبطة بوقت معين وانها ستمضي في مناصحة أي سعودي خرج لغرض غير مشروع.

الرياض " تفتح "الملف الصحي".. تراجع الأداء يغيّب حجم الإمكانات

مواطنون نفد صبرهم من "مواعيد التعجيز" في المستشفيات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 21 جمادي الأخر 1430هـ - 14 يونيو 2009م - العدد 14965
http://www.alriyadh.com/2009/06/14/article437494.html

تحقيق - عبدالله الحسني: تصوير، بدر الحرابي:

تفتح «الرياض» الملف الصحي على عدة محاور، هي:
(قلة الأسرة، مواعيد المستشفيات، الأدوية، الأجهزة الطبية، التأمين، المراكز الصحية، تعثر المشروعات، توفير الكفاءات المتخصصة، أقسام الطوارئ، الأخطاء الطبية)، من خلال رصد دقيق وشامل لمعاناة المواطنين مع كل محور، إلى جانب وصف واقع الخدمات ومعرفة أسباب تدنيها، وتقديم الحلول والمقترحات من المتخصصين للتقليل منها. وقد انتهجت «الرياض» في معالجة محاور هذا الملف على جانبين الأول: ميداني يصف الواقع كما هو، والثاني الاتصال مع المسؤول المختص في وزارة الصحة للرد على استفسارات وشكاوى المواطنين. وتتناول «الرياض» اليوم معاناه المواطنين من »المواعيد التعجيزية» في المستشفيات، الى جانب مشكلة نقص الاسرة وسلبيات التأمين الطبي.

لا تزال المستشفيات تعاني خللا مزمنا في إدارة مواعيد المرضى والتي يراها البعض ابرز الإخفاقات وأكثرها شيوعاً، مرجعين ذلك إلى طول أمد هذه المواعيد التي تمتد غالباً لأشهر، وربما أحيانا لعام أو أكثر – دون مسوّغ مقنع للمريض -، وهو ما يعد خللاً واضحاً في الأداء أسهم في حرمان عدد من المرضى من حقهم في العلاج والاستفادة من الرعاية الصحية التي توفرها لهم الحكومة بالمجان.

المعاقون ومعاناة مضاعفة

«الرياض» من خلال جولة ميدانية في بعض المستشفيات رصدت الكثير من المشاهدات والمعاناة التي استقرأت كثيراً من تفاصيلها في وجوه وتعابير المضطرين لمراجعة تلك المستشفيات وهي تفاصيل تضاربت فيها المشاعر فمن أمل مشوب بيأس الى أمل بالظفر بموعد قريب وبينهما رجاء يحمله كل مريض أن ينهي معاناته مع مرضه حيث يسرد لنا في البداية الشيخ ناصر بن عبدالرحمن البراهيم الذي التقيناه وهو يتوكأ على عكازه من كسر تعرض له ساقه الذي ابدى استغرابه من عدم فتح المستشفى ملفاً لعلاجه باعتباره قادماً عن طريق قسم الإسعاف قائلاً: هذه الحالة لا تستدعي ان يتم إعادتك لمركز صحي لمنحك تحويل ورغم الخدمة والاستقبال الذي وصفه بالجيد إلا انه يشير الى نقطة غاية في الأهمية وهي ما يتعلق بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين ساءه منظرهم وهم يتكدسون داخل ردهات المستشفى وبشكل لا يكفل لوضعهم الحساس الخصوصية مطالباً بتخصيص مكان لهم بطبيب او أطباء خاصين.

المستشفيات الأهلية البديل غير المناسب!

أما المواطن محمد الشريف والقادم من نجران الى الرياض لعلاج والده فيعتبر ان مشكلة المواعيد وما يكتنفها من تأخر اصبحت واقعاً يفرض نفسه على من ساقته أقداره الى مراجعة المستشفيات الحكومية ولا يملك إزاءه سوى القبول والامتثال سواء أكانت هذه المواعيد قريبة الأمد ام ان انها ستنطوي على تأجيل وانتظار قد يقذف به الى أتون المستشفيات الخاصة التي تكبد مراجعها الكثير من المال نظير خدمات صحية قد لا تحقق ما ينشده مراجعها من جودة صحية وعلاج.

وبنبرة مشوبة بحسرة يقول: انا أتكبد مشقة السفر من أقصى الجنوب الى هنا مع والدي وندفع أجور تذاكر بين فترة وأخرى بحسب الموعد الطويل، وان كان حظك سيئاً وصادف ان تأخرت لظروف حجز الطيران او خلافه فإن موعدك سيطير ولن تجد من ينظر في ظرفك لأن هناك المئات من المراجعين، موضحاً ان هذا التكدس سببه وعدم قدرة المستشفى على استيعاب كل هذه الأعداد.

ومن جانبه، قال: المواطن مشاري الجريسي ان تأجيل المواعيد لا تنسحب على حالة مرضية دون أخرى إذ جميع الحالات قابلة للتأجيل، مشيراً إلى ان مراجعي هذه المستشفيات العامة المسجلين في سجلات الانتظار غالبا ما يساهمون

في مضاعفة هذه الأزمة دون ان يشعروا فالمريض يتخلف عن موعده لأي ظرف كنسيان او حتى تماثله للشفاء أو حتى مراجعته لمستشفى خاص فيحرم بذلك مريضاً مستحقاً وحالته تستدعي علاجه.

فيتامين واو!

من جهته يعتبر المواطن ناصر العليمي ان المحسوبية او ما يعرف ب (فيتامين واو) غول يلتهم إنسانية البعض حتى في اماكن ينطوي عملها على الرحمة والشفقة وتحسس آلام الآخرين، مشيراً إلى ان غياب الضمير لدى بعض مسجلي المواعيد تسهم بشكل كبير في هذا الخلل ومع الأسف ان التلاعب في الموعد وتجييره لمراجع وحرمان آخر مسألة ليس من السهل ضبطها ان لم يكن مستحيلاً ويتساءل في ظل غياب الرقابة او صعوبتها سيما امام اعداد هائلة كيف يمكنك إقناع هذا الموظف بأحقيتك الموعد عمن يتشفع له ويمنحه فرصتك في العلاج؟ ويختم: اعتقد ان المتابعة والاستفادة من تقنيات العصر الحديثة باتت ملزمة ويتوجب على ادارة كل مستشفى ان تضبط مسألة المواعيد وبما يحقق الظرف الإنساني الذي استدعاها ما يجعل ظاهرة المواعيد المؤجلة سبباً رئيساً في حرمان المواطن البسيط من حقه في العلاج كما انها تساهم بشكل مباشر في انتشار «المحسوبية» وتوفير العلاج المباشر لمرضى على حساب آخرين.

حلول مقترحة

ولأن الحكومة لم تأل جهداً في انشاء هذه الصروح الطبية العملاقة مسخرة مشددة على القائمين فيها على ان يقوموا بتسخير وتوظيف كافة الكوادر لتقديم الرعاية الصحية اللائقة بالمواطن بقطع النظر عن أي اعتبار سواء مكانته الوظيفية اوالاجتماعية أو حتى علاقته بمنسوبي المستشفى أو غيرهم لذلك فإن المواعيد المؤجلة – رغم اختلاف مسبباتها وظروفها فهي لا شك تتسبب في مشاكل عديدة لعل أهمها حرمان مستحق من الحصول على خدمة علاجية هو في امس الحاجة لها لذا يقترح المواطنون ان تتعامل إدارات المستشفيات بطرح حلول غير تقليدية للقضاء على ظاهرة المواعيد وزحمتها سواء من خلال تخصيص أيام مفتوحة لاستقبال المرضى تخضع لأسبقية الحضور فبعض المراجعين لا يملك تأميناً طبياً يخوله مراجعة مستشفى أهلياً ويضطر لمراجعة المستشفى الحكومي او تعمل على زيادة ساعات دوام العيادات وهو ما قد يتيح للمريض تلقي خدمة ورعاية صحية تعفيه من تكبد ساعات الانتظار الطويل الذي قد يعرضه - لا سمح الله - لتدهور صحي او تفاقم في حالته المرضية للأسوأ وهو ما لا نشك في حرص القائمين على المستشفيات على تأمينه لكن يبدو ان الشق قد اتسع على الراقع!!

ربط المواعيد اليكترونياً ويقترح المواطن الخميس استمراراً لهذا التوجه وكحل لهذه الإشكالية توفير خدمة الإنترنت في المستشفيات من خلال موقع على الشبكة العنكبوتية قد يساهم في تقليص فرص الانتظار خصوصاً العيادات الخارجية حيث يمكن للمنتظرين الدخول إلى موقع المستشفى او المركز الصحي وتصفح مواقع القسم او العيادة التي يرغبون بها أثناء فترة الانتظار وهو ما سيكون مرشداً ومساعداً في تحكم المريض طالب الخدمة معرفة المواعيد واقرب إمكانية للدخول لطبيبه من خلال حجز الموعد على الموقع وهو امر اعتقد انه معمول به لدى دول الجوار ونحن لا نقل تطوراً عن أي دولة بل ان صروحنا الطبية نفاخر بها امام العالم أجمع، ونحن نحتاج الى شيء من التنظيم وربط المواعيد الكترونياً على غرار ما هو معمول به في البنوك العملاقة حيث بات بمقدورك الدخول على حسابك وإجراء كافة تعاملاتك دون عناء.

الحل زيادة المخصصات المالية من جهته، يرى عضو اللجنة الصحية بمجلس الشورى الدكتور محسن آل تميم بأن ما يدور في المجتمع وما تتناقله الألسن في مجالسها ان هناك تأخراً في المواعيد غير مقبول اطلاقاً ويضيف: هو مؤشر على ان الخدمة المقدمة اقل من المطلوب ولهذا يأتي التزاحم من هذه المواعيد مشيراً الى ان مجلس الشورى طالب أكثر من مرة بتحسين الخدمة وجودتها وبما يليق بالمواطن، موضحاً ان الأمر يقتضي ان يكون هناك توازن بين المعروض مع الطلب على الخدمة وهو ما لم يتحقق بالنسبة للمواعيد. وحول توجه مجلس الشورى تجاه حل هذه الأزمة قال آل تميم: لا شك اننا دوماً نطالب سواء من خلال توصيات او مقترحات بأن يتم التعامل مع هذه المشاكل بما تستحقه من اهتمام وبما يكفل الحد منها، داعياً إلى زيادة المخصصات المالية ليتم تقليص هذه المواعيد ومن ثم منح المريض علاجاً لائقاً به.

الصحة ترفض التعليق وبالاتصال بالمتحدث الرسمي بوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني أحالنا الى الدكتورين ياسر الغامدي المشرف على ادارة الأسرة الذي فضل عدم الخوض في الموضوع باعتبار إدارته جديدة تاركاً الحكم لعملها للزمن، وهو ذات الموقف الذي أعلنه الدكتور عبدالعزيز الدخيل المشرف على خدمات المرضى الذي اعتبر ان إدارته لازالت فتية ولديها خطة طموحة في التنسيق وجدولة المواعيد وبما يلبي احتياجات المرضى مؤكداً على ان الزمن لا زال مبكراً لتقديم تصور واضح ودقيق عن عملها وهي الرغبة التي احترمناها في شخصيهما.

المملكة في احتياج إلى مليون وحدة سكنية

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 14 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148416

المدينة - جدة

يناقش مختصون عقاريون اليوم الأحد وعلى مدى 3 أيام الفرص الاستثمارية العقارية الضخمة التي توفرها السوق العقارية في المملكة، ضمن فعاليات مؤتمر سيتي سكيب العقاري الذي ينعقد في مركز جدة للمنتديات والفعاليات تحت رعاية محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد بن عبد العزيز.

وأوضح عايض بن فرحان القحطاني رئيس مجلس إدارة شركة «سمو العقارية» الراعي الرئيسي لسيتي سكيب جدة، أن المعرض فرصة مهمة لإبراز التطور العقاري في المملكة والكشف عن الفرص الاستثمارية الواعدة والمتعددة في المجال العقاري، مشيرًا إلى أن في المملكة تطلعات كبيرة للاستفادة من الفرص العقارية المتاحة بما فيها شراء المباني، فالطلب على الوحدات السكنية في تزايد مستمر ويقدر بـ200 ألف وحدة سنويًّا مع وجود عجز يبلغ 500 ألف وحدة في الوقت الحاضر وعليه، فإن هناك حاجة لمليون وحدة سكنية خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو أمر مؤكد بموجب الدراسات لمقابلة معدل النمو السكاني المقدر بنسبة 2,5 سنويا»، منوهًا إلى أن المملكة تتبوأ في الوقت الحاضر مركز الريادة في مشاريع التطوير والاستثمار العقاري. وأشار القحطاني إلى أن المملكة بها مقومات عقارية ضخمة ويتوقع أن تشهد طفرة واسعة في السنوات القليلة المقبلة بالتوازي مع نمو كثير من القطاعات ذات الصلة به في المقاولات والسياحة والبنية التحتية وغيرها، خاصة إذا ما تم إصدار نظام الرهن العقاري خلال هذا العام، فالمملكة تعتبر من أهم الدول على مستوى المنطقة في حجم وقيمة المشاريع العقارية لدول مجلس التعاون الخليجي البالغة تريليون دولار، وقد تضاعف عدد مشاريع التنمية في السنوات الماضية، من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة.

وينعقد بموازاة المعرض مؤتمر المملكة للاستثمار والتطوير العقاري بمشاركة جمع من كبار المتحدثين البارزين في مختلف القضايا والأمور المتعلقة بالشأن العقاري وفرص الاستثمار والتطوير العقاري في المملكة. ومن ضمن المتحدثين عبد الله مرعي بن محفوظ، نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة. ويشتمل برنامج اليوم الأول للمؤتمر كذلك على كلمة لأمين محافظة جدة المهندس عادل فقيه حول مشروع تطوير مدينة جدة.

رئيس"الشورى": الموافقة على آليات التعاون بين المجلس والمناطق للإسهام في العمل التنموي

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 14 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148416

واس- الرياض

أعلن رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن صدور الموافقة السامية بشأن تحديد آليات للتعاون والتكامل بين المجلس ومجالس المناطق وتنظيم لقاءات دورية بينها بالتنسيق مع وزارة الداخلية .

وعد صدور الأمر إتاحة جادة لإيجاد علاقة أمثل بين مجلس الشورى وبين مجالس المناطق الثلاث عشرة وتسهم في رسم مسار جديد للعمل التنموي الشامل المتوافق مع متطلبات أبناء المملكة حاضراً ومستقبلاً .

وأفاد رئيس مجلس الشورى أن المجلس كون لجنة برئاسة الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبد الله الغامدي وعضوية عدد من أعضاء المجلس لتقوم بدراسة وضع آليات التعاون والتكامل بين المجلس ومجالس المناطق ، ووضع برنامج للزيارات وتحديد نوعها وأسس ومجالات التعاون بالاتفاق مع وزارة الداخلية .

ولفت النظر إلى أن المجلس يسعى للتواصل والتنسيق مع مجالس المناطق للعمل على تحقيق التوازن بين المناطق فيما يطرح في مجلس الشورى من خطط للبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية ، ولتنمية المدن في المناطق وتوزيع الخدمات عليها ، وتوسيعاً لدائرة المرجعية المعلوماتية في مجال العمل الوطني والتنموي .

ورأى آل الشيخ أن صدور الأمر السامي الكريم القاضي بالموافقة على تعيين عدد من الأهالي أعضاء في مجالس المناطق في فترتها الخامسة ولمدة أربع سنوات اعتباراً من 3 / 4 / 1430 هـ فرصة لمجالس المناطق لتواصل دورها الفاعل في التخطيط الوطني بما يتميز به أعضاؤها من معرفة بالإمكانيات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والخصوصية المحلية لمناطقهم وزيادة في بلورة التوجهات العامة لسكان كل منطقة من مناطق بلادنا .

وقال رئيس مجلس الشورى:إن اعتماد مجالس المناطق الجديد يأتي ضمن رؤية ثاقبة وبصيرة من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني لخدمة جميع مناطق المملكة في مختلف المجالات مشيداً بما حققته مجالس المناطق على مدى الستة عشر عاماً الماضية من إنجازات استطاعت من خلالها أن تسهم بفاعلية في تقديم الرؤى والأفكار البناءة الهادفة إلى التطوير والنهوض بالتنمية في المناطق .

كشف مؤشرات تدين خال"أشواق"... بتحريضها على والدها

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 14 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/27380

الطائف - عائض عمران

كشف مدير مركز التأهيل الشامل رئيس لجنة الحماية الاجتماعية في محافظة الطائف حسين العبادي لـ«الحياة» عن وجود مؤشرات إدانة ضد خال الطفلة المعنفة «أشواق»، بعد اتهام والدها له بتحريضها وحقنها بالعدوانية تجاهه، وإقدامه على تصرفات تهدف إلى زعزعة استقرار منزله، الذي يقيم فيه برفقة أطفاله الأربعة، منها إجراؤه اتصالات مشبوهة بالصغيرة المقيمة تحت إشراف لجنة الحماية .

وتأتي تصريحات العبادي تجاوباً مع ما نشرته «الحياة» أمس السبت حول اتهام والد الطفلة «أشواق» لزوجته المنفصلة عنه وخال الطفلة بالوقوف وراء مشكلاته مع أطفاله، والسعي لإثارتها، كاشفاً عن إحضاره هاتف جوال لأطفاله، لتسهيل اتصالهم بوالدتهم «فاستغلت الثقة، وتلاعبت بمشاعر الصغار، وشرعت في تحريضهم ضدي وحقنهم بالعدوانية تجاهي، ما أعاق تطلعي إلى زيارة ابنتي المقيمة في دار الحماية الاجتماعية»، مضيفاً (والد أشواق) «إن في تصرفات طليقتي وشقيقها نوعاً من العنف الأسري الذي يتطلب وقفة جادة من جهات الاختصاص.«

وأكد العبادي أنه تم استدعاء خال الطفلة مرات عدة، إلا أنه لم يتجاوب، ما دفع اللجنة إلى إبلاغ الجهات الأمنية لتتولى إحضاره واستجوابه ومعرفة مدى ضلوعه وتورطه وشقيقته (والدة الطفلة) في التهم الموجهة إليهما.

وقال رئيس لجنة الحماية: «إن القسم النسائي في اللجنة سيتولى متابعة الإجراءات الخاصة بوالدة الطفلة في هذا الشأن، لاسيما وأن الوالد أبدى تجاوباً مع مساعي اللجنة والجلوس مع منسوبيها، في محاولة لتوعيته بأهمية الترابط الأسري وتجاوز الخلافات، ودورهما الإيجابي في استقرار حياة الطفلة.«

وأكد العبادي أن أشواق تقيم تحت إشراف اختصاصيات اجتماعيات مؤهلات في التعامل مع مثل هذه الحالات، برفقة شقيقتها التي تكبرها في السن، في إجراء يهدف إلى منحها إحساساً بالاحترام والتقدير والثقة في نفسها، مع اضطلاع اللجنة بدور الأسرة البديلة لها.

وكان والد الطفلة المعنفة «أشواق» كشف في حديث إلى «الحياة» تعليقاً على حادثة العنف التي تعرضت لها الطفلة في الطائف، أخيراً، أن دافعه إلى معاقبتها هو التأديب وليس الإيذاء، جراء خروجها من المنزل من دون إذن مسبق منه، مشيراً إلى أنه أقدم على ذلك التصرف حرصاً منه عليها من الضياع والوقوع في أيدي الشر التي تتربص بالأطفال، لاسيما وأنها تبلغ 12 عاماً، متوعداً في الوقت ذاته بمحاكمة كل «من أساء وعمد إلى نشر صورة ابنته أو التشهير بها، وتجريده من إنسانيته وتحويله إلى وحش مفترس في أعين الآخرين«

" الصحة" تطالب بإصدار قانون يمنع زواج حاملي"الإيدز" بالسليمين

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 14 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/27380

جدة - إيمان السالم

تسعى وزارة الصحة السعودية إلى إصدار قانون يمنع المصابين بفايروس نقص المناعة «الإيدز» من الزواج من أشخاص سليمين. خصوصاً بعد أن أصدرت هيئة كبار العلماء فتوى تحرم زواج حاملي وحاملات الفايروس من سليمين وسليمات كونه يعد ضرراً.

واستندت هيئة كبار العلماء في تحريمها زواج المصاب من امرأة سليمة باعتباره «ينطلي تحت باب تعريض النفس للهلاك، ويخالف الأوامر الشرعية الناصة على ضرورة حفظ النفس، لذا فإنه لولي الأمر مسايرة المصلحة العامة في إلزام المقبلين على الزواج بفحص طبي»، مجيزين في الوقت ذاته «زواج المصابين بالإيدز شريطة أن يكون الضرر غير متعد، بأن يكون الزوجان عقيمين أو أحدهما أو أن يحصل لهما ما لا يحدث معه إنجاب أو ظن غالب الأطباء عدم تأثر الذرية بالمرض».

وطالب أعضاء هيئة كبار العلماء بتشكيل لجنة شرعية تختص بـ «التحقق من وجود الضرر المتعدي من عدمه، في حال رغبة أي من حاملي فايروس نقص المناعة المكتسب في الزواج».

وكشف أستاذ الطب الباطني والأمراض المعدية رئيس لجنة مكافحة العدوى البروفيسور طارق مدني لـ «الحياة» ولادة أكثر من 60 طفلاً سليماً من أمهات وآباء مصابين بالإيدز، مضيفاً «بتنا نساعد المصابين على الزواج من مصابات شريطة أن يتطابق الفايروس في حالتيهما، وأن يستجيبا للعلاج».

وقال: «إذا تزوج المصاب من مصابة فبإمكانهما عيش حياة طبيعية، ومع استمرار العلاج تلد الزوجة من دون أن يتأثر جنينها بالفايروس بتاتاً، ولدينا الآن نحو 22 عريساً وعروساً»، مشدداً على صعوبة التوفيق بين المصابين والمصابات، إذ تتطلب توافر اشتراطات عدة تتعلق بحال المريض الصحية والنفسية والمادية، وسلوكياته الاجتماعية والدينية، ومدى استجابته للعلاج ومواظبته عليه.

ووصف البروفيسور مدني «بعض القطاعات بالسلبية، لأنها تفصل موظفيها وموظفاتها فور علمها بإصابتهم بالفايروس، ما ينمي الشعور السلبي داخلهم ويدفعهم إلى الانحراف ونقل المرض إلى المجتمع، مؤكداً تزايد الإصابات بـ «الإيدز» في السعودية «بدليل الكشف عن إصابة جديدة في كل 24 ساعة لحالة سعودية ونحو ثلاث إلى أربع إصابات جديدة لوافدين».

وكشف أستاذ الطب الباطني أن وزارة الصحة السعودية خاطبت المقام السامي بطلب إصدار قانون منع الزيجات بين مصابين وسليمات والعكس، وصدر توجيه بتشكيل لجنة لدراسة القرار من الجانبين العلمي والشرعي. تفاعلت معها هيئة كبار العلماء. «إلا أن الهاجس الذي يؤرقنا حالياً يتجلى في موافقة بعض الأسر على تزويج بناتها السليمات من أزواج مصابين بالمرض».

"البلديات": 71٪ من مخططات المنح بلا ماء وجميعها دون صرف

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/06/22هـ) 15/ يونيو/2009 العدد : 2920
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090615/Con20090615284811.htm

منصور الشهري ـ الرياض

أعلنت وزارة الشؤون البلدية والقروية، أن عدد مخططات منح الأراضي المخصصة للسكن وصلت إلى 3605 مخططات، تحتوي على أكثر من 2.2 مليون قطعة أرض سكنية، تمثل مساحتها ما يقارب 55 في المائة من إجمالي الأراضي المطورة في كافة مدن وقرى المملكة. وأوضحت أثناء فعاليات ورشة عمل تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن أمس، التي افتتحها صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز نائب وزير الشؤون البلدية والقروية، أن دراسة لها خرجت بأن توفر شبكة المرافق في مخططات أراضي المنح في مناطق المملكة بصورة متفاوتة، إذ انعدمت شبكة الصرف الصحي، في الوقت الذي لم تتجاوز شبكة السيول أكثر من 13 في المائة، فيما لم توفر شبكة المياه إلا بنسبة 29 في المائة، أما نسبة توفير شبكة الكهرباء والسفلتة بلغت 68 في المائة من إجمالي المخططات الموجودة، في حين بلغ توفر شبكة الهاتف 51 في المائة.

وأشارت الدراسة إلى أن مصادر التمويل لتطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن، تعتمد بصورة أساسية على الاعتمادات المالية التي توفر في الميزانية العامة للدولة في كل عام بصورة محدودة جدا، مقارنة بالتمويل الذي يوفره المطورون لتلك الأراضي .

وفي السياق ذاته، تناولت جلسات ورشة تطوير الأراضي الحكومية العوائق والصعوبات التشريعية والتنظيمية في تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن، ومناقشة القضايا التخطيطية والتصميمية في تطوير الأراضي، وتمويل أعمال التطوير ومصادر التمويل المتاحة، إضافة إلى الصعوبات والمعوقات لأعمال التطوير.

يذكر أن جلسات ورشة العمل ستكون معطياتها أحد عناصر الدراسة التي تعمل عليها وكالة الوزارة للأراضي والمساحة عن الوضع الراهن لتطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن، التي ستتضمن التشخيص لأبرز القضايا التي تعاني منها أعمال التطوير حاليا سواء في الأمانات والبلديات أو القطاع الخاص المستثمر.

صحة حائل تحقق.. ومسؤولو المستشفى يتوعدون المتورطين

التحقيق مع طاقم تمريض ترك مريضة تحت الشمس

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/06/22هـ) 15/ يونيو/2009 العدد : 2920
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090615/Con20090615284811.htm

عارف السويدي ـ حائل

تحقق الشؤون الصحية في حائل مع عدد من المسؤولين في مستشفى الملك خالد، تركوا مريضة على سريرها خارج المستشفى وسط حرارة الشمس، بعد أن نقلت من غرفة التنويم لإجراء عملية غسيل كلى إلا أنها تركت تحت أشعة الشمس. وأشار المواطن أحمد الشمري الذي أفزعه المنظر، أنه بعد مشاهدة المنظر توجه لقسم الكلى للإبلاغ عن السيدة المريضة، لكنه لم يجد أي اهتمام من قبل العاملات على حد قوله، وأضاف: «تعدى الأمر ذلك حيث أبلغتني إحدى الممرضات أنها ستنقلها إلى القسم، ولكن بعد أن تفرغ من إصلاح جوالها». وأضاف الشمري: «بحثت عن المدير المناوب لمعالجة الأمر إلا أنه أيضا لم يكن موجودا، الأمر الذي أبقى السيدة لفترة طويلة تحت لهيب الشمس».

وتبرع عدد من المواطنين لنقل السيدة إلى داخل العيادة بواسطة سريرها، بعد أن تعثرت محاولتهم إقناع الطاقم التمريضي باحتواء الموقف.

وأشار مسؤول في مستشفى الملك خالد أنه يجري اتخاذ إجراءات نظامية بحق العاملات والممرضات ومحاسبة المتورط في ترك المريضة خارج المستشفى.

السماح للعائدين من جوانتانامو بالالتقاء مع أسرهم15 ساعة

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/06/22هـ) 15/ يونيو/2009 العدد : 2920
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090615/Con20090615284816.htm

منصور الشهري ـ الرياض

لليوم الثاني على التوالي مكنت وزارة الداخلية أسر العائدين الثلاثة من معتقل جوانتانامو من الالتقاء مع ذويهم في مقر إقامتهم في سجن الحائر جنوب الرياض، حيث وصلت أمس عائلات كل من أحمد زيد سالم زهير وعبد العزيز كديم سالم العيلي، بينما كانت عائلة خالد سعد محمد السيف أول الواصلين فجر أمس الأول.

ووفرت الوزارة كافة الإمكانيات اللازمة للعائدين، وخصصت لهم مقرات خاصة لاستقبال أسرهم لمدة 15 ساعة، موزعة على أيام الأسبوع بمعدل ثلاث ساعات يوميا حتى بعد غد الأربعاء.

وروى لـ «عكاظ» مروان السيف شقيق خالد اللقاء الأول مع شقيقه بعد ثماني سنوات من الغياب، قائلا: إنه كان لقاء مشحونا بالعواطف ومؤثرا للغاية، وطغت دموع الفرح في لقاء العائد من جوانتانامو مع والدته وشقيقه وأبنائه الثلاثة سعد،حمزة وسارة.

وكان أكثر المواقف تأثيرا تعلق الطفل حمزة بأبيه بعد انتهاء اللقاء، وهو يبكي رافضا الذهاب مع الأسرة إلى مقر إقامتها، التي وفرته لها وزارة الداخلية في أحد الفنادق.

وثمن دور وزارة الداخلية في تسهيل التقاء العائدين من معتقل جوانتانامو مع عائلاتهم.

شرطة جدة تحرر زوجة "المسيار"

السيدة أثناء نقلها في سيارة الهلال الأحمر إلى مستشفى الملك فهد بجدة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 جمادى الآخرة 1430 - 15 يونيو 2009 العدد 3181 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3181&id=106208&groupID=0

جدة: سامية العيسى

نجحت شرطة جدة أول من أمس في تحرير زوجة حبسها زوجها لمدة 3 سنوات متصلة بملحق في فيلا مهجورة مع طفلتها الصغيرة، وكانت الدوريات الأمنية قد تلقت بلاغاً يفيد بوجود امرأة تصرخ وتستغيث بالمارة من نافذة صغيرة من حجرة على سطح فيلا مهجورة بوسط جدة.

أمام ذلك، تحرك أفراد الدورية حيث كسروا باب الملحق السكني وأخرجوا الزوجة التي تبين أنها وافدة ومقيمة إقامة نظامية، وتقول إنها تزوجت ابن كفيلتها زواج مسيار طيلة السنوات الثلاث التي حبسها فيها الزوج.

ووفقاً للزوجة فقد سبق إيقاف زوجها في قضية سرقة وأفرج عنه بعدها ليقيدها ويحبسها مع طفلتها.

ووفقاً لمصدر في شرطة جدة تم توقيف الزوج وتحويله لهيئة التحقيق والادعاء.

من جهته قال المستشار القانوني لدار الحماية بجدة الدكتور عمر الخولي إن الزواج غير نظامي، إذ لم تكتمل أركانه الشرعية، وعلى الزوجة إثبات شرعية الزواج والعلاقة بينها وبين الزوج، ويأتي هذا عبر الطرق القانونية، ورفع دعوى أمام المحكمة العامة لتثبيت الزواج وبعد ذلك يتم تثبيت نسب الابنة إلى أبيها بإقراره ويتم الرفع بعد ذلك لوزارة الداخلية لتصحيح وضع الزواج ومن ثم إضافة البنت إلى بطاقة الأب العائلية.

في واقعة غريبة ضمن مسلسل العنف الأسري أفاقت جدة على قصة عنف جديدة بطلها شاب في العقد الثالث من عمره احتجز زوجته وطفلته في ملحق فيلا مهجورة بدون طعام أو ماء.

وكانت شرطة جدة قد اكتشفت الواقعة بعد بلاغ تلقته الدوريات الأمنية بوجود سيدة في العشرينات من عمرها محتجزة مع طفلتها بملحق إحدى الفلل وسط جدة بعد إلقاء القبض على الزوج في تهمة سرقة سيارة. بعد ذلك ظهرت ملامح المأساة بالكشف عن زواج مسيار خفي اتضحت قصته بتلقي الدوريات الأمنية ليل أول من أمس بلاغا من مواطنة تفيد رؤيتها لامرأة تستغيث وتلوح من نافذة بأعلى سطح إحدى الفلل المهجورة بوسط جدة.

وباستطلاع الأمر قام أفراد الدوريات الأمنية بكسر باب الملحق السكني وتبين وجود امرأة في العشرين من عمرها، وهي مقيمة إقامة نظامية ادعت أنها تزوجت زواج مسيار من ابن كفيلتها وبدون عقد نظامي رسمي ظل خلال الثلاث سنوات يعذبها ويمنعها من الخروج من الملحق الذي أعده خصيصا.

وقالت السيدة لـ"الوطن" إنها ترغب في توفير الحماية لها ولطفلتها واستخراج صك زواج رسمي لهما، وإثبات طفلتها لوالدها مؤكدة أن زوجها أوقف في قضية سرقة وتركها تواجه المجهول مع طفلتها البالغة من العمر 8 أشهر من دون أي طعام، ثم عاد ليقيدها مع طفلتها قبل أن يشبعها ضربا وأنقذتها الدوريات الأمنية التي قامت بتحرير محضر بالواقعة وتحويلها لشرطة الشمالية وإخطار الهلال الأحمر الذي قام بمتابعة الحالة في الفيلا المهجورة وقام بنقلها وطفلتها إلى مستشفى الملك فهد بجدة والذي أصدر تقريرا طبيا أثبت فيه حدوث إصابات سطحية وكدمات نتيجة ضرب الزوجة وتقرر حاجتها للعلاج لمدة عشرة أيام.

وأكد مصدر في شرطة الشمالية بجدة الحادثة موضحا أنه تم توقيف الزوج وتحويله لهيئة التحقيق والادعاء لاتخاذ اللازم حياله. وأشار المصدر إلى أن الزوج أوقف في قضية ادعاء سرقة سيارة، وبعد التحقيق معه ثبت عدم ارتكابه لأي جريمة سرقة وعندما أخلي سبيله بعد ثلاثة أيام من التحقيق عاد ليفاجأ بزوجته تطالبه بإثبات زواجهما وإثبات نسب طفلته، ومع احتداد الخلاف بينهما قام الزوج بضرب زوجته.وتبين من الحقيقة أن الزواج تم بعقد غير رسمي وهذا يخالف النظام كما أن الشاب يتيم ويسكن في فيلا كفيلة زوجته وربيبته بذات الوقت وترك الزوجة المحتجزة بدون طعام، مما دفعها للاستغاثة بالجيران بعد أن نما إلى علمها أنه حكم عليه بعقوبة 5 سنوات في قضية سرقة.من جهته قال المستشار القانوني لدار الحماية بجدة الدكتور عمر الخولي إن الزواج غير نظامي، إذ لم تكتمل أركانه الشرعية، وعلى الزوجة إثبات شرعية الزواج والعلاقة بينها وبين الزوج، ويأتي هذا عبر الطرق القانونية، ورفع دعوى أمام المحكمة العامة لتثبيت الزواج وبعد ذلك يتم تثبيت نسب الابنة إلى أبيها بإقراره ويتم الرفع بعد ذلك لوزارة الداخلية لتصحيح وضع الزواج ومن ثم إضافة البنت إلى بطاقة الأب العائلية.

وصل ضمن معتقلين أعادتهم الداخلية أمس الأول

العتيبي السجين في سوريا يفاجئ أسرته باتصال من الرياض

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/06/22هـ) 15/ يونيو/2009 العدد : 2920
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090615/Con20090615284816.htm

محمد العميري ـ مكة المكرمة

عبرت أسرة محمد عبدالرحمن العتيبي العائد من السجون السورية ضمن معتقلين كانت قد أعادتهم وزارة الداخلية إلى المملكة أمس الأول عن فرحتها وسرورها بعودة ابنها إلى أرض الوطن.وقال حمد شقيق محمد العائد من سجون سوريا إنه التقى بشقيقه محمد بعد فراق دام أكثر من عامين وذلك عقب ساعتين فقط من تلقيه بشرى عودته إلى أرض الوطن.وأضاف: كنت أسير بسيارتي متوجها لمقر عملي وفوجئت باتصال هاتفي لم يدر بخلدي أنه شقيقي محمد الذي غاب صوته عن مسامعي طوال 30 شهرا أكد لي أنه وصل الرياض ضمن 22 عائداً من سجن «فرع فلسطين» السوري، وأنه يتواجد حالياً في سجن الحائر جنوب الرياض. وأشار حمد إلى أن الفرحة مسحت أحزاناً استمرت عامين، وأردف: توجهت فور انتهاء مكالمتي مع محمد لزوجته وطفلتيه أشواق وشيماء وأبلغتهن بعودة والدهن، وكدن يطرن فرحا بذلك الخبر، خصوصا أننا تلقينا اتصالا من أحد المسؤولين في وزارة الداخلية أبلغنا أنه يمكن للأسرة أن تسافر على حساب الوزارة بالطيران وتقيم في أحد أكبر فنادق الرياض مع تحمل الوزارة كافة نفقات الرحلة ذهابا وإيابا، إضافة لتأمين كافة الوجبات ومتطلبات ذوي العائدين، الأمر الذي يدل على تلاحم القيادة مع الشعب.وأعرب العتيبي عن شكره وامتنانه لوزارة الداخلية التي هيأت كل السبل من أجل لقاء الأسر مع أبنائهم العائدين إلى أحضان الوطن، بالإضافة إلى حسن المعاملة التي حظوا بها لحظة التقائهم بشقيقهم في سجن الحائر وهو ما انعكس على نفسية شقيقه محمد الذي بدا سعيدا بهذا اللقاء. كما رفع الشكر لولاة الأمر على الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل استعادة هؤلاء العائدين إلى المملكة. وبين أن محمد هو الثالث بين أشقائه ويبلغ من العمر حاليا 27 عاما وغادر الوطن عندما كان على مشارف إنهاء دراسته الجامعية وتم اعتقاله في سوريا قبل نحو عامين. ووصفت والدة محمد عودة ابنها بالسعادة التي لم تذق مثلها في حياتها، وقالت لـ «عكاظ» إنها كانت تتلهف لرؤيته وأن دموع طفلتيه انهمرت فرحا وهما تهمان بصعود الطائرة في طريقهما إلى الرياض لرؤية والدهما وما أن شاهدهما حتى أخذ يحتضنهما لفترة طويلة في منظر أبكى الجميع.وتأمل والدة محمد وهي تكفف دموعها أن تتكفل وزارة الداخلية ممثلة في صاحب الأيادي البيضاء الأمير محمد بن نايف في عودة ابنها لمقاعد دراسته الجامعية التي تركها ولم يتبق له سوى ساعات معدودة لنيل وثيقة تخرجه التي ستساعده في الحصول على عمل من خلاله يستطيع العيش مع زوجته وطفلتيه يستقر مع أسرته ويعولها في وطن الخير والعطاء، وقالت: كان محمد يعمل مؤذنا براتب لا يتجاوز ألفي ريال إبان دراسته في الجامعة، وقد ترك عمله قبل سفره المفاجئ مما أدخلنا في عدة أزمات مالية، حيث لم نستطع أن نوفر متطلبات طفلتيه، معربة عن أملها في أن يتواصل دعم وزارة الداخلية للعائدين لتأمين الاستقرار لهم بين أبنائهم وأسرهم بكل حب لهذا الوطن المعطاء.

سعودة التمريض النسائي بـ 59 ٪ قريبا .. الطبيقي لـ "عكاظ":

من حق المريض المطالبة بتوفير الدواء

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/06/22هـ) 15/ يونيو/2009 العدد : 2920
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090615/Con20090615284819.htm

عبد الرحمن شار ـ جازان

أكد مدير عام الشؤون الصحية في منطقة جازان الدكتور محسن طبيقي، أنه من حق أي مريض لم يتوفر دواؤه أن يطالب إدارة المستشفى بتوفيره له من أي مكان آخر. وقال في حديث خص به «عكاظ» إن الأدوية خط أحمر لا يمكن تجاوزه، نافيا ما تردد عن عدم توفر الدواء، مبينا أنه إضافة إلى الأدوية التي توفرها الوزارة فقد خصصت الصحة 21 مليونا لشراء الأدوية.

وفي المقابل، أكد الطبيقي أن الدورات التدريبية والتعليم الطبي المستمر في المنطقة، ساعدا في خفض استهلاك الأدوية بنسبة 50 في المائة، خاصة المضادات الحيوية منها. وبخصوص دخول المرأة السعودية مهنة التمريض، أكد مدير عام صحة جازان أن مهنة التمريض النسائي في المملكة هي أكبر مهنة تحقق مفهوم السعودة، مؤكدا أنه خلال فترة وجيزة ستتجاوز نسبة سعودة التمريض النسائي 59 في المائة. وأشار إلى أن علاج مشكلة وجود ممرضة سعودية ضمن الكادر الطبي، يكمن في تثقيف المجتمع ورفع مستوى وعي أسرة الممرضة بأهمية المهنة. وأوضح أن الميزانية الضخمة التي حصلت عليها صحة جازان (مليار ريال)، أثمرت عن مشاريع طبية ضخمة، بلغت تكلفة المشاريع المنفذة والجاري تنفيذها نحو 758 مليون ريال، فيما وصلت تكلفة إجمالي المشاريع الجديدة والمعتمدة وبعض المشاريع التي يجري تسليمها 192 مليونا. وفند مدير صحة جازان تفاصيل المشاريع في المدينة الطبية في جازان والتي تصل طاقتها التشغيلية 1000 سرير، وتزيد مساحتها عن 1000 م2كالتالي: مستشفى جازان التخصصي سعة 300 سرير، مستشفى الصحة النفسية ومركز معالجة الإدمان بسعة أولية تصل 200 سرير وكلية صحية للبنين والبنات، ويجري اعتماد مستشفى النساء والولادة بسعة تصل 250 سريرا، إضافة إلى مشاريع المدينة الطبية. كما تم افتتاح أربعة مستشفيات في أبو عريش وصبيا وأحد المسارحة والموسم، إلى جانب مشاريع المستشفيات الجديدة التي يجري تنفيذها، ويصل عددها تسعة مستشفيات تزيد تكلفتها الإنشائية مع الإشراف عن 413 مليون ريال. وفيما يتعلق بمرض الدرن قال الدكتور الطبيقي إنه لا حدود جغرافية لمرض الدرن، ولا هوية بحد ذاتها تقف حائلا أمامه، وهو مرض يقتل بصمت، ويعد السبب الرئيسي في الوفيات والعدو الأول للصحة العامة، ولذلك أنشأت وزارة الصحة البرنامج الوطني الشامل لمكافحة الدرن، حيث تم تطبيق استراتيجية الـ (DOTS) في المنطقة عام 1999م، وتعني المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر، موضحا أن عدد المصابين في منطقة جازان بلغ 286 مصابا خلال العام الماضي، 70 في المائة منهم مصابون بالدرن الرئوي، وشفي معظمهم.

مقاولون يلغون 3 ساعات عمل بسبب الحر ويستبعدون تأخر إنجاز المشاريع

أخصائيون يحذرون من خطورة ارتفاع درجات الحرارة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 جمادى الآخرة 1430 - 15 يونيو 2009 العدد 3181 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3181&id=106242&groupID=0

الرياض: الدمام: شجاع البقمي، سهام الدعجاني، مسفر العصيمي

يشهد حاليا عدد من مناطق المملكة موجة من ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة معدلات الإصابة بضربات الشمس، ففي الرياض لجأ مقاولون إلى إلغاء 3 ساعات من عمل الظهيرة لموظفيهم بدءا من أمس، معتبرين هذه الخطوة "تحفيزية" ولن تؤثر على الإنجاز التشغيلي للمشاريع.

وأعرب المقاولون عن ثقتهم في إمكانية تعويض ساعات العمل الملغاة من "الساعة 12 ظهرا وحتى الثالثة عصرا" عن طريق الجهد المضاعف من العمال في الساعات المتبقية.

وأكد رئيس لجنة المقاولين في الغرفة التجارية والصناعية في العاصمة الرياض فهد الحمادي لـ"الوطن" أن 90% من رجال الأعمال في قطاع المقاولات يولون اهتماما كبيرا بالجانب الإنساني، مشيرا إلى أن هذا الأمر دفعهم لإلغاء ساعات عمل الظهيرة تفاديا لارتفاع درجة الحرارة على العمال.

وقال الحمادي: ألغيت 3 ساعات عمل، لإيماني التام بأن العمال يستطيعون تعويضها من خلال الجهد المضاعف في الساعات المتبقية، مبينا أن هنالك عددا من المقاولين فضلوا تعويض ساعات العمل الملغاة بالعمل في ساعات الليل عند توفر الطاقة الكهربائية في منطقة المشروع.

وأعرب عن ثقته في استطاعة شركات المقاولات التي ألغت ساعات العمل من إنجاز المشاريع في الأوقات المحددة سلفا، مشيرا إلى أن الطاقة البشرية تستطيع مضاعفة الجهد عند وجود الحوافز، واستبعد أن يترتب على إلغاء ساعات عمل الظهيرة أي عملية خفض لرواتب العمال، مبينا أن هذه الآلية ستستمر إلى حين تحسن الأجواء خصوصا في منطقة الرياض التي قد تصل درجة الحرارة فيها إلى 50 درجة مئوية.

وبيّن الحمادي أن لجنة المقاولين في غرفة الرياض لن تدرس موضوع عدد ساعات العمل هذه الأيام، دون أن يكون هنالك أي توجيه من قبل مكتب العمل، وقال "رجال الأعمال في قطاع المقاولات يعتبرون ساعات عمل موظفيهم ضمن خصوصياتهم، لذلك لا نستطيع التدخل بها دون توجيه".

من جهة أخرى ألغى سلطان العتيق وهو صاحب سلسلة من مؤسسات المقاولات العامة في الرياض ساعات عمل الظهيرة بدءا من أمس، مشيرا إلى أن الهدف من هذه الخطوة تخفيف حدة الضغوط على الطاقات البشرية العاملة.

وقال العتيق لـ"الوطن": "أصدرت تعميما بإلغاء عمل 3 ساعات، مع الاكتفاء بساعات العمل المتبقية"، مبينا أنه اشترط على عماله مضاعفة الجهد في ساعات الصباح الأولى حتى يتم إنجاز العمل في الوقت المحدد.

إلى ذلك أكد علي محمد وهو مشرف على أحد المشاريع التي يتم إنشاؤها في الرياض هذه الأيام أن ارتفاع درجة الحرارة دفعت العمال لديه للمطالبة بتخفيض عدد ساعات العمل، مشيرا إلى أن هذا القرار لا يمكن إصداره سوى من صاحب الشركة نفسه.

إلى ذلك حذر أخصائيون من خطورة ارتفاع درجات الحرارة، ودعوا في الوقت نفسه إلى تجنب التعرض لأشعة الشمس، مطالبين بضرورة شرب السوائل المحتوية على الأملاح كالعصائر والألبان.

الأستاذ المساعد ورئيس قسم الفيزياء في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والخبير في الفيزياء الفلكية الدكتور علي الشكري أضاف أن درجة الحرارة ستتراوح ما بين 42 إلى 50 درجة، ويجب تفادي الخروج في الشمس من الساعة العاشرة حتى الثانية ظهرا إلا للضرورة وذلك لارتفاع قوة الأشعة فوق البنفسجية التي تؤثر على لون البشرة وتسبب سرطان الجلد.

وأكد أن مناخنا القاري الصحراوي يعتبر من أعلى المناطق في العالم من حيث تأثير الأشعة فوق البنفسجية، مضيفا أنه من المفترض أن يمنع العمل عند ارتفاع درجة الحرارة إلى 49 درجة حتى في الأماكن الظليلة على أن يكون الوقت من الساعة الحادية عشرة إلى الثانية فتره راحة للعمال لأن من حق العامل أن لا نضره بالعمل في هذه الأوقات.
وقال الباحث الفلكي منير أبو العينين إن المسؤولية تقتضي ترشيد المياه والكهرباء، وأن نوقف 50% من إنارة الشوارع، وقفل نسبة كبيرة من الأسواق التي تتشابه بضائعها أو التي لا تعد ضرورية، وحتى الوزارات والدوائر الأخرى إذا ما اقتضى الأمر إعطاء إجازة للعاملين بالقطاعين العام والخاص، وأن يتدنى الاستهلاك إلى حدود الضرورة، وما ينطبق على الكهرباء يجب أن يتواصل مع المياه حيث هناك نسبة من الإهدار في مغاسل السيارات، والمسالخ، وبعض حدائق البيوت الكبيرة، والمسابح التي يجب أن تختزل لأننا في حالة طوارئ فرضتها عوامل المناخ، وعلينا أن ندرك أن الموقف يستدعي التعاون والتضحية حتى نتساوى في الواجب والمسؤولية.

سعودة وهمية تحرم مواطنا وظيفته

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/06/22هـ) 15/ يونيو/2009 العدد : 2920
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090615/Con20090615284824.htm

محمد عضيب ـ الدمام

رفع مواطن قضية ضد إحدى الشركات الصناعية إلى مكتب العمل في الخبر، مطالبا بتعويض مالي جراء إدراج اسمه كموظف في الشركة منذ أكثر من عام دون علمه.
وأكد وجود تجاوزات في الشركة حول السعودة، مطالبا بوقف هذه التجاوزات، وذلك بعد حرمانه من الوظيفة التي تقدم عليها عن طريق المسابقة الوظيفية لإحدى شركات القطاع الخاص، وبعد نجاحه وترشيحه حرم منها بداعي أنه موظف.
المواطن سرور بن نجاء الرشيدي قال لـ «عكاظ»، إنني صدمت بعد عام من تقديم ملفاتي لعدد من الشركات بهدف التوظيف أن إحدى هذه الشركات استخدمت ملفي بطريقة غير نظامية وأدرجتني ضمن موظفيها براتب قدره 1700 ريال كحارس أمن منذ عام ولم تبلغني بذلك، وعندما تم ترشيحي لإحدى الوظائف وبدأت بإنهاء إجراءات التعيين، ألغي تعييني بداعي عدم صحة البيانات وأني موظف ولست عاطلا.
وأضاف: لقد حرمتني السعودة الوهمية من وظيفتي، لذا أطالب بمعاقبة من استغل ملفي وتعويضي عن الرواتب التي لم استلمها.

66 حالة طلاق يومياً في المملكة والمال المتهم الأول

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 جمادى الآخرة 1430 - 15 يونيو 2009 العدد 3181 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3181&id=106210&groupID=0

الدمام: مسفر العصيمي

كشف رئيس المركز الاستشاري للدورات القانونية المستشار سعد الوهيبي عن ارتفاع حالات الطلاق في المملكة بحسب تقرير صدر عن وزارة العدل ليصل إلى 24428 صك طلاق بواقع 66 صك طلاق يومياً، في حين أن عدد عقود الزواج بلغت 115549 عقداً خلال عام واحد بمعدل 316 صك زواج يومياً في مدن المملكة. وقال المستشار الوهيبي إن تقرير وزارة العدل أكد أن عدد المأذونين المرخص لهم بمزاولة المهنة بلغ 3655 مأذوناً، وأن متوسط عمل المأذون يصل إلى 27 عقداً خلال العام، في حين أن نسبة العقود التي تتم عبر المحاكم بلغت 14%، و 86% عن طريق المأذونين الشرعيين.

وأكد الوهيبي أن أبرز أسباب ارتفاع عدد حالات الطلاق في المملكة هو المال بين الزوجين معتبرا أنه الحافز الرئيسي في ارتفاع نسبة الطلاق بين الزوجين خصوصا الزوجة التي أصبح لديها مصدر دخل الأمر الذي يشكل لها استقلالية نسبية عن الزوج، مما يتسبب في المنافسة بين الطرفين وحدوث نزاعات أحيانا تؤدي إلى الطلاق، في حين أن بعض الأزواج يفرض ضريبة على زوجته مقابل السماح لها بالعمل متحججاً بأن وقت عملها ملك له، وأنه يستطيع إخراجها من عملها واصفاً ذلك بغير الجائز شرعاً.

ولفت إلى أن لجان إصلاح ذا البين في المحاكم حققت نتائج إيجابية في عدد من قضايا الطلاق التي ترد إلى المحاكم، والتي تقوم بدورها باستدعاء الزوجين قبل بدء النظر في قضية الطلاق، إضافة إلى قيام وزارة العدل بإيجاد عدد من القضاة من أصحاب الخبرة في القضايا الأسرية باعتبارها قضايا هامة ومتعلقة بأسرة كاملة.

الجاسر: إطلاق قناة دولية تناقش قضايا العرب بطريقة محترفة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 15 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148921

واس- القاهرة

كشف وكيل وزارة الثقافة والإعلام لشؤون الإعلام الدكتور عبدالله الجاسر أن هناك توجها بتكليف اتحاد إذاعات الدول العربية بالتعاون مع المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية والشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات " و " عرب سات " وجهاز إذاعات وتليفزيونات الخليج ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك بالكويت لدراسة إطلاق قناة عربية فضائية دولية بين الدول العربية تناقش قضايا العرب بطريقة محترفة تتلاءم مع الإعلام الحديث تحت مظلة اتحاد إذاعات الدول العربية. جاء ذلك في تصريح له خلال الدورة الرابعة والثمانين للجنة الدائمة للإعلام العربي التي بدأت أعمالها أمس بجامعة الدول العربية تمهيداً لرفعها لاجتماع الدورة العادية الثانية والأربعين لمجلس وزراء الإعلام العرب الذي يعقد الأربعاء المقبل. ونوه الجاسر بأن المملكة العربية السعودية تكون دائماً أول من يدعم أية مشاريع إعلامية فيها تمويل مالي مثل إنشاء القناة الفضائية ، لافتاً إلى أنه إذا كان التوجه إنشاء قناة محترفة ويحتضنها اتحاد إذاعات الدول العربية وعربسات ونايل سات والمؤسسات المتخصصة فإن المملكة من أوائل الدول التي ستسهم في مثل هذه المحطات ليس فقط مادياً بل برامجياً ومعنوياً وفكرياً ومرئيات ومقترحات ومشاورات. وقال الجاسر: إن هناك آلية جديدة الآن تتم بتشكيل فريق عمل لكل قرار اتخذ في قمة الكويت الأخيرة ولكل قرار اتخذه وزراء الخارجية لرسم استراتيجية إعلامية واضحة تتعامل معها أجهزة الإعلام في هذه القرارات. وأضاف أن هناك مشاريع جديدة للتحرك الإعلامي الخارجي والتي تم رصد ميزانية لها ومجموعة أخرى من المشاريع سوف تطرح على وزراء الإعلام العرب لإقرارها. وعن البرامج الجديدة والمستمرة للتصدي للأفكار المنحرفة والإرهاب أكد الجاسر أن الإعلام لابد أن يكون حاضرا في التوعية والتبصير في هذا المجال، مشيرا إلى أن النشاطات التي قامت بها الإدارات المختصة في الجامعة العربية فيما يخص الإعلام ونشاطاته وفعالياته سيتم رفعها من خلال توصيات من اللجنة الدائمة إلى وزراء الإعلام العرب الذي يعقد الأربعاء المقبل.

اللواء الحارثي: 4000 آلاف طالب في السجون و100 سجين يتقدمون لاختبارات الجامعة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 15 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148921

محمد المرعشي - جدة : تصوير - محمد باعجاجة

كشف مدير عام السجون، نائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم واسرهم اللواء الدكتور على بن حسين الحارثى عن قرب انشاء محاكم في سجون التوقيف للفصل في قضايا السجناء، وأضاف انه قد حددت سنة لإلغاء صحيفة السوابق للجرائم البسيطة وسنتين في الجرائم «الحدية».

وأشار الحارثي في مؤتمر صحفي عقده مساء أمس بمناسبة افتتاح المعرض الأول للأعمال الحرفية والفنية للسجناء أن وزارة العمل قد صنفت توظيف السجين كتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة في نسب السعودة وأكد بأن هناك عفوا عن 15 % من المدة لمن تعدى مرحلة دراسية ونصف المدة لمن حفظ القرآن .

وأشار إلى أهمية انخراط السجناء في العملية التعليمية وقال :السجين لازال مواطنا وله الحق بأن يتمتع بكل حقوق المواطنة من التعليم والتدريب والصحة وما إلى ذلك ونحن استعنا بإدارة التعليم لكي يقنعوا جميع السجناء بالانخراط في التعليم وجميع المراحل موجودة في جميع سجون المملكة ونحن ننسق مع إدارة التربية والتعليم في هذا الشأن ولدينا أكثر من 4000 آلاف طالب في السجون و100 سجين يتقدمون لاختبارات المرحلة الجامعية

ونحن نعمل على أن تكون هناك مشاركة اجتماعية لتعريف المجتمع بما يقوم به هؤلاء الأخوة داخل الدور الإصلاحية وسيكون هناك دعم معنوي ومادي للسجناء من مثل هذه المعارض ونسعى لكسر النبذ الاجتماعي التي تجابهه مؤسسات السجون في العالم.

وتحدث الحارثي عن صحيفة السوابق وإمكانية إلغائها قائلاً : بالنسبة لصحيفة السوابق نحن نسعى وسعينا وصدر باتفاق مع اخواننا في مجلس التعاون على أن تكون عقوبة السجن بمثابة رد الاعتبار أي أنه لا صحيفة سوابق إذا طلبت من جهات معينة للشخص ولكن تسجل عليه كقضية من الجرائم البسيطة سواء الأولى أو الثانية لكي تتاح له فرصة العمل ووافق عليه وزراء مجلس التعاون وكان هذا الكلام من عام 1424 هـ وهذا الأمر له علاقة بجوانب أخرى بوزارة العدل لأن وزارة العدل لها القول الفصل في الكثير من هذه الأمور المتعلقة بالجنايات مثل العقوبات التعزيرية والعقوبات الحدية التي لا تصل لمستوى الحدود ورأوا من الضروري أن يكون هناك اختبار قضائي لهؤلاء الذين ارتكبوا هؤلاء المخالفات وأنه لا بد من أن نعرف أنه خرج من السجن وهو قد استوعب هذه الجريمة وعدم المساس بأمن المجتمع ووصلوا إلى أنه قد حددوا سنة لإلغاء صحيفة السوابق وسنتين في الجرائم التي ليست جرائم حدية. وعن سرعة البت في قضايا السجناء أشار الحارثي إلى أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير العدل أشارا إلى أن البت في قضايا السجناء تأخذ الأولوية في جميع القضايا ولا بد من الإسراع في سرعة البت فيها.

وحول محاكم السجون والمستشفيات المصغرة داخل السجون قال الحارثي : كان هناك إجتماع للمجلس الأعلى للسجون برئاسة النائب الثاني وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز كرئيس للمجلس ونائبه صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز، وسبعة وزراء وأقروا انشاء محاكم في سجون التوقيف للفصل في قضايا السجناء استشعاراً لبعض الإرهاصات نقل السجناء مكلف وغير آمن وسرعة الإنجاز وسرعة البت في هذه القضايا ونحن في انتظار العمل التكاملي بين وزارة العدل ووزارة الداخلية في هذا الشأن والأمر معروض على مجلس الأعلى للقضاء وبيننا وبين وزارة الصحة تنسيق بخصوص صحة المرضى وستكون هناك رعاية أولية في بعض مراكز السجون وتعاون والارتقاء بمستوى العمل الصحي والخدمي داخل السجون.

السجون ترفع للضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية لمساعدة أسر 7 آلاف نزيل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 15 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/148921

عناد العتيبي - الطائف

كشف المتحدث الرسمي بسجون المملكة الدكتور المقدم أيوب بن حجاب بن نحيت أن أكثر من 7 آلاف سجين تم الرفع عن حالتهم وأسرهم لمكاتب الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية بما فيها اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم خلال العام الماضي.

واوضح انه تم الرفع عن 2947 سجينا للجنة الوطنية، وعن 5808 سجناء للجمعيات الخيرية لصرف مساعدات لاسرهم بهدف المحافظة عليها ووقايتها من شر العوز والحاجة المترتبة على انقطاع مصدر دخلها بسجن عائلها، كما ان تلك المساعدات لها انعكاسات إيجابية يتحقق من خلالها الاستقرار المنشود للأسرة والسجين في نفس الوقت مما يترك آثارا إيجابية على العملية الإصلاحية والتأهيلية للسجين.

ولفت الى ان عدد السجناء المستفيدين من تطبيق برنامج الخلوة الشرعية في جميع السجون بلغ 6298 سجينا بعد ان كان خلال العام الماضي لايتجاوز 4797 مستفيداً. وأضاف ابن نحيت بأن عدد المشاركين من السجناء في أهم جماعتين للنشاط داخل السجون يتجاوز الـ 21 ألفا ، مبينا أن أكثر من 114 أخصائيا اجتماعيا ونفسيا وأخصائية اجتماعية يعملون على تفعيل هذه الانشطة من خلال جماعتي "الوعي الاجتماعي والوعي الصحي "،

وبين أن العام الماضي شهد حضور 63 أخصائيا اجتماعيا و 22 أخصائية اجتماعية و 29 أخصائيا نفسيا لتفعيل هذه الأنشطة والتى تركز في عملية إصلاح السجين على إدماجه في جماعات العمل لتغيير اتجاهاته وتعديل سلوكه من خلال التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي المشرف على هذه الجماعات لاستثمار طاقاته الجسمانية والنفسية والعقلية لتقويم سلوكه وتعويده على التعاون وتقبل التعليمات والالتزام بها.

وقال : إن الرعاية الاجتماعية والنفسية بسجون المملكة تهدف إلى دراسة حالة السجين من خلال استمارة بحث حالته وتشخيصها وإيجاد العلاج اللازم الذي يتوافق مع ظروف كل حالة وإمكاناتها لإعادة اندماجه وتكيفه وتخطي آثار الحبس والمحكومية والعمل على مساعدة أسرته ومن ثم تهيئته في فترة ما قبل الإفراج بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

وأشار إلى ان دور هذه الجماعات لا يقف عند حد معين فجماعات الوعي الاجتماعي شاملة وتحقق أهدافها من خلال المشاركة بجميع الأنشطة والبرامج اليومية التوعوية والتثقيفية والمسابقات العلمية وهي احدى الوسائل الهامة لشغل أوقات فراغ السجناء لممارسة هواياتهم المختلفة وتنمية مهاراتهم المتعددة بطريقة ايجابية وفعالة وبما ينعكس على تقويم وتعديل سلوكهم.

وتركز جماعة الوعي الصحي من خلال أنشطتها على رفع مستوى وعي وثقافة السجناء الصحية والبيئية والاهتمام بجوانب الصحة العامة، أما الحالات غير المستقرة ونقصد بها حالات السجناء التي تعاني من أعراض انسحابية للإدمان على المخدرات أو من بعض الأمراض والمشاكل النفسية فيقوم الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون بمشاركة الطبيب النفسي بوضع خطط العلاج المناسبة لها ومتابعتها باستمرار لتخطي هذه المرحلة واستقرارها.

أهالي العائدين من جوانتانامو يقدرون جهود القيادة في استعادة المعتقلين

المصدر: جريدة الجزيرة 13409 الأثنين 22 جمادىالآخرة 1430 العدد 13409
http://www.al-jazirah.com/167001/ln52.htm

الجزيرة - سعود الشيباني

أعربت أسرة العائد من معتقل خليج جونتانامو أحمد بن زيد بن سالم زهير عن فرحهم بعودة ابنهم بعد سبع سنوات من السجن.

وأكد محمد بن زيد الزهير شقيق أحمد قائلا: اختفى بعد أحداث 11 سبتمبر وانقطعت أخباره ولم نعرف عنه شيئاً لمدة عامين حيث تلقينا اتصالاً هاتفياً يؤكد أنه معتقل من قبل القوات الأمريكية حيث وردتنا معلومات أن هناك اشخاصا باكستانيين باعوه بمبلغ مالي بعد القبض عليه نائماً في باكستان.

وقال الزهير: وردتنا عدة رسائل وأجري أكثر من اتصال بأحمد وهو في معتقل خليج جونتانامو عن طريق الهلال الأحمر فيما وردتنا معلومات عن إضرابه عن الطعام من عام (2005) بسبب احتجاجه على عملية القبض والسجن دون المحاكمة.

حيث إن أحمد نقص وزنه من (75) ك إلى (40) ك وكانت القوات الأمريكية تمارس تغذيته بواسطة مغزي عن طريق الأنف خوفاً من وفاته بعد استمرار انقطاعه فترة طويلة عن تناول الأكل. واضاف الزهير أن شقيقه أحمد والبالغ من العمر (45) عاماً كان يعمل في مجمع طباعة المصحف الشريف فترة من الزمن ثم استقال ومارس أعمالا حرة وكان كثير الاسفار بسبب نشاطة التجاري حيث تزوج في بداية عمره بفتاة باكستانية انجب منها أربعة أطفال (هاجر وعبدالله وأبرار وأفنان) الذين يعيشون حالياً عند جدتهم حيث قامت والدتهم بطلب خلع بعد اختفاء زوجها أحمد كما أنه متزوج من بنت عمه المطلقة والتي تحمل الجنسية اليمنية.

ورفع محمد الزهير شكره وتقديرة للجهود التي تبذل من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين حول إعادة المعتقلين للمملكة مشيرا إلى أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف أجرى اتصالاً هاتفيا قبل فجر أمس الأول ليزف لنا نباء عودة ابننا حيث لم تسعنا الفرحة بعودة.

المفتي: تعلّل البعض بحق الولاية لضرب أبنائهم... جهل وتأصل للشر في نفوسهم

المصر: جريدة الحياة الثلاثاء، 16 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/28187

الرياض - «الحياة»

اعتبر المفتي العام للسعودية رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء عبدالعزيز آل الشيخ، أن تعلل البعض بحق الولاية لضرب زوجاتهم وأبنائهم جهل وحماقة، ويدل على تأصل الشر في نفوسهم. وأكد أن «العنف الأسري» لا يورث إلا عنفاً وفساداً وإجراماً، وتحدث عن خمسة أسباب تجعل «العنف الأسري» أعظم الجرائم وأكبر الذنوب، كما حدد أربع وسائل للقضاء عليه.

وأكد في تصريح صحافي أمس، أن العنف الأسري من الظواهر الخطرة، والمآسي الإنسانية التي بدأت تنتشر بين المسلمين، وتفرز كثيراً من مشكلاتها ومآسيها المحزنة وآثارها الضارة، التي تهدد حياة البشر وترابط الأسرة واستقرار المجتمع. وعرّف «العنف الأسري» شرعاً بأنه «ممارسة القوة أو الإكراه بطريقة متعمدة غير شرعية من فرد أو أكثر من أفراد الأسرة ضد فرد أو أكثر من الأسرة ذاتها، ويكون المجني عليه واقع تحت سيطرة الجاني وتأثيره، ما يلحق به الهلاك أو الضرر والأذى».

وقال آل الشيخ: «ما يفعله بعض أرباب الأسر والأولياء من المعاملة القاسية، واتخاذ الضرب الشديد مسلكاً للتأديب وتقويم السلوك في كل صغيرة وكبيرة، وجعله أول الحلول، والتعلل بحجج واهية، والزعم بأن حق الولاية والقوامة يمنحهم ذلك، ويتخذون ذلك ذريعة للتستر على أعمالهم القبيحة، وتبرير أفعالهم الدنيئة، والخروج من تبعات أفعالهم المشينة، دليل على جهلهم وحماقتهم وتأصل الشر في نفوسهم».

وأوضح أن الإسلام أعطى الرجل حق القوامة على المرأة، بما منحه الله وفضله من القوة والصبر، وزيادة العقل والدين، والجَلد وتحمل المشاق، والمسؤولية في السعي والكدح والدفاع عن المرأة، وطلب الرزق، والإنفاق على المرأة، وقيادة سفينة الأسرة إلى بر الأمان، ورعاية شؤونها بالرفق والإحسان وتهذيب السلوك، مشدداً على أن القوامة والولاية ليست تحكماً وتسلطاً وقهراً واستبداداً بالرأي.

ولفت إلى أن الإسلام لم يبح ضرب المرأة إلا في حدود ضيقة، إذ لم يرد الضرب صريحاً إلا في حال نشوزها، وجعل الضرب آخر الحلول، عندما لا ينفع الوعظ والمناصحة والهجر في الفراش، مشيراً إلى أن الإسلام حين شرع الضرب في هذه الحالات المحدودة، قيّده بأن يكون غير مبرح وغير ضارٍ، بل للتأديب والتنبيه على الخطأ، ولا يقصد منه التشفي والتسلط والإيذاء.

وذكر أن أنواع العنف الأسري وأشكاله تعددت في هذا العصر وازدادت ضراوة، بسبب جهل وحماقة مرتكبيه، أو حب التسلط، وقلة الوازع الديني، وزيادة الضغوط النفسية والمادية، وكثرة مشكلات الحياة، وإرادة التشفي والانتقام، ونتيجة من نتائج العولمة الضارة، والتأثر بمشاهدة القنوات الفاسدة، وتقليد ما يشاهد فيها من العنف والإجرام، مشيراً إلى أن السلوك العدواني الناتج من العنف الأسري تختلف درجته وأنواعه، إذ قد يكون إيذاءً بدنياً أو معنوياً أو مالياً أو إشارة، وقد يكون إيذاءً جنسياً.

وحدد خمسة أسباب تجعل العنف الأسري من أعظم الجرائم، وأكبر الذنوب والآثام، وهي أنه ظلم لعباد الله، واعتداء على حقوقهم وكرامتهم، وأنه سبب في انقطاع العمل الصالح بعد الموت، لأن العنف يورّث ضياع الولد، لما يسببه من اضطراب شخصيته، وإصابته بالإحباط والعقد النفسية، وينعكس ذلك سلباً على سلوكه وأخلاقه، ما يؤدي به إلى الفشل في الدراسة والحياة، والفرار من البيت، وقد ينتحر أو يقع في أحضان أصحاب المخدرات، والسباع الجائعة العطشى إلى هتك العفاف والحشمة والشرف، فيتأثر بأخلاقهم الفاسدة، ويكون عبداً فاسداً مجرماً عاقاً لوالديه، فلا ينتفعان به بعد موتهما.

وتطرق إلى أن السبب الثالث هو أن مرتكب العنف عليه وزر من عمل به، لأن العنف لا يورّث إلا عنفاً وفساداً وإجراماً، فمن وقع عليه العنف لا بد من أن يمارس العنف مع أولاده. أما الرابع فهو أن العنف الأسري إفساد في الأرض، لما يسببه من أضرار عظيمة ونتائج مؤلمة محزنة، ومفاسد كثيرة على الفرد، والأسرة والمجتمع، إذ قد يؤدي إلى فقد الأرواح، أو فقد بعض حواس الإنسان أو أعضائه، ويقتل المواهب، فتكثر الأمراض العقلية والنفسية والجرائم والانتحارات، وتحصل العداوات بين أفراد الأسرة والمجتمع، ما يؤدي إلى تفكك الأسرة وتشردها وضياعها، فيؤثر ذلك في سلامة المجتمع، ويعوق تقدمه، ويسبب انحطاطه، وانهيار كيانه، وتأخره في جميع المجالات.
ولفت إلى أن السبب الخامس هو أن العنف الأسري سبب للبعد عن رحمة الله، وموجب لسخط الله وعقابه وغضبه.

"عكاظ" تقف على تداعيات مريضة حائل

تضارب بين دعوى "التشميس" والاتهام بالإهمال

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/06/23هـ) 16/ يونيو/2009 العدد : 2921
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090616/Con20090616285199.htm

عارف السويدي ـ حائل

تضاربت مواقف المسؤولين في الشؤون الصحية في منطقة حائل بشأن مريضة الفشل الكلوي التي تركت تحت لهيب الشمس لفترة. ففي الوقت الذي تعهد فيه مدير مستشفى حائل العام الدكتور فواز الراشد بإحالة المتورطين للتحقيق، أرجع الناطق الإعلامي في الشؤون الصحية سعود الملق الأسباب لحاجة المريضة للتشميس بناء على طلب ابنها ـ على حد قوله. وأكـــد مـــدير المستشفى لـ «عكاظ» أنه تمت إحالة الطاقم التمريضي الذي أشرف على صحة المريضة للتحقيق، لمعرفة المتورط في تركها أمام بوابة مركز غسل الكلى عرضة للشمس وأمام المراجعين دون مرافق.

وانتقد تصرف الطاقم التمريضي «لتركه المريضة وعدم مرافقتها، أو الوقوف بجانبها حتى إكمال عملية الغسل الكلوي». مؤكدا أن هذا الأمر لن يمر «بسهولة ودون عقاب».

في المقابل شدد الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في المنطقة على «سلامة ونظامية إجراء المستشفى»، وأنه جاء «بناء على طلب ابن المريضة، لأنها تعاني من برودة عالية بعد إجراء عملية غسل الكلى». مستندا في ذلك على خطاب رسمي من ابنها يطلب فيه عرض والدته تحت أشعة الشمس بعد إجراء أي عملية غسل كلوي، لطرد برودة جسمها ـ على حد قوله.

وكانت «عكاظ» قد كشفت بالمعلومات والصورة أمس وضع المريضة التي تعاني فشلا كلويا وترقد في قسم الباطنة في مستشفى حائل العام، عندما تركت أمام بوابة مركز غسل الكلى تحت لهيب الشمس فترة طويلة، حتى تنبه مواطنون ونقلوها إلى داخل المستشفى. وأوضح المواطنون أنهم بحثوا عن المدير المناوب لكنهم لم يجدوه، كما لم يجدوا أي تجاوب من الممرضات بهذا الخصوص.

استبعد وجود المناطقية في التعيينات ..

رئيس ديوان المظالم: زيادة عدد القضاة على أساس الكفاءة لحل القضايا العالقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 جمادي الأخر 1430هـ - 16 يونيو 2009م - العدد 14967
http://www.alriyadh.com/2009/06/16/article438113.html

الرياض - فيصل العتيبي: عدسة: عبداللطيف الحمدان

شدد رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل على أن القضايا العالقة في القضاء لا يوجد آلية لها إلا بزيادة عدد القضاة.

واستبعد الحقيل وجود مناطقية في تعيين القضاة وقال (لا يمكن أن يؤمن بهذا عاقل) وعن خطة التعيين ذكر (أن فتح باب القبول للطلبات والتعيين على أساس الكفاءة فقط).

وأكد الحقيل أن عدد المتقدمين من القضاة لوظائف الديوان يزيد على المائة وسوف يتم فرزهم بعد شهر وفي شهر ثمانية سوف يجتمع مجلس القضاء الإداري ويعينهم قريباً.

وأوضح رئيس ديوان المظالم أن خريجي كلية الشريعة سوف يسدون النقص الحاصل في سلك القضاء، مشيراً إلى أن هناك آلية لزيادة عدد القضاة.

وفي سؤال عن المباني المستأجرة أجاب (أننا نحاول استلام الأرض لأجل إقامة مشروع المقر الدائم لنا). وذلك بعد أن حصلوا على عدد كبير من الأراضي.

وأضاف: إن هناك خطة من سنتين إلى سنة ونصف لإنشاء مبانٍ للديوان على مستوى المملكة.

وأيّد الحقيل إدراج خطة تنموية لخمس سنوات للديوان على غرار الخطة التنموية مبيناً أنه إلى الآن لم يبحث هذا الأمر.

وأفاد أن القضاة يجددون البيعة والولاء في الذكرى الرابعة لخادم الحرمين الشريفين ويشكرونه على تطوير مشروع القضاء.

ونوه الحقيل بأن القضاء يعيش في فترته الذهبية منبهاً أنه يجب الرقي والنهوض به على الوجه الذي يرضي الله وولاة الأمر.

وكان معالي الشيخ الحقيل قد رعى أمس اختتام حلقات نقاش (معايير المقابلات الشخصية) للجنة المشكلة من الديوان لاختيار القضاة الجدد. وذلك بحضور نائب رئيس ديوان المظالم الشيخ علي بن عبدالرحمن الحماد ومشاركة ١٣ قاضياً في فندق هوليدي إن الازدهار واستمرت ثلاثة أيام.

اللواء المنصور: مناصحة 5500 وإطلاق 117 من جوانتانامو

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/06/23هـ) 16/ يونيو/2009 العدد : 2921
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090616/Con20090616285028.htm

منصور الشهري ـ الرياض

كشف مدير إدارة الشؤون العامة في وزارة الداخلية والمشرف على مركز الأمير محمد بن نايف للرعاية والمناصحة اللواء يوسف المنصور، عن أن المركز ناصح أكثر من 5500 مواطنا عائدا من مناطق الصراع في أفغانستان والعراق ودول أخرى.

وأوضح اللواء المنصور في لقائه أمس مع أسر العائدين من معتقل جوانتانامو في فندق قصر الرياض، أنه تم إطلاق 117 عائدا من المعتقل، بعد إعادة تأهيلهم ومناصحتهم حيث أطلق سراحهم، وبعضهم عاد إلى عمله، وتم تأمين عمل لمن ليس له عمل، كما وظف بعض العائدين في مركز الأمير محمد بن نايف للرعاية والمناصحة، وتم تزويج بعضهم، بعد توفير منزل وسيارة لهم.

ونفى اللواء المنصور ما تردد في وسائل الإعلام حول استقبال المملكة 100 يمني من عائدي معتقل جوانتانامو وتأهيلهم في مركز الأمير محمد بن نايف للرعاية والمناصحة، موضحا أن المركز رعى 500 مواطن من العائدين من مناطق الصراع، كما ناصح نحو خمسة آلاف شخص وهيأهم ليندمجوا في المجتمع، مؤكدا أن المركز حصل على إشادات دولية وإقليمية ومحلية في هذا المجال.

وكشف اللواء المنصور عن تفاصيل قدوم العائدين الثلاثة من جوانتانامو: أحمد زيد سالم زهير، خالد سعد محمد السيف، وعبد العزيز كديم سالم العيلي، مشيرا إلى أن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، طلب من المقام السامي توفير طائرة «جامبو» لاستعادة العائدين الثلاثة، مبينا أن المملكة هي الدولة الوحيدة التي يسمح لطائراتها بالهبوط في أرض المعتقل لنقل رعاياها.

وأضاف أن الطائرة أقلعت الخميس الماضي عند الساعة الواحدة ظهرا من الرياض، وعلى متنها فريق طبي متكامل وفريق أمني، وعادت بهم فجر السبت، حيث زف الأمير محمد بن نايف البشرى لأسر العائدين رجوع أبنائهم إلى أرض الوطن، واتصل بهم شخصيا، لافتا إلى أنه عقب هبوط الطائرة في الرياض نقل العائدون إلى المستشفى؛ للكشف عليهم والتأكد من حالتهم الصحية، ثم نقلوا إلى سجن الحائر، ليمكثوا فيه فترة محددة، ينقلوا بعدها إلى مركز الأمير محمد بن نايف للرعاية والمناصحة.

وعن تأثير الفارين من العائدين من جوانتانامو من المجموعات السابقة، أشار اللواء المنصور إلى أن هروب تلك المجموعة أثر على عودة المتبقين من أبنائنا في المعتقل، مدللا على ذلك بإلغاء استعادة مجموعة من المعتقلين بعد أن كانت إحدى الطائرات تستعد لنقلهم، وطلب المنصور من أسر العائدين الثلاثة مساعدة الجهات المختصة في إعادة دمجهم في المجتمع. وكشف عن أن الفارين إلى دول الصراع من العائدين من جوانتانامو حضروا، وتمت مناصحتهم وتأهيلهم ولكن للأسف ضعفوا، لكن بعضهم بدأ يعود إلى المملكة مستشهدا بمحمد عتيق العوفي الحربي، كما أن هناك اتصالات مع عدد من الفارين الراغبين في العودة، حيث عاد إلى الآن ستة منهم، ولا يزال ثمانية أشخاص في عداد الفارين.

وردا على سؤال لـ «عكاظ» حول مشاركة عناصر نسائية في مناصحة ورعاية بعض النساء من أصحاب الفكر المنحرف والخارجين على الأنظمة والتعليمات، قال اللواء المنصور: إنه قريبا سيتم تشكيل لجان نسائية، حيث نعمل حاليا على افتتاح فروع أخرى لمركز الأمير محمد بن نايف للرعاية والمناصحة في عدد من المناطق، لكننا نحتاج إلى توفير الوقت والكوادر المناسبة والمواقع.

وسأل مسفر العيلي شقيق العائد عبد العزيز العيلي، اللواء المنصور حول إمكانية نقل شقيقهم إلى سجن جدة أو مكة أو الطائف، فأجاب أنه يوجد برنامج معين للعائد من معتقل جوانتانامو، يبدأ في سجن الحائر، ثم ينتقل إلى مركز الأمير محمد بن نايف للرعاية والمناصحة، موضحا أن هذا أفضل لهم، وهو ما طبق على كل من عاد من المعتقل، حيث يسمح لهم بعد قضاء فترة من التأهيل بزيارة أسرهم.

70٪ من القضايا تحدث في الأسر الفقيرة وغير المتعلمة

د. الحناكي ل "الرياض ": العنف الأسري وهروب الفتيات لم يصل إلى حد الظاهرة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 جمادي الأخر 1430هـ - 16 يونيو 2009م - العدد 14967
http://www.alriyadh.com/2009/06/16/article438113.html

علي الحناكي «عدسة : سالم مريشيد «جدة - سالم مريشيد:

نفى الدكتور على الحناكي مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أن تكون قضايا العنف الأسري وهروب الفتيات من أسرهن قد وصلت إلى حد الظاهرة مؤكداً انها لاتزال في حدود القضايا الفردية التي يقع (70%) منها في الأسر الفقيرة وغير المتعلمة خاصة في قضايا العنف الأسري الموجه ضد الزوجات والأبناء .

وأضاف فيما يتعلق بهروب الفتيات من أسرهن فقد يحدث من بعض الفتيات المتعلمات وبعضهن حصلن على قسط وافر من التعليم الجامعي ولكن ماتعانيه من فراغ عاطفي في أسرتها وقسوة وإهمال مما قد يجعلها تهرب إلى أحضان أول ذئب بشري يصادفها ويشبع جوعها العاطفي بكلام ظاهره الرحمة وباطنه العذاب والخداع والضياع لها والعار لأسرتها.

وأوضح الحناكي إن معظم قضايا العنف الأسري وهروب الفتيات من أسرهن تعود أهم أسبابها للمخدرات التي تكون مظلة لكل الشرور والآفات فكل حالة عنف أسري أو هروب فتاة يكون وراءها أب مدمن وقاس ومهمل ..كما إن بعض حالات العنف الأسري يكون سببها الاضطرابات النفسية التي يعاني منها الآباء أو الأمهات وتنعكس قسوة وعنفا على الأبناء ..

وأشار إلى أن من الأسباب المهمة للعنف الأسري الطلاق إذ يحاول كل من الزوجين المطلقين الانتقام من الآخر عن طريق الأبناء خاصة الأزواج وكأن هؤلاء الأبناء الذين لايزالون في سن الطفولة ليسوا أبناءه وفلذات كبده ولكنها أنانية حب الذات التي تفقد الإنسان صوابه وتجعله يوقع الظلم على كل من حوله وفي بعض الأحيان تكون الزوجة الجديدة سبباً مساعداً في دفع زوجها على القسوة على أبناء مطلقته.

وبين د.الحناكي أن الدولة أصدرت تشريعات من شأنها الحد من العنف الأسري في مجتمعنا ، وصدرت توجيهات المقام السامي لوزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والثقافة والإعلام بالاهتمام بالجانب الوقائي والتوعية لغرس مفهوم التعامل الأمثل من قبل الآباء والأمهات والأزواج مع الأبناء ذكوراً وإناثاً والزوجات بما يحفظ لبيوتنا استقرارها الأسري ويحميها من العواصف والزوابع التي قد تعصف بها لأسباب واهية لو تعاملنا معها بحكمة وروية وأناة وشفافية لتمكنا من علاجها دون أي انعكاسات على الأسر وتآلفها. وبين أنه لا توجد إحصائية لدى الشؤون الاجتماعية عن حجم انتشار المخدرات بين الفتيات والتي يعتقد أنها من أهم أسباب هروب الفتيات من بيوت أسرهن وربما يعتبر تدخين الشيشة والمعسل للفتيات من الأمور التي تقودها إلى المخدرات خاصة الحشيش ..كما أن عدم دقة اختيار الفتاة لصديقاتها والاحتكاك بمجموعات مشبوهة قد يؤدي الى انحراف الفتاة وإدمانها وإذا تمكن منها الإدمان فإن هذا سيقودها إلى الهرب حتى تخفي سوأتها. ونبه الحناكي إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر عند طرح قضايا العنف الأسري وعدم الإشارة إلى الأسماء أو الأشخاص أو إيضاح أي معلومة قد يعرف منها أصحاب المشكلة لأن المشكلات الأسرية جروح رطبة ونشرها في وسائل الإعلام بشكل مباشر قد يعصف بجهود الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية والجهات المسؤولة عن الحد من الإيذاء وخاصة أن معظم قضايا العنف الأسري الموجهة من الزوجات المطلقات يتضح إنها كيدية ولا أساس لها من الصحة ولهذا على الإعلام توخي الدقة والحديث عنها بعموميات ولا يذكر حالة معينة أو بالاسم أو أنها تعني فلاناً أو فلانة لمساعدة الجهات المعنية على لملمة تلك الجراح.

9 أيام أمضاها في اليمن إثر ترحيله مع مجهولين

المواطن المرحل يعود إلى أسرته

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/06/23هـ) 16/ يونيو/2009 العدد : 2921
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090616/Con20090616285057.htm

عبد العزيز معافا ـ ضمد

وسط فرحة غامرة من الأقارب والجيران عاد المواطن أحمد حسن شوكاني إلى منزل أسرته في قرية السليل التابعة لمحافظة ضمد بعد تسعة أيام من ترحيله مع عدد من المجهولين إلى اليمن، عن طريق إحدى الحملات التي تمت خارج المحافظة بحجة عدم حمله أوراقا ثبوتية. وكان أقارب الشوكاني الذي يعاني من مرض نفسي، يواصلون البحث عنه ليل نهار إلى أن أبلغهم قادمون من اليمن بأنهم شاهدوه في مدينة حرض اليمنية، لينطلق ابن عمه خالد عبده شوكاني إلى حرض، وتحديدا إلى المكان الذي شوهد فيه، وبعد جهود مضنية من البحث والسؤال عنه تمكن من العثور عليه نائماً في إحدى الحفريات في حالة يرثى لها نتيجة الجوع والعطش. وفي رحلة العودة وأثناء مغادرتهما الأراضي اليمنية واجها صعوبات كما يقول خالد في الخروج لعدم وجود أوراق تثبت هوية أحمد، عندها اتصل خالد من اليمن بقريبه حسن شوكاني في المملكة طالباً منه إرسال صورة من بطاقة الأحوال الخاصة بأحمد عن طريق الفاكس وهذا ما حصل، وبعد عرضها على الأمن اليمني أذن لهما بالسفر إلى السعودية ليتابعا رحلتهما إلى أن وصلا إلى منزلهم في السليل التابعة لمحافظة ضمد، وسط فرحة غامرة من الأقارب والجيران.

عبده شوكاني شقيق أحمد طالب بمحاسبة المتسبب في ترحيل شقيقه كما طالب مستشفى الصحة النفسية في جازان باستقبال أخيه والعناية به، خصوصا أنه يعاني من مرض نفسي مزمن ويحتاج علاجا مكثفا، حيث تدهورت صحته وازدادت معاناته أكثر مع ترحيله إلى اليمن مع المجهولين.

15 يوماً لصدور حكم في قضية زوجين"لعدم تكافؤ النسب"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 16 يونيو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/28141

الدمام - رحمة ذياب

تدخل قضية «عدم تكافؤ النسب» في زواج عبدالله وسميرة، مرحلة الحسم القضائي، مع ترقب صدور حكم في الجلسة التي ستعقد في السابع من شهر رجب المقبل (بعد أسبوعين). ويتوقع أن تبت محكمة القطيف في القضية المنظورة فيها منذ نحو عام ونصف العام، إما بتفريق الزوجين، أو إثبات صحة عقد الزواج، وعدم الأخذ برأي والد الزوجة، الذي يطالب بتفريقهما.

وعبرت الزوجة سميرة في اتصال هاتفي مع «الحياة»، عن مخاوفها من الخيار الأول، الذي سيترتب عليه «حرماني من ابنتي ريماس (ثمانية أشهر)، بعد أن أصر أبي على أن أتبرأ منها، لأن والدها ليس له أصل قبلي»، بحسب قولها، متمنية أن «تقف الجهات الحقوقية كافة إلى جانبي في هذه القضية».

كما أبدى الزوج عبدالله، مخاوفه هو الآخر من احتمال الحكم بالتفريق، مشيراً إلى أنه منفصل عن زوجته منذ نحو ستة أشهر، بعدأن «أصدر القاضي حكماً بتفريقنا موقتاً، حتى يصدر الحكم في القضية»، مضيفاً أن «شقيق زوجتي لا يزال يعيش معها في المنزل، كمحرم شرعي، ولم أتجاوز ما طلبه القاضي بالتفريق الموقت، لحين إثبات صحة عقد الزواج، الذي يتضمن شهوداً وموافقة من والد زوجتي عليه». وخضع الزوجان إلى تحقيقات أجريت في شرطة محافظة القطيف، «أجبنا خلالها على عدد من الأسئلة، حول كيفية عقد النكاح، وصحته، ومسألة الأوراق التي ادعى والد زوجتي بأنها مزورة، ولا تثبت نسبي. كما خضعت سميرة وعدد من أفراد عائلتها إلى التحقيق. وننتظر الحكم في القضية».

وكشفت سميرة أن بعض أفراد عائلتها حاولوا إقناعها بطلب الطلاق «سلماً»، خوفاً من حدوث مشكلات اجتماعية بين زوجها ووالدها. وقالت: «عدد من أخواتي حاولن إقناعي بطلب الطلاق، لأن والدي اثبت – كما يقلن - أن عبدالله يكافئ عائلتي في النسب، وأنه تلاعب في أوراق قدمها له، وقام بتزويرها. كما نقل لي أفراد عائلتي أن والدي يتوعدنا في حال لم يتم الطلاق».

وعن طفلتها ريماس، قالت: «الطفلة تحمل اسم والدها، ووالدي يريدني أن أتبرأ منها، لأنه لا يوجد لها نسب واضح»، مبدية مخاوفها من مضمون الحكم النهائي، في الوقت الذي تتوقع أنه «لن يتم صدور حكم، لأن الإثباتات وبحسب التحقيقات الأمنية، ما زالت غير واضحة، وتحديداً انه لم تثبت مسألة تزوير الأوراق»، مؤكدة أن الزواج «كان فيه إشهار، وتوافرت جميع أركانه، وكان والدي يعلم بأن عبدالله من بلدة العوامية (محافظة القطيف)، وإثباتاته الشخصية كافة تشير إلى ذلك، ونسب عائلته واضح من دون تلفيق، إلا أن والدي رفع أثناء فترة حملي هذه القضية، بتحريض من ابن عمي الذي كان تقدم إلى خطبتي مرات عدة، ورفضته».

النفيسة :التقادم لا يُسقط الأحكام السابقة على العائدين من سوريا وجوانتانامو

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 16 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/149210

علياء الناجي - الرياض

أكد الدكتور علي النفسية عضو لجنة المناصحة أن التقادم لا يسقط الأحكام السابقة على العائدين من السجون السورية أو من معتقل جوانتانامو إذا كانوا مطلوبين في قضايا أخرى أو فارين من حكم قضائي . وأوضح النفيسة لـ"المدينة" أن سجنهم في السجون السورية أو جوانتانامو لا يعني اعفاءهم من حكم في جريمة ارتكبت في السابق . وكشف ان 25 سعوديا (22 منهم عائدون من السجون السورية وثلاثة من جوانتانامو) سيخضعون لتأهيل نفسي بعد الكشف الصحي للتدرج في دمجهم بالمجتمع ، ومن ثم المناصحة لمن ليس لديهم أي شبهات ولا مشاكل أمنية سابقة. الى ذلك استمر لقاء العائدين الثلاثة من جوانتانامو بذويهم على مدار الايام الاربعة الماضية في سجن الحائر في ضيافة وزارة الداخلية ، حيث سمح لذويهم بزيارات متتالية لهم . وفي الإطار ذاته التقت أسر العائدين من السجون السورية بأبنائهم في ذات السجن .

تعاون بين التسليف والصحة والتدريب التقني لتأهيل المتعافين من الإدمان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 جمادى الآخرة 1430 - 16 يونيو 2009 العدد 3182 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3182&id=106368&groupID=0

الرياض: سويد الحارثي

أكد مدير عام البرامج بالبنك السعودي للتسليف والادخار تركي بن محمد السديري أن توقيع مذكرة التفاهم بين البنك ووزارة الصحة والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، يهدف إلى دعم فئة المتعافين من الإدمان ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع ليكونوا أعضاء فاعلين يساهمون فيه كمواطنين صالحين منتجين.وقال السديري إن المذكرة نصت على أن تقوم وزارة الصحة بتأهيل المريض المتعافي علاجيا، والتأكد من استمرار تعافيه وخلوه من وجود مواد إدمان لفترة يحددها المستشفى، وتزويد المتعافي بما يفيد التزامه بالبرنامج العلاجي الموضوع له، ومن ثم توجيهه للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لتأهيله مهنياً مع استمرار المتابعة الطبية للمتعافي أثناء سير المشروع، بينما تقوم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بتأهيل وتدريب المتعافين فنياً ومهنياً وفق الأنظمة واللوائح التي تحكم عمل المؤسسة، ومساعدتهم على إعداد دراسات الجدوى للمشاريع المناسبة، والمتابعة الفنية لسير المشروع، فيما يقوم البنك السعودي للتسليف والادخار بمنح قروض ميسرة ودون فوائد لهم من مستشفيات الأمل مع إعطائهم أولوية بالحصول على القروض المطلوبة وفقاً للوائح التي تحكم عمل البنك وذلك في مجالات المنشآت الصغيرة والناشئة التي تثبت جدواها الاقتصادية.

رجال بجدة يواجهون قضايا الأخطاء الطبية دون مساعدة نسائية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 جمادى الآخرة 1430 - 16 يونيو 2009 العدد 3182 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3182&id=106368&groupID=0

جدة: علي مطير

7 رجال في جدة، سيمثلون ولمدة 3 أعوام، الهيئة الصحية الشرعية، بموجب قرار وزاري، يتولون من خلاله تشخيص الشكاوى الصحية الواردة، أو ما تسمى في المجالس السعودية بـ"الأخطاء الطبية" فيما لم تحصل أي طبيبة سعودية على مقعد في القرار الجديد.

الدكتور انتصار طيلوني، عضو الهيئة الصحية الشرعية، في الدورة الجديدة، وصف المهمة بـ"الصعبة"، في إشارة منه لكون قضية الأخطاء الطبية، وأحكامها، هي أبرز المواضيع في المشهد السعودي.

ودافع الدكتور طيلوني، في تصريح هاتفي لـ "الوطن"، عن سلامة ذمم الأعضاء، وما يطرح على أكثر من اتجاه من تعرضهم كأعضاء لضغوط، أو ابتزاز، بالقول "الهيئة الصحية الشرعية لا تعمل وحدها، يرأسها قاض شرعي، ويحق لكل صاحب شكوى، أو مدعى عليه رفض الحكم والرفع به لديوان المظالم خلال 60 يوما من النطق بالحكم".

وحول أبرز المستجدات في أداء الهيئة الصحية الشرعية، قال الدكتور طيلوني بحكم كونه عضوا لأكثر من دورة في الهيئة الصحية الشرعية، إن الهيئة تأخذ بالنظر في المنافع التي فقدت للشخص نتيجة خطأ طبي، كأن يعوض شخص فقد حاسة من حواسه، كما أن الهيئة تعمل على التعويض باحتساب نصف الدية في حال وجود عضوين كالكليتين أو القدمين مثلا وفقدت إحداهما ، وتحتسب الدية كاملة في حال كونه عضو واحد في الجسد كاللسان".

والهيئة التي يرأسها قاض شرعي، وممثلون عن وزارة الصحة، ووزارة العدل، ووزارة التعليم العالي، مختصة بالنظر في قضايا المستشفيات العسكرية والتخصصية والجامعية والحكومية، وينوب عن الفريق الأساسي فريق احتياطي من نفس الجهات للتقليل من تعطيل النظر في دعاوى المعترضين على الإجراءات الطبية، في وقت يقول فيه عضو الهيئة الصحية الشرعية، إن الفترة التي تحتاجها الشكاوي المرفوعة لإثبات الخطأ الطبي من عدمه، تتراوح بين 4 أشهر وعام، على حسب تعقيدات القضية وأطرافها بدءا من تعبئة نموذج (10) كما سماه الطيلوني وحتى النطق بالحكم.

واللافت في تصريحات الدكتور انتصار طيلوني، وهو استشاري في أمراض النساء والولادة، تأييده لكون القضايا المرفوعة، تتصدر القائمة فيها، الشكاوي المتعلقة بالولادة وأمراض النساء، مرجعا الأمر لكون هذا التخصص من التخصصات الصعبة التي تحتاج لقدرات عالية وقرارات سريعة، وأن هناك مضاعفات تحدث عند وبعد الولادة لا علاقة لها بوجود خطأ طبي.

ولم يحبذ الدكتور طيلوني التعليق حول عدم ترشيح سيدات لأي مقعد في الهيئة الصحية الشرعية في جدة، رغم وجود طبيبات سعوديات، مكتفيا بأنه لا علاقة له بالأمر، وأن هذا الأمر عائد لأصحاب القرار.

ملتقى المتقاعدات الأول: حاجات المتقاعدة لا تزال معلقة.. ولا بد من تفعيلها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 جمادي الأخر 1430هـ - 17 يونيو 2009م - العدد 14968
http://www.alriyadh.com/2009/06/17/article438231.html

تغطية - سحر الرملاوي

وسط اجواء احتفالية يغمرها التفاؤل والرغبة في المضي قدماً في الحياة بعد التقاعد امتلأت مدرجات الطابقين الاول والثاني بالقسم الرجالي بمركز الامير سلمان الاجتماعي بالرياض بالمتقاعدات وبناتهن ليحضرن الملتقى الاول للمتقاعدات بعد اخلاء المركز لهن برعاية سمو الاميرة حصة بنت فهد بن خالد آل سعود.

وفي حين تابعت السيدات باهتمام وهدوء محاضرة "الطفل التوحدي" ثم محاضرة "الكشف المبكر عن سرطان الثدي" فانهن تابعن بحماس محاضرة الدكتورة فوزية اخضر "المتقاعدة بين النظرية والتطبيق" حيث لامست آلامهن وآمالهن عبر الحديث المباشر والصريح عن معاناة المتقاعدات.

وعددت في عجالة المصاعب التي تواجه المتقاعدة فهي لم تحصل على بطاقة التقاعد التي تيسر لها الكثير من الامور في مختلف القطاعات اسوة بزميلها المتقاعد رغم وعدها بها منذ وقت طويل ، كما انها استبعدت تماما عن الدعوة والحضور الى الفعاليات الاجتماعية وهي ايضا - اي المتقاعدة - لم تشارك في وضع لائحة التقاعد في الجمعية رغم أن الجمعية استقبلت ثلاثا منهن يحضرن الاجتماع المصور فقط من اجل الاستخدام الاعلامي دون ان يستشرن في امر يخصهن من قريب او بعيد.

واضافت الدكتورة اخضر ان المتقاعدة تعيش في هاجس ان ورثتها لن يحصلوا على معاشها بعد وفاتها وفقا لنظام مؤسسة التقاعد، و تعرضت ايضا لموقف المستشفيات التي ترفض استقبال المتقاعدة بحجة ان امراضها هي امراض الشيخوخة ولا علاج لها ، وقالت اخضر ان هناك في العالم الخارجي نساء فوق سن الخمسين الى سن السبعين يشغلن مناصب رفيعة ويستفاد من خبراتهن ولا يتم استبعادهن كما هو حاصل هنا.

واوصت -وسط تأييد كامل من الحاضرات بالتصفيق والتأييد اللفظي احيانا- بأن تدخل المتقاعدة في عضوية مجلس ادارة جمعية المتقاعدين فاعلة ومقررة ، وتمنت ان يكون للمتقاعدة نادٍ صحي تعليمي خدمي يمكنها فيه ان تمارس هواياتها وتفيد مجتمعها مشيدة بدور الاميرة حصة بنت فهد بن خالد في دعم اقامة مركز تدريب حاسب للمتقاعدات على طريق محو الامية التقنية واللغوية عند المتقاعدات.

قدمت فقرات الملتقى الاذاعية وفاء بكر يونس التي وافقت الدكتورة اخضر على ما تعانيه المتقاعدة من تجاهل وادارت فيما بعد الامسية الشعرية التي احيتها كل من بنت الاشراف وبنت القصيد القاسمية.

استقبلت الراعية والحضور الاستاذة جهير المنصور المنسقة والمشرفة على لجنة المتقاعدات بجمعية المتقاعدين.

اتفاق على دمج الحماية الاجتماعية مع الحد من الإيذاء

تباين في وجهات النظر بين (14) جهة حكومية حول إنشاء هيئة للحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 جمادي الأخر 1430هـ - 17 يونيو 2009م - العدد 14968
http://www.alriyadh.com/2009/06/17/article438306.html

الرياض عبدالسلام البلوي :

تركت اللجنة المكلفة بدراسة مشاريع نظام الحد من الإيذاء وطلب دمج مشروع نظام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية ومشروع تنظيم الهيئة الوطنية لحماية المرأة والطفل من الإيذاء تركت الفصل في إنشاء هيئة مستقلة أو إنشاء وكالة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تعنى بالحماية الاجتماعية للجنة الوزارية للتنظيم الإداري . يأتي ذلك بعد أن انقسم المجتمعون الممثلون لأربع عشرة جهة حكومية بالتساوي حيث ترى سبع جهات الاكتفاء بإنشاء وكالة تحت مظلة الشؤون الاجتماعية تعنى بالحماية الاجتماعية ، فيما ترى السبع الجهات الأخرى ضرورة إنشاء هيئة مستقلة خاصة بموضوع الحماية الاجتماعية وحماية المرأة والطفل من الإيذاء، حيث كان لكل فريق أسبابه ومبرراته التي تؤيد وجهة نظره فوزارات الداخلية والعدل والشؤون الإسلامية والعمل والشؤون الاجتماعية وهيئة التحقيق والادعاء العام إضافة إلى مديرية الأمن العام ترى أن الأنسب استمرار وزارة الشؤون الاجتماعية في اختصاصها بالحماية الاجتماعية على أن تنشأ في الوزارة وكالة مستقلة تعنى بالحماية ويكون لها فروع في جميع المناطق وذلك بحجة أن هذا الموضوع يدخل ضمن الاختصاص الرئيس للوزارة ولديها الخبرات العملية والكفايات البشرية لاستمرار للقيام بهذا الدور ، مع الحاجة إلى تعزيز كوادرها وأجهزتها وإمكاناتها المادية والفنية بما يمكنها من رفع مستوى قدرتها على التعامل مع ما طرأ على العنف الأسري من تغيرات ،كما أن لدى الوزارة فروعاً قائمة في المناطق تسهل كثيراً من قدرتها على التعامل مع حالات الإيذاء أينما كان موقعها ، في حين أن إنشاء جهة جديدة تعنى بهذا الأمر سيستغرق سنوات عدة حتى تتمكن من الانتشار في جميع المناطق وكذلك تحتاج إلى مدة طويلة لبناء أجهزة وكوادر مؤهلة . ويرى أصحاب هذا الرأي أن الإيذاء والحماية شأن اجتماعي في المقام الأول ومن غير المناسب إنشاء جهاز خاص ومستقل يعنى بجانب فرعي من مهمات الوزارة كما أن توسيع دائرة الهيكل التنظيمي لأجهزة الدولة وما يتبعه من زيادة الأعباء والتكاليف وتشتيت الجهود بما يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف المتوخاة من إنشاء الأجهزة الحكومية ويحد من فاعلية أدائها لأعمالها ، إضافة إلى أن إنشاء هيئة مستقلة يعطي انطباعاً سلبياً بأن قضايا الإيذاء منتشرة وتشكل ظاهرة في المملكة . أما الفريق الثاني والممثل لوزارتي الصحة والتربية والتعليم وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء وهيئة حقوق الإنسان وبرنامج الأمان الأسري الوطني ومؤسسة الملك خالد الخيرية وأيضاً الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فيرى أن أهمية الموضوع تستلزم إنشاء هيئة مستقلة خاصة للحماية الاجتماعية بداعي أن العنف الأسري ليس قضية اجتماعية فحسب بل هو حالة عامة ذات جوانب متعددة (صحية،اجتماعية، دينية، تعليمية) وبذلك فإنه يرتبط بمهمات جهات متعددة مما يعني حاجته إلى جهاز مركزي إشرافي يتولى رسم السياسات والاستراتيجيات ووضع الخطط وإجراء الدراسات والبحوث الكفيلة بحماية المجتمع من حالات الإيذاء وتنسيق الجهود بما يضمن تكامل الأداء والفاعلية ، بالإضافة إلى أن الهيئة المستقلة سوف توفر التخصصات اللازمة للتعامل مع حالات الإيذاء مما سيحقق بمرور الوقت الخبرة التخصصية اللازمة ويوجد الكفايات القادرة على معالجة الحالات بفاعلية بل وربما ينظر لاحقاً في توسيع نطاق مهمة هذه الهيئة بحيث تعنى بجميع شؤون الأسرة . ويؤكد هذا الفريق على أن حالات العنف الأسري قد تزايدت بشكل مطرد وبوتيرة متسارعة تنذر بخطورة كبيرة مستقبلاً مما يحتم التعامل مع الموضوع بما يناسب أهميته وخطورته وألا يكتفى بمجرد التوصية بتفعيله أو دعمه ،كما أن نقل مهمات الحماية الاجتماعية إلى هيئة مستقلة يخفف الأعباء التي تقع على كاهل وزارة الشؤون الاجتماعية وتركيزها في المهام المنوطة بها .

مواطن يحمّل "التعديات" إتلاف أثاث منزله

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/06/24هـ) 17/ يونيو/2009 العدد : 2922
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090617/Con20090617285449.htm

أيمن الصيدلاني ـ المدينة المنورة

حمل مواطن في المدينة المنورة لجنة التعديات مسؤولية اتلاف أثاث منزله أثناء إزالتها منزله في حي البركة (شمالي شرق المدينة)، لكن رئيس لجنة الإزالة والتعديات معوض الجهني نفى ذلك، مؤكدا أن اللجنة لا يمكن أن تهدم منزلا دون إخراج الأثاث وإبعاد المقتنيات، وقال «حتى لو كان المقتنيات ملعقة يتم تسليمها لصاحب المنزل، وإذا رفض تسلم للبلدية». وأضاف الجهني: المواطن بنى منزلا مخالفا للأنظمة وتمت إزالته بعد عدة خطوات اتخذت حيال هذه المخالفة. وهو ما نفاه المواطن محمد علي الكعبي الذي أبلغ «عكاظ « أن اللجنة لم تقدر ظروف الأسرة وأطفالها ونسائها، وقال «إنه اضطر وأسرته للمبيت داخل حقل زراعي، بعد أن غطت الأنقاض جميع المقتنيات والأجهزة والمكيفات، حتى أتلفتها». رافضا الإدلاء بأية تفاصيل أخرى حيث لم يخول بالتصريح إلا من خلال الشؤون الإعلامية بإمارة المنطقة.

"أريد حقي" تطالب بـتحقيق 27 مطلبا للمرأة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 17 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/149499

علياء الناجي - الرياض

طالبت حملة نسائية أطلقها عدد من السعوديات تحت مسمى " أريد حقي" ، برد 27 حقا للمرأة - على حد بيان للحملة حصلت المدينة على نسخة منه - ومنها فتح فرص عمل للنساء اللواتي لم يتلقين تعليماً ، واعطاء المرأة حق عضوية مجلس الشورى في مختلف اللجان ،وعدم قصر عضويتها على اللجنة الاجتماعية ، وكفالة حق المرأة البالغة الرشيدة في إصدار أو تجديد بطاقتها الشخصية وجواز سفرها بدون إذن أحد . والسماح للمرأة بقيادة المرأة للسيارة. وإيجاد أقسام نسائية بمحاكم المملكة لخدمة المرأة قضائياً وافتتاح أندية رياضية نسائية تتيح للفتيات ممارسة الألعاب الرياضية . واشار البيان الى ان الحملة تزمع الرفع بهذه الحقوق للجهات العليا ، كما اشار البيان الى ان الحملة تتضمن شكوى ضد 12 وزارة وجهة حكومية تشمل : وزارة الخدمة المدنية، وزارة التربية والتعليم،هيئة السياحة والآثار، وزارة الداخلية، وزارة الثقافة والإعلام ، وزارة العمل، وزارة العدل،الرئاسة العامة للشباب، وزارة الشؤون الإجتماعية، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومجلس الشورى.

وقالت رئيسة الحملة خلود الفهد لـ"المدينة" أن المطالب التي تعتزم الحملة رفعها ، مطالب مشروعة ولا تتجاوز أي سلطة دينية ولا موروث اجتماعي مشيرة إلى أنها أمور مغيبة فقط ، وأكدت انه ليس بوسع أي جهة التسامح مع العنف ضد المرأة أيا كان شكله أو سياقه أو ظروفه . وبينت ان المطالب تشير إلى إن إغفال دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يعد بمثابة إهدار للجهود مع التأكيد على اتساع الوعي بالعلاقة الطردية بين التنمية وإسهام المرأة فيها باعتبارها نصف المجتمع ، وقالت ان نساء الوطن لا يمكنهن تحقيق تنمية حقيقية بدون المساهمة في كل عناصر التنمية، لافتة الى ان النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية اصبح مطلباً رئيسياً تركز عليه الدولة ضمن توجهاتها التنموية، ونظراً لذلك أصبح عمل رؤية إستراتيجية للمرأة ضرورة ملحة في الوقت الحاضر .

محامو المدينة يتبنون القضايا المتعثرة لرفعها للمجلس الأعلى للقضاء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 24 جمادي الأخر 1430هـ - 17 يونيو 2009م - العدد 14968
http://www.alriyadh.com/2009/06/17/article438306.html

سلطان بن زاحم المدينة المنورة – خالد الزايدي

صوت محامو المدينة المنورة بالأغلبية خلال اجتماعهم الذي عقد بمقر الغرفة التجارية لعدة توصيات أبرزها الموافقة على تبني استقبال تظلمات أصحاب القضايا المتعثرة والمنظورة لدى المحاكم ومحاولة إيجاد حلول لها عبر تواصل اللجنة مع رئيس المحاكم لإيجاد آلية للتواصل مع القاضي المختص بنظر القضية فإن لم يجدِ التواصل لحلول مقنعة (وفق الأنظمة) يتم الرفع بها للمجلس الأعلى للقضاء لإحالتها بدوره للتفتيش القضائي ليتولى مهامه بمعالجة المخالفة.

وأوضح نائب رئيس لجنة المحامين بالمملكة رئيس لجنة المحامين بالمدينة سلطان بن زاحم (للرياض) أن هذه المبادرة من المحامين كانت بسبب شكاوى بعض المواطنين من سير قضاياهم في المحاكم مدعين أن إجراءات التقاضي المتخذة مخالفة للنظم والتعليمات الصادرة فأبدت اللجنة استعدادها الوقوف على هذه الادعاءات والتحقق منها وبعد ذلك إيجاد حلول ميسرة لها.

وأضاف ابن زاحم أن القضاة ملزمون بتطبيق أوامر ولي الأمر المعبرة بالأنظمة المرعية وفي مقدمتها نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة (الأنظمة العدلية) وفي حال مخالفة أي مادة من الأنظمة يرفع الشاكي تظلمه للمجلس الأعلى للقضاء.

وتضمنت التوصيات بأن المحامي يتمتع بحصانة مستمدة من ولي الأمر تحمي شخصه بسبب مهنته، فمهنة المحاماة تتركز ببذل المحامي الجهد على أن تكون إجراءات حقوق موكله سائرة وفق الأنظمة والتعليمات وخالية من المخالفات، فالمحامي بذلك بحاجة لحصانة تحمي عمله من تسلط صاحب السلطة على شخصه (لأنه مفترض)، ومن أبرز هذه المواد التي حمت مهنته المادة 69 من نظام المرافعات التي أعطته حصانة في مجلس الحكم حيث أوجبت على القاضي بأن لا يخرج من الجلسة إلا من أخل بنظامها، ومنها أيضا حصانة أتعابه المنصوص عليها بالمادة 26و27 من نظام المحاماة حال فسخ الموكل وكالته بغير سبب مشروع فإنه يستحق أتعابه كاملة، وآخر التوصيات الموافقة على استضافة ندوة تعريفية عن مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير مرفق القضاء في السعودية والتي ستعقد مساء يوم الأحد 5 رجب، و يقدمها نائب مدير المشروع د. ناصر الشائع.

قاضي محكمة القطيف: أوراق زوج قضية النسب"مزوّرة"

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 17 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/149499

عبد الله الزهراني - الدمام

تفاعلت قضية "تكافؤ النسب في القطيف" عندما اعلن قاضي محكمة القطيف، التي تنظر القضية، ان الاوراق التي تقدم بها الزوج ثبت انها "مزورة" بعد اخضاعها للتدقيق مؤكدا انه تم تحديد جلسة للحكم فيها الا ان موعدها لم يتحدد بعد. فيما اكد والد الزوجة انها هددتهم بالهروب والاختفاء تماما من المحافظة اذا لم يأت الحكم في صالحها وزوجها.

ونفى الأب تهديده لزوج ابنته بالقتل، مشيرا الى انها -ابنته- مغرر بها وانها بدأت تهاجم امها التي وقفت بجانبها منذ بداية القضية.

في هذا الاطار أكد الشيخ صالح الدوريش القاضي بمحكمة القطيف ان الأوراق التي تقدم بها زوج "قضية تكافؤ النسب في القطيف" عبدالله المهدي خضعت للتدقيق في الجهات المعنية وثبت انها مزورة وغير صحيحة.

وقال لـ "المدينة" ان المعاملة أرسلت لمحكمة القطيف ومفادها انتهاء التحقيقات مع الزوج وثبت في الأخير ان الزوج قام بتزوير الأوراق التي تقدم بها لوالد الزوجة عند خطبتها وانها غير صحيحة وقام بالكذب والتحايل وخداع الجهات المسؤولة وقام بتزوير الأوراق.

وأضاف: قمنا بتحديد جلسة في المحكمة وقد يكون فيها إصدار الحكم النهائي وهذه الجلسة لم تحدد بعد، بعكس ما نشر في إحدى الصحف المحلية يوم أمس بان الحكم سيصدر في القضية بعد 15 يوما، قائلا: ان جلسات المحكمة لا يحددها إلا جهاز الكمبيوتر بنظام معين وأنا وأي احد شخص في المحكمة لا نعلم عنه. من جهته رفض عبد الرحمن اللاحم محامي الزوجين في قضية تكافؤ النسب الإدلاء بأي تصريح في القضية وقال "بإمكانكم الرجوع للزوج ليفيدكم".

وكان والد الفتاه خضع للتحقيق في مركز شرطة القطيف لاخذ إفادته حول القضية و الأوراق التي تقدم بها الزوج، حيث أكد لـ "المدينة" ان هذه الأوراق التي تقدم بها الزوج أثناء خطبة الفتاه "مزورة".

ووصف ابنته بانها "مغرر بها" و "غير طبيعية" حيث بدأت تهاجم أمها التي كانت في صفها منذ بداية القضية. ونفى توعد الزوج او ابنته بالتهديد بالقتل.

وطالب بان إذا كان هناك شي من هذا القبيل او أي إثباتات فليتقدموا بها للمحكمة وللقاضي. واضاف ان ابنته هددت بالهروب من القطيف والاختفاء إذا أقدم احد على إجبارها للرجوع لأهلها.. وقد جاء ذلك بعد ان طلب أخوها الكبير الذي يقيم معها في منزلها بأمر من قاضي المحكمة بالتفرقة بينها وبين زوجها لحين إصدار حكم نهائي في هذه القضية بالعودة لأهله ولأبيه في المدينة المنورة إلا ان والده رفض استقباله وطلب منه البقاء مع أخته لحين إصدار حكم المحكمة.يذكر ان "المدينة" تقابلت مع الزوج والزوجة وطفلتهما (ريماس) وأبدوا موقفهم حول القضية وقامت الصحيفة بنشر القضية ومتابعتها في أعداد سابقه. وكانت إحدى الصحف المحلية نشرت يوم أمس انه سيتم اصدار الحكم في القضية بعد اسبوعين. وجاءت في ثنايا الخبر ان الزوجة قالت ان والدها يريدها ان تتبرأ من ابنتها ريماس (8) أشهر الا ان والد الزوجة نفى ذلك تماما.

الأميرة عادلة: قضية "طفلة اللعان" أمام الجهات المعنية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 17 يونيو 2009
http://www.al-madina.com/node/149499

علياء الناجي -مطر الزهراني – الرياض - نجران

كشفت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بن عبد العزيز بنت عبدالله نائبة برنامج الآمان الأسري لـ"المدينة" عن ان الجهات المعنية تدرس حالياً قضية "طفلة اللعان" بعد رفعها اليها ، معربة سموها عن املها في ان تتوصل تلك الجهات إلى إعطاء فرصة للقضاء العادل ليأخذ مجراه. وقالت سموها لدينا في برنامج الآمان الأسري خطط طموحة لتحقيق أهداف البرنامج والتوسع في الشراكة مع كافة القطاعات المعنية وتشجيع البحوث والدراسات في هذا المجال مشيرة إلى أن نظام حماية الطفل والمرأة من العنف على طاولة مجلس الوزراء.

الى ذلك جدد الزوج المعني في قضية الطفلة فاطمة "طفلة اللعان" رفضه لإجراء فحص الحمض النووي مكررا انه لو كان عنده ادنى شك لخضع للفحص مؤكدا أن هذا الموضوع انتهى بصك شرعي تم تمييزه. وانه اقر بعدم إجراء الحمض النووي في شرطة ظهران الجنوب حينما تم استدعاؤه قبل بضعة أشهر.

وتعود تفاصيل القضية الى نحو تسع سنوات عندما افترق الزوجان من محكمة ظهران الجنوب باللعان بسبب اتهام الزوج لزوجته، لتعيش الطفلة فاطمة حياة مجهولة الأب بعد أن رفض والدها المفترض الاعتراف بها وكذلك إجراء الحمض النووي، لينعكس كل ذلك على الطفلة لعدم حملها اوراق ثبوتيه تثبت نسبها. وكان الزوج قال في وقت سابق "للمدينة" ان القضية حسمت وأنه أودع أسباب الرفض لدى القاضي وأنه يأمل في إنهائها عند هذا الحد، في الوقت الذي تطالب فيه الأم بإجراء فحص الحمض النووي عليها وعلى أبنائها العشرة لدفع اتهامات زوجها السابق لها وإنكار فاطمة.

امتناع 200 عامل وعاملة عن العمل بمستشفى الولادة بنجران

الصحة: تم الاتصال على صاحب الشركة ولم يبد تجاوبه

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 24 جمادى الآخرة 1430 - 17 يونيو 2009 العدد 3183 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3183&id=106521

نجران: مرجع لسلوم، ريم الأحمد

شهد مستشفى الولادة والأطفال بنجران أمس وأول من أمس إضراب أكثر من 200 عامل وعاملة عن العمل وذلك بسبب تأخر رواتبهم.

وأوضح عدد من العمالة الذين التقت بهم "الوطن" أمس أمام مدخل قسم الطوارئ بالمستشفى أنهم لن يباشروا مهامهم المتعلقة بمجالات النظافة والصيانة والمغاسل والمولدات حتى تقوم الشركة المتعهدة بصرف حقوقهم ،مشيرين إلى أنه من حق المسؤولين متابعة وتقييم عملهم ليظهر على الوجه المطلوب ومن حقوقهم الحصول على مستحقاتهم دون تأخير لارتباطهم بمستلزماتهم الأسرية والشخصية.

وفي المقابل، اكتفى مدير شؤون الموظفين بالشركة المتعهدة عايض الزهراني في رده على اتصال "الوطن" أمس بأن تعليقهم على هذا الموضوع سوف يكون بعد نشره، وقال انشروا موضوعكم وسوف نعلق لاحقا.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لصحة نجران صالح علي آل ذيبه أمس أن جميع العمال بمستشفى الولادة والأطفال توقفوا عن العمل بتاريخ 1430/06/22 بحجة عدم صرف رواتبهم عن شهري أبريل ومايو لعام 2009 وتم الاتصال على صاحب الشركة الذي لم يبد تجاوباً وتذمر من عدم صرف مستحقاته المالية من قبل الوزارة عن فترات التمديد بالشراء المباشر، مشيراً إلى أنه جرى التنسيق مع المرافق الصحية المختلفة بالمنطقة لتوفير بعض العمالة من عقود أخرى لتأمين العمل بالمستشفى لحين إنهاء المشكلة وعودة العمالة للعمل وسوف يتم تطبيق شروط ومواصفات العقد على العمالة التي توقفت عن العمل بموقع المستشفى وتمت مخاطبة الوزارة لسرعة صرف مستحقات الشركة.

أخبار ذات علاقة من الصحف الخليج

اعتصام الخبراء غير مبرر ويخالف القوانين

الحماد لـ القبس: تسهيلات في عقود زواج البدون قريباً

المصدر: جريدة القبس الكويتية الثلاثاء 16 يونيو 2009 ،24 جمادى الثانية 1430 ، العدد 12949
http://www.alkhaleej.ae/portal/57ca1810-a76a-4254-8983-208e843c20b6.aspx

كتب حمد السلامة وكونا:

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية المستشار راشد الحماد ان مطالب خبراء ادارة الخبراء بوزارة العدل وشكاواهم هي حاليا محل الدراسة والاهتمام من جانبه شخصيا.

وقال الوزير الحماد انه «يجري النظر في دراسة وفحص جميع ما جاء بمذكرتهم السابق تقديمها من طلبات».

وأهاب الوزير الحماد بالخبراء «ضرورة الالتزام بواجباتهم الوطنية والوظيفية والحرص على الانتظام في عملهم واداء رسالتهم على الوجه المعتاد».

واضاف ان الالتزام بالواجبات الوظيفية يأتي «حرصا على المصلحة العامة وحقوق المواطنين وكرامة الوظيفة مع مراعاة اللجوء الى القنوات الشرعية في متابعة ما يكون لديهم من مطالب».

وقال الحماد لـ «القبس» ان مسألة الخبراء بين يدي وسأصل بها الى المسار الصحيح، لافتا الى انه يحتاج الى التأني وعدم الاستعجال في وضع الحلول في مدة قصيرة.

وأوضح ان مظهر الاعتصام كان لا مبرر له، وان توقيف العمل امر يخالف القوانين، مشددا على ان تأدية العمل واجب على الجميع تطبيقه، داعيا الى تعاون الخبراء والالتزام باللوائح والقوانين وسنعطي كل ذي حق حقه عاجلا ام اجلا.

وعن تكليفه لمستشار واحد فقط في اللجنة التي شكلت لمتابعة مطالب الخبراء، اكد ان المستشار الذي تم اختياره رجل من القضاة المتخصصين وله حق الاستعانة بمن يراه مناسبا، منوها بان النقاط ستوضع على الحروف بعد التقرير الذي سيسلم له خلال الاسبوعين المقبلين.

ومن جهة اخرى، كشف الوزير الحماد ان تسهيلات سترى النور قريبا لمساعدة انجاز معاملات البدون العالقة، ومن ابرزها توثيق عقود زواجهم، مشيرا الى انها امور انسانية لا بد من دراستها والاسراع في وضع الحلول الجذرية لها.

سفير الدولة في كولومبو يلتقي وزير حقوق الإنسان السريلانكي

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الثلاثاء ،2009/06/16
http://www.alkhaleej.ae/portal/4c08e866-3141-48bd-a43a-8cc64c12f382.aspx

التقى محمود محمد المحمود سفير الدولة لدى جمهورية سريلانكا أمس ماهيندا ساماراسنها وزير حقوق الإنسان والكوارث السريلانكي .وتم خلال اللقاء بحث المساعدات الانسانية التي تقدمها هيئة الهلال الأحمر بالدولة لاغاثة النازحين من المناطق الشمالية والشرقية في سريلانكا .كما استعرض الوزير خلال اللقاء خطة الحكومة السريلانكية لاغاثة النازحين وكيفية توزيع مواد الاغاثة عليهم . (وام)

الوعلان: "البدون" كفاءات لنستعن بهم في التعليم

المصدر: جريدة القبس الكويتية الثلاثاء 16 يونيو 2009 ،24 جمادى الثانية 1430 ، العدد 12949
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=509401&date=16062009

طالب النائب مبارك الوعلان وزيرة التربية د. موضي الحمود بضرورة اتخاذ قرار بمنح المدرسين البدون حق التدريس في المدارس الحكومية واعطائهم الاحقية في التعيين في وزارة التربية، مؤكدا ان الحكومة تتخبط في اتخاذ القرارات، واصبحت لا تملك الحكم الصائب للامور، ومن ثم لا تدري ما هو القرار السليم والدرب الصحيح الذي يجب ان تسلكه، مستنكرا ما تقوم به وزارة التربية حاليا من ارسال لجان تجوب اصقاع الارض لاستقدام مدرسين للعمل بالمدارس الحكومية، في حين ان اخواننا البدون يعيشون بيننا ولا يجدون عملا.وشدد النائب مبارك الوعلان في تصريح صحفي على ضرورة تعيين المدرسين البدون في المدارس الحكومية والاستعانة بهم بدلا من البحث عن مدرسين من دول اخرى، مؤكدا ان هذا الامر سوف يساهم في حل مشكلتين في آن واحد، وهما مشكلة نقص المدرسين ومشكلة البدون العاطلين عن العمل، بالاضافة الى توفير مبالغ طائلة لجلب مدرسين من دول اخرى تتكبد الوزارة تكاليف استقدامهم واعاشتهم وتوفير المساكن لهم، مبينا ان اخواننا البدون بهم الكثير من الكفاءات المؤهلة علميا وولاؤهم لهذه الارض الطيبة التي عاشوا عليها.وقال النائب الوعلان ان تعيين المدرسين البدون في المدارس الحكومية احد الحلول لمشاكل هذه الفئة التي باتت معاناتها مستمرة وحقوقها مغيبة تماما، خاصة ان مجلس الامة السابق لم يقم بواجبه تجاه هذه الفئة، وكانت وعوده مجرد حبر على ورق، معربا عن اسفه لهذا التجاهل وتغييب هذه القضية.واشار الى ان الوقت قد حان لكي تقوم الحكومة باتخاذ خطوات ملموسة لحل هذه القضية واغلاق هذا الملف نهائيا، ورفع المعاناة عن هذه الفئة التي اثبتت ولاءها للكويت خلال الازمات.واضاف النائب الوعلان ان قضية البدون ينبغي النظر اليها من منظور انها قضية انسانية وليست سياسية، مشيرا الى ان القضية اخذت وقتا طويلا من دون حل وشوهت صورة الكويت امام مختلف الدول، مبينا ان الكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي يوجد لديها مثل هذه الفئة التي تعيش على ارضها من دون ان يتم منحهم حقوقا تكفل لهم حياة كريمة.على صعيد متصل شدد النائب الوعلان على ضرورة اعطاء التعليم اهمية خاصة لا سيما في المرحلة الراهنة بما تحمله من تحديات محلية واقليمية تستوجب علينا بذل مزيد من الجهد في تحصين المجتمع علميا وثقافيا، مبينا ان التعليم الركيزة الاساسية لبناء الانسان الكويتي ومفتاح التقدم لجميع الشعوب.واشار الى ان الاوضاع التعليمية في البلاد تدهورت بشكل لافت في الفترات الماضية، نتيجة عدم تطوير الاستراتيجية التعليمية وعدم الاهتمام بالمنشآت التعليمية وبناء منشآت جديدة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب. كما ان مخرجات التعليم سواء التي تلقت تعليمها داخل البلاد في كليات جامعة الكويت او كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب او التي ابتعث لتلقي تعليمها خارج البلاد لا تزال تمر بضياع تام من دون ان يلتفت اليها من بيدهم شؤون التعليم العام في البلاد.

فيما برأت الداخلية موظفي إدارات العمل في قضايا الاقامات والتزوير الخارجية للشؤون: ما إجراءات حماية الوافدات من عنف الكفلاء؟!

المصدر: جريدة القبس الكويتية الثلاثاء 16 يونيو 2009 ،24 جمادى الثانية 1430 ، العدد 12949
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=509355&date=16062009

كتب أحمد المسعودي:

فيما طالبت وزارة الخارجية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتزويدها بتقرير مفصل عن الإجراءات والخطوات المتبعة لديها تجاه قضايا العاملات المهاجرات والوافدات لإرساله الى لجنة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة، دعت وزارة الشؤون الإدارة العامة لمباحث الهجرة في وزارة الداخلية الى تزويدها بمعلومات عن أي حالة تزوير اذا ارتبط في القضية موظفون في الشؤون، في حين منحت إدارة مباحث الهجرة الشؤون صك براءة لموظفيها ازاء ما أثير أخيرا من وجود عصابة تزوير جمعت موظفي الجهتين.

وكشفت مصادر مطلعة لـ«القبس» ان مكاتبات جرت أخيرا بين الجهات الثلاث بخصوص هذه الموضوعات. وقالت المصادر ان وزارة الشؤون طلبت من الداخلية إيجاد تنسيق بين الجهتين، وذلك بتزويدها بأي معلومات وبأسماء الموظفين المتورطين الذين استطاعت مصيدة مباحث الهجرة ضبطهم.

عصابة التزوير

وتساءلت الشؤون عن العصابة التي تم ضبطها من قبل مباحث الهجرة وتردد تورط موظفين في الشؤون من مختلف إدارات العمل في الأمر، حيث يقومون بإدخال عدد كبير من العمالة يوزع على عدد من الشركات بمعاونة موظفين من الهجرة الداخلية من جانبها، نفت وجود أي حالة ضبط لموظفين في الشؤون كانوا طرفا في التزوير، لافتة إلى ان أي موظف يتورط سواء من الهجرة او الشؤون فلا مانع من تزويد الشؤون باسمه، غير انه لا توجد أي حالة ضبط لما يسمى عصابة التزوير من الجهتين.

واضافت: انكم تطلبون ان تقوم إدارة مباحث الهجرة بتزويدكم بأسماء موظفيكم المتورطين في قضية العصابة التي امتهنت التزوير، في حين انه لا صحة لوجود هذه العصابة ولا نملك اسماء موظفين في الشؤون تورطوا في القضية.

واشارت الى ان ما نشرته احدى الصحف المحلية عن تلك العصابة عار عن الصحة، كما لا يجوز اقحام الموظفين في قضايا غير دقيقة، وهي عارية عن الصحة، مؤكدة انها لا تمانع في اجراء التنسيق والمتابعة بين الجهتين.

العاملات المهاجرات إلى ذلك، تواصل المنظمات الدولية توجيه حزمة من الأسئلة للكويت تجاه القضايا العمالية التي تركزت هذه المرة حول القوانين المطبقة من الحكومة تجاه قضايا العنف ضد العاملات الوافدات المهاجرات، حيث طالبت وزارة الخارجية نظيرتها وزارة الشؤون بتزويدها بالنظم واللوائح المتبعة في هذا الخصوص، بعد ان طلبت لجنة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة، بيان الإجراءات المتبعة تجاه قضايا المرأة المهاجرة «الوافدات» وخطوات الحكومة لمناصرة المرأة المهاجرة التي تتعرض للعنف من الكفلاء ليتسنى رفع مذكرة شاملة عن ذلك ليكون جزءا من التقرير المنتظر صدوره من قبل الأمم المتحدة في هذا الخصوص خلال نهاية العام الحالي.

وطالبت ببيان النظم واللوائح التي تحمي المرأة العاملة والمهاجرة، فضلا عن توفير كل البيانات والاحصائيات اللازمة للتقرير وما اذا كانت هناك دورات تدريبية للموظفين للتعامل مع هذه الحالات والآلية المتبعة لنصرتها وحمايتها من العنف أيا كان شكله ونوعه.

الحكومة البحرينية تؤكد الاهتمام بتحسين أوضاع مواطنيها والمتقاعدين

المصدر: جريدة الخليج الإماراتية الثلاثاء ،2009/06/16
http://www.alkhaleej.ae/portal/a3550549-113f-4804-baf7-83a2f60b2ab6.aspx

المنامة - فيصل الشيخ:

أكدت الحكومة البحرينية، أمس، اهتمامها بتحسين الوضع المعيشي لمواطنيها بمن فيهم فئة المتقاعدين، واعدة بتحسين أوضاعهم والارتقاء بمستواهم المعيشي، مؤكدة أن النظام التقاعدي يعد واحدا من أفضل الأنظمة في المنطقة. بينما بدأت تحركات جادة للوقوف على حالة خليج توبلي الذي يعد أحد أهم مصائد الأسماك، بعد رصد حالات لنفوق الثروة البحرية ودخول الخليج في حالة بيئية خطرة.

وتسلم رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أمس، تقرير اللجنة البرلمانية بشأن أوضاع المتقاعدين، وأكد حرص الحكومة على تحسين أوضاع المتقاعدين والارتقاء بمستواهم المعيشي، وقال "إن طموحات الحكومة لهذه الفئة وغيرها أكبر ولن تتوقف المساعي نحو تحسين أوضاعها".

وكلف رئيس الوزراء اللجنة الوزارية لشؤون مجلسي الشورى والنواب بدراسة التقرير المرفوع من مجلس النواب بشأن المتقاعدين.

من جهة أخرى، وجه الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة إلى التعامل مع موضوع خليج توبلي بصفة مستعجلة ومسح مياه الخليج والتعرف الى المشاكل التي تؤثر فيه ووضع الحلول السريعة لتحسين جودة البيئة.

وقام وفد من الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية وجاسم القصير مدير عام الثروة البحرية برفقة طاقم من المختصين بالهيئة بزيارة خليج توبلي للاطلاع عن كثب على الحالة البيئية.

وأكد الشيخ عبد الله وهو أحد أنجال ملك البحرين ضرورة أن يتضمن التقرير الحلول السريعة والعملية في اتجاه إصلاح الوضع وإعادة تأهيل الخليج ليعود كما كان.

أكدت أنها تتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم

الخارجية الأميركية تشيد بجدية الكويت في معالجة قضايا الإتجار بالبشر

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاربعاء 17 يونيو 2009 ،25 جمادى الثانية 1430 ، العدد 12950
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=509631&date=17062009

أشادت الولايات المتحدة الاميركية بجدية الكويت في معالجة قضايا الاتجار بالبشر.
جاء ذلك في التقرير السنوي الذي اصدرته وزارة الخارجية الاميركية خلال شهر يونيو الجاري بشأن قضايا الاتجار بالبشر في اكثر من 180 دولة، بما فيها الولايات المتحدة الاميركية.
وقال بيان صادر عن السفارة الاميركية في البلاد تلقت «القبس» نسخة منه ان تقرير هذا العام عن الكويت اشار الى قيام الحكومة في الكويت والشعب الكويتي بدراسة هذه القضية بشكل جاد، وان الحكومة الاميركية تتطلع قدما الى احراز الكويت مزيدا من التقدم في هذا الشأن. وتقرير الاتجار بالبشر هو تقرير سنوي تعده وزارة الخارجية الاميركية بشكل دوري بناء على طلب من الكونغرس الاميركي في اكثر من 180 دولة، وهو يقيّم الخطوات التي قامت الحكومات في البلدان المختلفة باتخاذها من اجل مكافحة هذه الظاهرة، ولا يأخذ بعين الاعتبار حجم هذه الظاهرة في البلد المعني.
وقالت الخارجية الأميركية في تقريرها ان بعض الآسيويات من خدم المنازل يتعرضن للاغتصاب. ودعت الحكومة إلى تطبيق معايير القضاء على الاتجار بالبشر من خلال بذل مزيد من الجهد.
وطالب التقرير الحكومة أيضا بإنشاء مركز كبير لإيواء ضحايا الإتجار بالبشر في أسرع وقت ممكن، كما شددت على ضرورة متابعة أوضاع العمالة التي لا تتسلم رواتبها بشكل منتظم.
وقالت الخارجية الأميركية ان حكومة الكويت احرزت بعض التقدم في معاقبة مخالفات الاتجار بالبشر هذه السنة. وتأخذ عملية إنفاذ القانون في الكويت منحى إدارياً أو مدنيا في التعامل مع قضايا استغلال العمالة أو الإساءة لهم مثل فرض الغرامات أو إغلاق شركات التوظيف أو إصدار الأوامر لأرباب العمل بإعادة جوازات السفر المحجوزة أو دفع الأجور المستحقة.

قرقاش أكد أنها غير موضوعية وتفتقد الدقة

الإمارات تنتقد معايير الخارجية الأمريكية في قياس حالات الاتجار بالبشر

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الأربعاء ،2009/06/17
http://www.alkhaleej.ae/portal/3dc511a3-00b5-4e81-9809-9afd8a8a149f.aspx

وصفت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول مكافحة الاتجار بالبشر بأنه يفتقد إلى الدقة والموضوعية، وقالت إنه أخفق في تقييم الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل مكافحة الاتجار بالبشر خلال العام الماضي .

وتعقيبا على هذا الأمر صرح الدكتور أنور محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ''إن حكومة الإمارات العربية المتحدة ترى أن ما ورد في التقرير غير موضوعي وغير دقيق'' .

وكان التقرير السنوي الصادر عن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الدولة قد أشار إلى ضبط 20 قضية اتجار بالبشر مقارنة بعشر قضايا خلال العام ، 2007 كما تضاعف عدد الحالات التي تمت مقاضاتها بموجب القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 على مدار 12 شهرا .

كما أفاد التقرير بأن عدد حالات التقاضي وصرامة العقوبات الصادرة عن المحاكم الإماراتية قد ازدادت بشكل كبير هذا العام، حيث حكم بإدانة 6 حالات وصدر حكم بالسجن مدى الحياة في حالتين منها .

وتعليقا على هذه الأرقام قال الدكتور قرقاش ''حققت الإمارات العربية المتحدة تقدما كبيرا في مساعيها لمكافحة هذه الجريمة في العام 2008 وفي تقريرها الأخير وصفت وزارة الخارجية الامريكية جهود دولة الإمارات بأنها ''نموذج لدول المنطقة'' في مسألة الاتجار بالبشر، لذا فإنه من المستغرب أن نرى تقرير هذا العام يخفق في رؤية جهودنا الكبيرة والنتائج التي حققناها'' .

كما انتقد الدكتور قرقاش المعايير التي يتم من خلالها قياس حالات الاتجار بالبشر في تقرير الخارجية الامريكية وقال ''يبدو أن المفهوم المستخدم للاتجار بالبشر يختلف كل عام بناء على طبيعة النقاش حول هذه القضية في أروقة الجهة المعنية بوضع التقرير وهو مفهوم بعيد عن المعايير المتفق عليها دوليا، فالتركيز على ملف العمالة في هذا العام وبرغم أنها مسألة مهمة، لكنها منفصلة عن قضايا الاتجار بالبشر، ويجمع هذا التقرير كل هذه القضايا مع بعضها ويعممها بطريقة غير بناءة، ومن المؤسف أن تغيير المفاهيم والمعايير من سنة إلى أخرى هو السمة المميزة لتقارير الاتجار بالبشر الواردة من الخارجية الأمريكية، ولذلك فهي تفقد مصداقيتها كأداة بناءة لقياس جهود مكافحة الاتجار بالبشر حول العالم'' .

وأشار إلى العديد من المغالطات الواردة في تقرير وزارة الخارجية منتقدا عدم دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير الذي يزعم أن أحد أفراد الأسرة الحاكمة قد تم محاكمته في محكمة بلجيكية في تهم جنائية وفي هذا الجانب يظهر التقرير اعتماده على مصادر وتهويل صحافي بعيدة كل البعد عن الدقة .

وأضاف ''نتابع في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر جميع التقارير الدولية لتقييم جهودنا ومن واقع حرصنا على برنامجنا الوطني، كما نرحب بأي نقد بناء يساعدنا في تعزيز جهودنا في هذا الجانب، وبكل أمانة نحن أمام تقرير ضعيف لم يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الموجودة على أرض الواقع وهو ما يقلل من أهميته ويضعف من قيمته'' .

وصرح ''تدرك حكومة الإمارات جيدا أن التحديات التي تعترض جهود مكافحة الاتجار بالبشر عديدة مثلها في ذلك مثل العديد من الدول الأخرى ونحن في اللجنة الوطنية ومن خلال دعم القيادة السياسية ملتزمون بمكافحة هذه الجريمة، وسوف نستمر في جهودنا الوطنية من دون كلل''، وإن الإمارات العربية المتحدة مستمرة في تنفيذ خطة عملها الوطنية بأركانها الأربعة التي تشمل: الشق القانوني ومتابعة التنفيذ حماية ودعم الضحايا والاتفاقات الثنائية والتعاون الدولي، وقد

وقعت الحكومة خلال العام الماضي بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال .
ولتعزيز أداء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عمد مجلس الوزراء إلى توسيع نطاق عملها، وذلك بإضافة أعضاء من النيابة العامة والمسؤولين القانونيين .
بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، تم عقد ورش عمل ودورات تدريبية بصورة مستمرة على مدار العام لزيادة مهارات مسؤولي تنفيذ القانون بدولة الإمارات، وتم تدشين موقع الكتروني خاص باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ليكون بمثابة مصدر رسمي للمعلومات حول الاتجار بالبشر، لنشر الوعي العام حول هذه الجريمة الخطرة وكأداة للتواصل بين الجمهور واللجنة .
وعلى صعيد دعم الضحايا، فإن مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال مستمرة في توفير الدعم المعنوي والنفسي لضحايا الاتجار بالبشر وغيرها من أشكال الإساءة، وبلغ في عام 2008 عدد الضحايا الذين تعاملت معهم المؤسسة حوالي 43 ضحية، كما يوفر مركز إيواء النساء والأطفال في أبوظبي "إيواء" المنشأ حديثا الدعم لأكثر من 15 ضحية حاليا الذين ساعدوا الشرطة في التحقيقات التي أجريت مع المجرمين المتهمين باستغلالهم .
وتحرص دولة الإمارات على تتتبع مجرمي الاتجار بالبشر، وسوف تتم معاقبتهم بصرامة بموجب القانون الإماراتي لمكافحة الاتجار بالبشر، كما أن التزام الدولة تجاه هذه القضية يشكل جزءا من برنامج العمل الوطني للدولة وجزءا من المسؤولية المشتركة كعضو في المجتمع الدولي . (وام)

القبس
جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة

النائبات الأربع في حفل تكريمهن في "المحامين"

مشروع قانون الحقوق المدنية للمرأة فيه ظلم للنساء وتمييز ضد الرجال!

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاربعاء 17 يونيو 2009 ،25 جمادى الثانية 1430 ، العدد 12950
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=509636&date=17062009

كتب مبارك العبدالله:

أكدت النائبات الأربع في مجلس الامة د. معصومة المبارك ود. رولا دشتي ود. اسيل العوضي ود. سلوى الجسار ان مشروع قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة فيه الكثير من المواد التي تتضارب مع قوانين اخرى، مشيرات الى انه يصعب تطبيقه قبل اعادة صياغة القانون بشكل أفضل.

وأضافت النائبات، المبارك ودشتي والعوضي والجسار، خلال حفل تكريمهن في جمعية المحامين بمناسبة نيلهن ثقة الناخبين ووصولهن الى قبة البرلمان «ان مشروع القانون الذي يجب طرحه ينبغي ان يضمن حقوق المرأة بشكل معقول ومنطقي ليتناسب مع المصلحة العامة للدولة دون تحميلها اعباء مالية كبيرة».

وفي البداية، أوضحت المبارك انه لم يقدم الى لجنة شؤون المرأة البرلمانية أي مقترح بشأن الحقوق المدنية للمرأة، مشيرة الى انه قدم للجنة التشريعية مقترحان جرى مناقشتهما والاتفاق على رفضهما بالاجماع من قبل اعضاء اللجنة لانهما تشوبهما شبهة دستورية، وبالتالي تم ارجاعهما الى مقدميهما، ليعاد النظر بهما مرة اخرى.

وقالت ان اللجنة اتخذت العديد من القرارات كان ابرزها بدء مناقشة القضايا التي تهم المرأة، ولا تحتاج في تعديلها الى قوانين انما تحتاج الى قرارات وزارية، وذلك من خلال استضافة الوزراء لمناقشة القضايا وايجاد الحلول السريعة لها، خصوصا القضايا المتعلقة بالمرأة الكويتية التي لديها ابناء من «البدون»، بالإضافة الى مناقشة إمكان السماح للمرأة باستخراج جواز سفر للابناء من دون الحاجة إلى موافقة ولي الأمر (الزوج)، فهذه الأمور مطالبات منطقية في تطور المجتمعات.

جوانب مضرة

وتحدثت المبارك عن المواد التي تضمنها مشروع قانون الحقوق المدنية للمرأة، موضحة أنه يحتوي على عدة جوانب مضرة للمرأة تفقدها استمرارية العمل واكتساب الخبرة، واصفة المادة السابعة منه، التي تنص على منح المرأة اجازة خاصة لرعاية الطفولة بمرتب كامل لمدة عامين من دون تحديد سقف معين بالمطلب السخيف جدا، الذي لا يصب في مصلحة العمل ولا في مصلحة المطالبة بحماية فرصة المرأة في الترقي للأماكن القيادية وممارسة دورها في المجتمع.

وعرجت المبارك في حديثها على الاستجوابات، مشيرة الى انه ليس المفترض التهديد بالاستجواب في حال حصلت مشكلة بين الحكومة والمجلس، او اي طلب لا يتم تحقيقه او توفير الأرضية المناسبة لتحقيقه، واضافت: نحن الآن بحاجة الى بناء الثقة ومد جسور التعاون والتهدئة والابتعاد عن موضة الاستجواب التي اشعرت المواطنين باليأس وأشعرتهم بأنه «لا طبنا ولا غدا الشر».

تحت المجهر

ومن جانبها، أوضحت النائبة د. سلوى الجسار ان هناك بعض المقترحات بالقوانين لا ينظر إليها بمنظور جدي وفق الموازنة العامة للدولة لمعرفة تكلفتها في السنوات المقبلة، معتبرة ان العديد من مواد مشروع القانون لا يخدم الدولة ولا المطالبة بالحقوق المدنية للمرأة، ومن المهم تشريع قوانين تحقق العدالة في المجتمع.

وقالت ان المنظمات العالمية تضع الكويت تحت المجهر في ما يتعلق بدور المرأة وتأثيره في الانتاج القومي، مشيرة الى ان الكويت ما زالت دون المؤشرات الطبيعية في المقاييس العالمية، ومن الضروري وضع قوانين لا تحكمها المكتسبات السياسية بقدر ما تكون منصفة للمرأة الكويتية بمختلف شرائحها.

وبدورها، أكدت النائبة د. أسيل العوضي ان مشروع قانون الحقوق المدنية ليست له علاقة بالحقوق المدنية للمرأة، باستثناء بند واحد منه.

انتهاك

وأبدت استغرابها من خلو المشروع من التطرق لقانون الأحوال الشخصية، الذي هو الأكثر انتهاكا لحقوق المرأة المدنية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان ان نطلق على هذا المشروع قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة!

وقالت ان قانون الحقوق المدنية للمرأة معناه «خليك بالبيت»، موضحة ان القانون يفترض فرضيتين مرفوضتين تماما، حيث ان مفهوم رعاية الاسرة ليست من مسؤولية المرأة فقط، اذ يشترك الرجل فيها ايضا، فلماذا تخص المرأة في هذا القانون بكل هذه الميزات نظرا لرعايتها للابناء في حين يحرم الرجل من ذلك؟! كأنه نوع من التمييز ضد الرجل، خصوصا ان اعطاء المرأة مقابلا ماديا لتربيتها لابنائها امر مهين لها، في حين ان التربية واجب على اولياء الأمور.

أولوية القوانين

اما النائبة د. رولا دشتي فقالت ان هناك قوانين يجب ان تقر قبل قانون الحقوق المدنية للمرأة الذي بدوره سيقر بالتبعية في حال اقرت تلك القوانين، موضحة ان اغلب دول العالم وضعت ميزانيات للاستقرار والامن الاجتماعي، الامر الذي يتطلب منا سلوك ذلك النهج نفسه.

وبينت اهمية التوازن في توزيع الادوار بين الرجل والمرأة، سواء في المنزل او في الشأن العام وحسم الحوار في هذا الشأن لمعرفة المطلوب في هذه القضية، ان كان التوازن ام الفصل في الادوار وتكريس دور المرأة في المنزل ودور الرجل بالشأن العام، وكذلك معرفة الرغبة في قضية تعزيز مشاركة المرأة في سياسة صنع القرار من عدمه حتى يمكن وضع قوانين تعزز من هذا الوضع، بالاضافة الى اهمية دراسة وضع النمو السكاني ومعرفة الرغبة في استمراره بالمعدل الحالي ام عكس ذلك. وقالت انه في حال حسم جميع الامور والقضايا السابقة يمكن وضع قوانين حقوق المرأة المدنية وبأي فكر ممكن ان تكون.

قرارات جريئة

أوضحت النائبات خلال حديثهن ان المرأة في الكويت لاتحتاج الى تشريعات بقدر حاجتها الى قرارات جريئة.

خليك بالبيت

اكدت النائبات ان اغلب النصوص التي يتضمنها مشروع قانون الحقوق المدنية للمرأة تعطي مؤشرا بأن هناك عزما وعملا جادا لاعادة المرأة الى البيت بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بالاضافة الى تفريغ اجهزة العمل من المرأة.